سامي الزقم

خارج دائرة الضوء

دار كليوباترا للنشر والتوزيع

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
الزقم/ سامي
خارج دائرة الضوء : سامي الزقم
ط1. / القاهرة : دار كليوباترا للنشر والتوزيع.
ص 138، المقاس 17*20
الترقيم الدولى : 978-977-6619-62-3
رقم الإيداع: 2017/28963
تصنيف الكتاب :
1- ألغام - ملفات – الأحوال السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى مصر.

الناشر دار كليوباترا للنشر والتوزيع

إشراف عام: عفاف محمد علي المدير التنفيذي: ضحى جبر

تصميم الغلاف : باسم الزقم

عمليات الإخراج الداخلى والتصحيح اللغوي

(دار كليوباترا للنشر والتوزيع)

المراسلات:

لإتصال: / 01125574129 / 0225244534/01019983371

dar.cleopatra@gmail.com

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف والناشر، ويحظر نشر أو اقتباس هذا العمل , ومن يخالف ذلك يتعرض للمساءلة القانونية.

إهـــــداء

إلى مصر .....

بلا أحقاد ، وبلا نفوس مريضة

وإلى روحها العظيمة لتلهم أبناءها

أجمل اللحظات والأيام التى لم نعشها بعد ....

مقدمة

أجدني وكثيرون غيري نتابع هموم الوطن، وقضـــاياه داخليـــا وخارجيًّـــا، ومعاناته في مواجهة إرهاب منظم ، وتدخلات خارجية تتحالف معها عناصر مـــن الداخل يُطلق عليها أحيانٍ (أهل الشر) وفي أحيانٍ أخرى إما (الطابور الخـــامس) أو(الثورة المضادة) .

والأمر الذي يلفت الانتباه أن مصر دولة غنية بثرواتها وتراثهـــا ، ولـــديها موروث ثقافي وحضاري ، وتتمتع بموقع متميز ويمتد تاريخها لأكثر مـــن ســـبعة آلاف عام ، ومع ذلك يعاني كثير من أبنائها الفقر والجهل والمرض فكيـــف حـــدث ذلك؟

لقد مرت مصر عبر تاريخها بفترات من الصعاب تعرضت خلالها للغـــزو والاحتلال من جيوش دول وإمبراطوريات ، قاوم أبناؤها قدر استطاعتهم ودفعوا ثمنا لحريتهم ، وزالت حتى اليوم تواجه حروبا بالوكالة من متطرفين وارهابيين مدعومين بالمال والمعدات والمساندة اللوجستيه ووسائل إعلامية من قوى دولية وإقليمية.

ووجد الكبار في عالمنا المعاصر أن استخدام الوسائل الاقتصادية والثقافيـــة وحقوق الإنسان والديمقراطية أكثر تأثيرًا للسيطرة على دول العالم ومنها مصر بدلاً من الوسائل العسكرية ، ولفرض هيمنتهم هذه كان من الطبيعي أن يستخدم الساعون للهيمنة ما يطمحون إليه شعارات براقة تعلى من قيم الخير والحق والمساواة لإخفاء نواياهم الحقيقية في السيطرة والاستغلال وبسط النفوذ .

إننا أمام قضايا متعددة خارج دائرة اهتمام أجهزة الدولـــة بســـبب كثرتهـــا وصراع تلك الأجهزة مع التطرف وسعيها للتنمية .

لقد اخترت البعض منها موصفًا لها كل على حدة ، وتأثيرها علـــى الشـــأن العام وتصوراتي للحل، لعلنى أكون قد أسهمت بجهد مفيد .

القاهره في ٢١ /١٢ / ٢٠١٧ **المؤلف**

الفصل الأول

الألغام (حقول الشيطان)

- عندما يتم إعطاء الأولوية لعملية تطهير وإزالة الألغام في السياسة العامة للدولة المصرية .
- وعندما تتوافر الإرادة السياسية والإدارة الناجزة على كل المستويات وأولها مجلس الوزراء .
- وعندما تعقد السياسة المصرية العزم على تكثيف اتصالاتها ، والدخول في محادثات جادة وفقًا لاتفاقية أوتاوا .
- وعندما ينوي الإعلام بكل صوره وأشكاله معه مكتبة الإسكندرية طرح إثارة قضية تطهير وإزالة الألغام ، واستعراضها بشكل مستمر وبحقائق وآراء قانونية وعسكرية وسياسية وأفلام وثائقية بدلاً من التركيز فقط على لقاءات سد الخانة وبرامج القرون الفائتة .
- وعندما تتبنى مؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافها واتجاهاتها بما فيها الأحزاب التحرك قدمًا وعلى مستوى العالم لمناقشة القضية في ندوات وعبر لقاءات وصحف عالمية ومع شخصيات دولية وفى المحافل العالمية ، وفقًا للقوانين الدولية والإنسانية .
- وعندما تتحمل أجهزة الدولة مسئولياتها كاملة أولهما وزارة شئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج مع أبناء مصر المخلصين في كل مكان .
- وعندما نستغل الاحتفال السنوي بضحايا الحرب العالمية الثانية بما فيهم ضحايا مصر ونعمل على فتح ملف الألغام عندها ستحل المشكلة كلها .

إن الظروف التاريخية التي برزت خلالها مشكلة الألغام الأرضية في مصر ارتبطت أساسًا بصراعات خارجية ، وأن الأطراف الخارجية (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل) تعتبر هي المسئول الرئيس عن نشأة مشكلة الألغام الأرضية في مصر . وتدل ظروف النشأة التاريخية أيضا على أن هناك قدرًا من التفاوت في خطورة مشكلة الألغام فيما بين الصحراء الغربية وسيناء ، حيث تعتبر مشكلة الألغام في الصحراء الغربية أكثر خطورة بكثير من نظيرتها في سيناء ومنطقة قناة السويس، وذلك لأن إسرائيل من المفترض أنها قامت بتسليم خرائط الألغام لمصر بموجب اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية ، كما أن نسبة ما من حقول الألغام في سيناء والقناة والبحر الأحمر زرعت بواسطة القوات المسلحة المصرية في إطار عملية تأمين المناطق الحدودية ضد عمليات التسلل التي قد تقوم بها أي قوات معادية ، أو يقوم بها الإرهابيون أو مهربو الأسلحة والمخدرات .. وغير ذلك ، مما يعني أن إزالة وتطهير تلك الألغام يمكن أن تكون مسألة يسيرة في حالة ما إذا قررت مصر ذلك . أما بالنسبة لمشكلة الألغام في الصحراء الغربية ، فإنها عانت بصورة تقليدية من غياب الخرائط التفصيلية لهذه الألغام ، بالإضافة إلى أن مرور سنوات طويلة على هذه الألغام أدى إلى تغيير مواقع تلك الألغام ، علاوة على أن أعداد الألغام والقذائف التي لم تنفجر في الصحراء الغربية تعتبر الأكثر خطورة وحدة بالمقارنة مع مشكلة الألغام في سيناء .

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية في مصر مشكلة إنسانية واقتصادية وأمنية في آن واحد ، أي أنها مشكلة متعددة الأبعاد والمستويات ، حيث تسببت هذه المشكلة في وقوع آلاف الضحايا من القتلى والمصابين ، من المدنيين والعسكريين على حد سواء ، كما تسببت هذه المشكلة في خسائر اقتصادية كبيرة لمصر ، بسبب العجز عن تنفيذ مشروعات تنموية واستثمارية حيوية في المناطق المتضررة من الألغام ، وبالذات في الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى أن تكاليف إزالة الألغام ذاتها تعتبر استنزافًا لموارد الدولة المصرية . وفى الوقت نفسه ، فإن لمشكلة الألغام أبعادا أمنية وسياسية بالغة الأهمية ، مما يعني أن مشكلة الألغام تعتبر أحد مجالات الإخلال بالأمن في مصر.

إن هدف التطهير والإزالة يمكن إنجازه وقابل للتنفيذ عندما تعطى السياسة المصرية أولوية قصوى لمسألة إزالة الألغام والقنابل ومخلفات الحروب من قناة السويس من أجل تنظيف القناة وتهيئتها لاستئناف الملاحة الدولية ، وشاركت في هذه العملية الدول المتقدمة بأحدث إمكانياتها العلمية . وعلى الرغم من أن الاهتمام بتطهير قناة السويس كانت عملية استثنائية ، نظراً للأهمية الإستراتيجية القصوى لقناة السويس في حركة الملاحة الدولية ، إلا أن تطهير القناة كان نموذجا واضحا لحقيقة أنه عندما يتم إعطاء الأولوية لعملية التطهير والإزالة في السياسة العامة للدولة ، وعندما تفلح الدولة في كسب تأييد ومساعدة المجتمع الدولي لهذا الهدف ، فإنها تستطيع استكمال عملية تطهير وإزالة الألغام .

تعتبر مصر أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام في العالم ، حيث يوجد في أراضيها أكثر من ٢٣ مليون لغم وقذيفة لم تنفجر ، منها ١٧ مليون لغم في منطقة العلمين والصحراء الغربية ، كانت القوات الألمانية والإنجليزية والإيطالية قد زرعتها أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتنتشر هذه الألغام في الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى حوالي ٦ ملايين لغم في سيناء ، زرعتها القوات الإسرائيلية خلال الحروب المختلفة ، وتمثل هذه الألغام إجمالاً حوالي خمس الألغام الموجودة في العالم.

لذا فإن مشكلة الألغام الأرضية في مصر تتسم بمجموعة من الخصائص الفريدة ، وتتمثل هذه الخصائص أساسًا فيما يلي :

١- إن مشكلة الألغام الأرضية في مصر نشأت على هامش صراع مسلح لم تكن مصر طرفـًا فيه ، حيث تعتبر الألغام الموجودة في الصحراء الغربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، وبالذات بسبب معركة العلمين بين قوات الحلفاء وقوات المحور ، وذلك بعد أن قامت القوات التابعة للطرفين بزراعة الملايين من الألغام في الصحراء الغربية ، ثم تركتها في فترة ما بعد الحرب دون أن تتكلف عناء إزالتها .

٢- إنه على الرغم من أن نسبة كبيرة من حقول الألغام الموجودة في الصحراء الغربية تعتبر حقولاً للألغام المضادة للمركبات ، إلا أن مرور سنوات طويلة على هذه الحقول أدى إلى تآكل الجسم المعدني للألغام المضادة للمركبات ، وازدياد حساسيتها تجاه أي حركة فوقها، مما يعني أن هذه الألغام تحولت من ألغام مضادة للمركبات إلى ألغام مضادة للأفراد، وتغيير التوزيع الجغرفى لها بسبب السيول وحركة الكثبات الرملية.

وعلى الرغم من أن معظم هذه الألغام قد تم زرعها في الصحراء الغربية قبل ما يزيد عن خمسة وسبعين عامًا ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، إلا أن مشكلة الألغام ما زالت تتسم بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة . ويعود هذا التعقيد إلى اعتبارات عديدة ، يأتي في مقدمتها امتناع الدول المسئولة عن زرع هذه الألغام في الصحراء الغربية (ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا) عن التعاون بصورة جادة وحقيقية مع الحكومة المصرية في جهود إزالة وتطهير هذه الألغام ، وهو ما يعكس رغبة هذه الدول في التملص من المسئولية عن زرع هذه الألغام ، كما يعكس ذلك عجز القانون الدولي عن سن قوانين ومبادئ صريحة وواضحة بشأن إلزام الدول المسئولة بإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة . وفي الوقت نفسه ، فإن جانبًا من المسئولية عن مشكلة الألغام الأرضية يعود إلى أن الحكومات المصرية المختلفة لم تبدأ في الاهتمام بهذه المشكلة بصورة جادة إلا في أوائل الثمانينيات ، ولم تكن مشكلة الألغام تندرج قبل ذلك في مقدمة اهتمامات الأجهزة التنفيذية وأجهزة الحكم المحلي في المناطق المتضررة .

الألغام في الصحراء الغربية

جرت زراعة الألغام بكثافة عالية جدا في تلك المنطقة للتعويض عن نقص الحواجز الطبيعية . وقد بادرت القوات البريطانية إلى زرع حقول الألغام بهدف إقامة خط دفاع على حدود مصر الغربية على سبيل الاستعداد لهجوم إيطالي من ناحية ليبيا

على مصر ، فقامت بزراعة الألغام في منطقة العلمين التي تعتبر منفذ العبور الوحيد إلى مصر .

وقد بدأت معركة العلمين الكبرى في ليلة ٢٣ – ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢ وانتهت في ٤ نوفمبر ١٩٤٢ ، وتمكنت قوات الحلفاء خلالها من إجبار القوات الألمانية على التقهقر إلى الخلف والانسحاب من مواقعها ، عقب هزيمتها في تلك المعركة ، وقامت أثناء هذا الانسحاب بزرع المزيد من حقول الألغام من أجل منع القوات البريطانية من مطاردتها ، وتكبيد تلك القوات أكبر قدر ممكن من الخسائر، ولذلك ، قام روميل بتلغيم جميع المناطق التي انسحب منها ، وبالذات منطقة العلمين ، حيث أقام حقول ألغام على امتداد ٧٠ كيلو مترًا من الساحل الشمالي . وقد اتبع روميل أسلوبا دفاعيا يعرف بـ (حدائق الشيطان)، يعتمد على زرع ألغام على أعماق مختلفة في باطن الأرض ، ومن ناحية أخرى ، أسهمت القوات البريطانية والإيطالية بدورها في زرع حقول الألغام في تلك المنطقة. وبالتالي ، فإن الألغام نشرت وزرعت أثناء الحرب بعد تخطيط مواقعها ورسم خرائط تفصيلية لها ، إلا أن كثيرًا من علامات التحذير أزيلت أثناء العمليات العسكرية.

وطبقا للمعلومات المتاحة ، فإن الألغام توجد أساسًا في أربع مناطق رئيسية تتمثل في : منطقة العلمين ، ومنطقة رأس الحكمة ، ومنطقة سيدي براني – السلوم ، ومناطق أخرى مبعثرة. ويشير تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن مشكلة الألغام في مصر إلى أن أعداد الألغام في الصحراء الغربية تصل إلى أكثر من ١٧ مليون لغم ، منها ٢٥% ألغام حقيقية ، في حين أن ٧٥% منها عبارة عن ذخائر مدفعية وقنابل يدوية ومقذوفات صاروخية ، ومازال الكثير منها نشطًا وفى حالة جيدة.

وجاءت البداية الحقيقية لعملية إزالة وتطهير حقول الألغام في مصر في أوائل الثمانينيات، عندما وضعت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة خطة شاملة لإزالة الألغام عام ١٩٨١ لخدمة خطة التنمية إلا أنها مازالت محدودة وبطيئة وغير ناجزة لتخليص

الوطن من حدائق الشيطان التي تتسبب في الموت والعاهات المستديمة وتعطيل التنمية على أرضه .

الألغام في المناطق الشرقية

برزت مشكلة الألغام في المناطق الشرقية (سيناء ومناطق القناة والبحر الأحمر) عقب حرب ١٩٦٧ ، وبالذات عقب قيام القوات الإسرائيلية بزراعة أعداد هائلة من الألغام في تلك المناطق . وتشير التقديرات إلى أن أعداد الألغام الموجودة في المناطق الشرقية عمومًا (سيناء ، منطقة قناة السويس ، البحر الأحمر ، والصحراء الشرقية) تصل إلى حوالي ٦ ملايين لغم ، وأغلب مواقع هذه الألغام موجودة على الخرائط ومعروفة جيدًا للقوات المسلحة المصرية . وعلى الرغم من أن إسرائيل لعبت دورًا كبيرًا في زراعة الألغام في تلك المناطق ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من الخلاف بشأن الدور الإسرائيلي في زرع الألغام في مناطق سيناء وقناة السويس ، وقد أدى الجدل بشأن هذه المسألة إلى بروز اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول: يذهب إلى أن إسرائيل لم تقم بزراعة الألغام بطريقة عشوائية في سيناء وقناة السويس ، وقامت بتسليم خرائط الألغام لوزارة الدفاع المصرية ، التي توضح زرعها في سيناء بناء على خرائط موضوعة سلفًا ولا توجد أي حقول ألغام إسرائيلية عشوائية ، وأن إزالة الألغام تعتبر مسألة يسيرة نظرا لتحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل . ولأنها زرعت بعض الألغام من باب الاحتياط ، كما أن إسرائيل كانت تؤمن أنها لن تخرج من سيناء ، وبالتالي فإن أي ألغام تزرعها هناك كانت ستضرها. أما الاتجاه الثاني : فيذهب إلى أنه على الرغم من أن الاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية نصت على تسليم الجيش الإسرائيلي خرائط حقول الألغام إلى الجيش المصري ، وقام الإسرائيليون بتنفيذ ذلك بالفعل، إلا أن القوات المسلحة المصرية اكتشفت بعد ذلك أن الجيش الإسرائيلي قام قبل الانسحاب من سيناء بزرع حقول الألغام بصورة عشوائية، ، ولم يسلم مصر خرائط لهذه الألغام العشوائية . وعلى الرغم من

إنكار إسرائيل لهذه التهمة ، إلا أن أكبر دليل على قيام القوات الإسرائيلية بزرع هذه الألغام هو أن كثيرًا من الألغام انفجرت بصورة عشوائية خلال السنوات الماضية ، دون أن تكون مواقعها مدرجة في الخرائط الموجودة لدى القوات المسلحة المصرية ، مما تسبب في سقوط العشرات من الضحايا المدنيين . وتطالب مصر بضرورة تحمل إسرائيل لمسئوليتها في إزالة هذه الألغام .

والثابت في جميع الأحوال أن نشأة حقول الألغام في سيناء جاءت أساسًا على هامش الحروب المتوالية بين مصر وإسرائيل ، وبالذات حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ . وعلى الرغم من أن حقول الألغام تنتشر في العديد من المناطق في شبه جزيرة سيناء والمناطق المحيطة بقناة السويس ، إلا أن النسبة الأكبر من حقول الألغام في سيناء نشأت خلال عملية إنشاء خط بارليف من جانب القوات الإسرائيلية ، حيث جاء ذلك في إطار الإستراتيجية الدفاعية التي تبنتها إسرائيل في فترة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . وقد تطور الغرض من هذه الإستراتيجية الدفاعية على الجانب الإسرائيلي ، حيث كان الغرض منها في بادئ الأمر هو مجرد توفير قدر مناسب من الحماية للقوات الإسرائيلية في الضفة الشرقية لقناة السويس من النيران المصرية ، وتقليل حجم الخسائر البشرية التي يمكن أن تتعرض لها القوات الإسرائيلية إلى أدنى حد ممكن .

وعلى الجانب الآخر ، فإن القوات المصرية ذاتها استخدمت الألغام بصورة مكثفة ، بهدف تأمين الحدود والسواحل المصرية ، نظرًا لامتلاك مصر لحدود وسواحل بحرية طويلة للغاية يتطلب تأمينها وحراستها ، أعدادا كبيرة من الأفراد والأسلحة والمعدات ، مما يعني أن الألغام تعتبر أداة قتالية رخيصة وفعالة في الوقت نفسه لتحقيق أغراض حماية وتأمين الحدود المصرية . وفي منطقة سيناء وقناة السويس ، كانت القوات المصرية قد استخدمت الألغام أثناء حرب الاستنزاف خلال عمليات التسلل التي قامت بها القوات الخاصة المصرية خلف الخطوط الإسرائيلية ، والتي نفذت خلالها كمائن ، وزرعت حقول ألغام على خطوط مواصلات الدوريات الإسرائيلية الخفيفة الحركة وقوات المهندسين الإسرائيليين الذين كانوا يعملون خارج حصون خط بارليف .

قامت القوات المسلحة المصرية بإزالة الألغام من المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية ، عقب الحصول على خرائط الألغام من القوات الدولية أو من الإسرائيليين أنفسهم. إلا أن منطقة القناة وسيناء مازالت تعاني من مشكلة الألغام ، حيث ما زال بعض من الألغام موجوداً في هذه المنطقة. وقد أدت هذه المشكلة إلى وقوع العديد من حوادث الوفاة والإصابات الخطيرة للمواطنين.

الخسائر الإنسانية

ألغام الصحراء الغربية زرعت منذ أكثر من خمسة وسبعين عامًا ، ومازالت نشطة حتى الآن ، بل على العكس يبدو واضحًا أن مرور الزمن يزيد من حساسية الألغام ويجعلها أكثر قابلية للانفجار ، وبالذات الألغام المضادة للمركبات ، حيث أدت العوامل الطبيعية ، مثل الأمطار والرمال ، إلى زيادة حساسية الغلاف المعدني الخارجى لهذه الألغام ، مما يؤدي إلى تأثرها بأي ضغط بشري فوقها ، مما يؤدي إلى انفجارها بسهولة في أي هدف بشري يمر من فوقها .

وفي الوقت نفسه ، مارست السيول المتساقطة في الصحراء الغربية تأثيرًا مزدوجًا ، حيث ساعدت السيول من ناحية على الكشف عن الكثير من الألغام والقنابل، ولكنها تسببت من ناحية أخرى في جرف الألغام عن حقولها الأصلية التي تشير إليها الخرائط ، بما في ذلك نقل الألغام والقنابل إلى المناطق السكنية ، وعلى الطرق السريعة، وقد طالت هذه المشكلة العديد من المناطق.

الخسائر الاقتصادية

فداحة الخسائر الاقتصادية لمشكلة الألغام الأرضية في مصر وبالذات في منطقة الصحراء الغربية ، في أن منطقة العلمين ، تحتوي على حوالي مليون وربع المليون فدان صالحة للزراعة ، كما توجد بها ثروات بترولية ومعدنية ضخمة ، وصفها بعض الخبراء في بعض الأوقات بأن المنطقة تبدو كباخرة عائمة في حوض من

البترول . وفي الوقت ، هناك مشروعات التعمير الضخمة بالساحل الشمالي الغربي ، كما تزخر منطقة العلمين أيضًا بالمياه الجوفية ، وتربتها تعتبر من أجود وأخصب الأراضي الصحراوية لقربها من وادي النيل ، إلا أنه من غير الممكن البدء في استزراع هذه الأراضي قبل إزالة الألغام وتطهير هذه الأراضي أولاً . وطبقا لدراسات الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي في محافظة مرسى مطروح ، فإن المساحة الممتدة من الإسكندرية إلى السلوم غربًا بطول حوالي ٥٠٠ كيلومتر ، وبعمق نحو ٢٠ كيلو مترًا ، تبلغ نحو ٢.٥ مليون فدان صالحة للزراعة ، ويمكن أن تنتج كميات ضخمة من القمح بصفة خاصة ، إلا أنه لا يمكن الاستفادة من هذه الأراضي بسبب الألغام الأرضية . وهذه الأرض عبارة عن خمس مناطق رئيسية هي : برج العرب – العلمين – الضبعة – وباجوش – جلال .

إن الألغام تسببت في إيقاف العمل في منخفض القطارة لتوليد الكهرباء ، بسبب وجود ما لا يقل عن أربعة ملايين لغم في أرض هذا المشروع ، وهو ما يعتبر من أخطر الآثار الاقتصادية الناجمة عن مشكلة الألغام الأرضية في الصحراء الغربية . فهذا المشروع عبارة عن قناة ملاحية تمتد من البحر المتوسط إلى منخفض القطارة لتوليد الطاقة الكهربائية ، حيث بدأ التفكير في مشروع منخفض القطارة منذ عام ١٩٣٣ ، وتكررت الدراسات حتى عام ١٩٨٢ . وتكلفت هذه الدراسات أموالا طائلة ، لأنها جرت بالتعاون مع بيوت خبرة غربية متخصصة ، كما اهتمت الحكومة المصرية اهتمامًا كثيفًا بهذا المشروع خلال عقدي الستينيات والسبعينيات . ويقوم مشروع منخفض القطارة على شق قناة من البحر المتوسط إلى منخفض القطارة لتحويله إلى بحيرة داخلية يسقط إليها الماء باستمرار في شكل شلال جبار يولد الكهرباء من خلال مجموعة من التوربينات العملاقة ، ويصل طول القناة إلى ٧٦ كلم، وعامود السقوط المخطط يقدر بحوالي ١٣٠ مترًا . وتصل طاقة الكهرباء المتولدة إلى حوالي ٢.٥ مليار كيلو وات/ ساعة ، أي نحو ثلث طاقة السد العالي حاليًا . ويساعد المشروع أيضًا على استخلاص العديد من العناصر مثل أملاح البوتاسيوم والصوديوم والبروم والماغنسيوم

وركائز الذهب والفضة بكميات اقتصادية . وسوف يخلق المشروع نواة من العمران في عمق الصحراء ، حيث تتضمن خطة المشروع إنشاء عدة مدن جديدة .

وتتمثل المشكلة الأساسية التي تواجه هذا المشروع في ضرورة تطهير المنطقة من الألغام ، وتحديد وسيلة شق النفق ، إما بالتفجير العادي التقليدي أو بالتفجير النووي النظيف ، بالإضافة إلى أن هناك العديد من المخاوف المتعلقة بإمكانية حدوث زلازل في منطقة البحيرة الصناعية ، إلا أن مشكلة الألغام تعتبر الأكثر خطورة وإلحاحًا ، فمشروع منخفض القطارة يبدأ عند الكيلو ١١١ من طريق الإسكندرية / مرسى مطروح ، مارا بجوار الطريق الذي يخترق حقولا شاسعة من الألغام التي دفنت على مسافة قريبة من سطح الأرض . وقد برزت هذه المشكلات في عقد الستينيات ، حينما بدأت الأجهزة في بعض الخطوات التمهيدية في مشروع منخفض القطارة ، وبدأت فرق التطهير في إزالة الألغام من ٣ خطوط مقترحة كمكان للقناة أو النفق الذي سيصل ما بين المنخفض والبحر ، وهذه الخطوط هي :

١- الخط الأول ، الذي يقع على مسافة ١٠كلم من شرق العلمين ، ويصل إلى حافة المنخفض عند منطقة واحة المعرة.

٢- الخط الثاني ، ويبدأ من منتصف المسافة تقريبا ما بين العلمين والضبعة على الساحل ، ويصل إلى المنخفض عند منطقة اسمها منقار عبد الهادي .

٣- الخط الثالث ، ويبدأ بعد الضبعة بنحو ١٠ كلم ، ويصل إلى المنخفض عند منطقة رأس الحمار .

الخسائر الأمنية والسياسية

هناك مخاطر أمنية مهمة تزيد من فداحة حقول الألغام الأرضية في الصحراء الغربية وسيناء ، وتتمثل في أن الألغام تعتبر إحد مصادر حصول الجماعات المتطرفة في مصر على المتفجرات ، حيث إن بعض البدو من الأعراب أصبحوا يعرفون بدقة

شديدة طرق عمل هذه الألغام ، وسبل إزالتها وتفكيكها ، واستخراج مكوناتها ، ثم المتاجرة بهذه المحتويات ، ولاسيما المواد المتفجرة ، وبيعها إلى الجماعات المتطرفة ، والتي تستخدمها بدورها في تنفيذ عمليات إرهابية أو لبيعها في العديد من الأحيان للمحاجر التي تستخدم المواد المتفجرة في استخراج الخامات والمعادن .

كما أن حقول الألغام الأرضية المنتشرة في الصحراء الغربية ومناطق القناة وسيناء تمثل انقطاعًا في التكامل الإقليمي وسيادة الدولة المصرية على أراضيها ، حيث إنه من الطبيعي أن تكون جميعها صالحة للحياة دون أن تكون هناك ألغام قاتلة تحد من قدرة مواطني الدولة على الحركة في تلك المناطق .

المحاولات المبكرة لإزالة وتطهير الألغام

١- في عام ١٩٧٩ ، تم الاتفاق بين جهاز تنفيذ مشروع توليد الكهرباء في منخفض القطارة وحكومة ألمانيا الغربية على قيام خبراء مفرقعات ألمان بالعمل في المشروع إلى جانب خبراء مصريين من ضباط سلاح المهندسين المتقاعدين للبدء في تطهير المنطقة ، من أجل تطهير طرق القنوات الثلاث التي سوف تمتد من البحر المتوسط إلى مشارف المنخفض بطول ٦٤ كلم وعرض ٥٤ كلم .

٢- جرى في أواخر عام ١٩٨٤ الاتفاق على التعاون بين مصر وكل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإيطاليا على إزالة الألغام المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية بمنطقة الصحراء الغربية ، وكان من المفترض بموجب هذه الخطة أن تقوم بريطانيا بالمساهمة بالمعدات الحديثة لإزالة الألغام ، في حين تقدم ألمانيا الغربية مجموعة نادرة من الخرائط لحقول الألغام في المنطقة ما بين السلوم والعلمين، بالإضافة إلى مساهمة بعض شركاتها في تطهير المنطقة ، بينما كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة من خلال بعض شركاتها بتطهير مناطق كاملة من الألغام بعد أن قامت بتحديدها ، كما كان من المنتظر أن تشارك إيطاليا عن طريق تدريب أطقم كاملة من الفنيين المصريين .

٣- على الجانب الآخر ، كانت القوات المسلحة المصرية بدورها قد بدأت منذ أوائل الثمانينات في تطهير مناطق من الصحراء الشرقية والغربية من الألغام ، بالجهود الذاتية ، واعتمادًا على الخبرات البشرية والإمكانات الفنية للقوات المسلحة المصرية ذاتها .

ونتيجة لهذه الجهود ، فقد أفلحت القوات المسلحة المصرية في إزالة حوالي ١١ مليونًا من الألغام والذخائر التي لم تنفجر ، حيث كان بمصر ٣٤ مليون لغم ، وتتركز أغلب الألغام التي أزالتها القوات المسلحة المصرية في الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وسيناء ، وكان التركيز على هذه المناطق عائدًا في الأساس إلى الرغبة في إعادة تمركز القوات وتأمين المدنيين الذين تزداد كثافتهم في تلك المناطق.

لقد حرصت مصر أساسًا على الجمع بين اتجاهين رئيسيين في عملية إزالة الألغام ، فهي تطالب بالحصول على مساعدات خارجية ، فنية وتكنولوجية ، من الدول المتقدمة عمومًا ، ومن الدول المسئولة عن زرع الألغام في أراضيها خصوصًا، وبالذات ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، جنبًا إلى جنب مع تنشيط الجهود الوطنية في مجال إزالة الألغام ، إلا أنه بدا واضحًا أن عملية إزالة الألغام في مصر تحتاج إلى إمكانات مالية وفنية وتكنولوجية أكبر من القدرات المصرية . ولذلك، فإنه على الرغم من أن القوات المسلحة المصرية نجحت بجهودها الذاتية في إزالة ١١ مليون لغم من الأراضي المصرية ، إلا أن نقص الإمكانات أدى في نهاية المطاف إلى توقف القوات المسلحة عن تنفيذ خططها الشاملة لإزالة الألغام ، وأصبح التركيز ينصب أساسًا في تنفيذ عمليات إزالة الألغام بصورة انتقائية ، في المناطق التي تسعى الدولة إلى تنفيذ مشروعات قومية عملاقة بها ، مثل مشروع تطوير خليج السويس ومشروع شرق التفريعة .. وغيرها . وفي المقابل ، تركز الحكومة المصرية ، وبالذات وزارات الدفاع والخارجية والتعاون الدولي ، على مواصلة الحوار والتباحث مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية من أجل المساعدة في إزالة الألغام في مصر .

لقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة أن مصر لم تنجح كثيرًا في الضغط على الدول المسئولة عن مشكلة الألغام في أراضيها ، من خلال الربط بين الانضمام إلى معاهدة أوتاوا وبين ضرورة حصول مصر على مساعدات وتعويضات لدعم جهود مكافحة الألغام ، بل على العكس فإن هذه الدول اتخذت من الموقف المصري ذريعة إضافية للتنصل من مسئوليتها عن زراعة الألغام وربط مساعدتها لمصر في هذه المشكلة بضرورة انضمام مصر أولاً إلى معاهدة أوتاوا ، رغم أن هذا الربط ليس له علاقة بمعاهدة أوتاوا ، بل إنه نوع من التهرب من المسئولية التاريخية عن زرع الألغام في الأراضي المصرية . وباتت الصورة معكوسة تمامًا ، فمصر ترفض معاهدة أوتاوا أصلاً بسبب افتقارها إلى مثل هذا الربط بين التوقيع على المعاهدة وبين الحصول على مساعدات من الدول المانحة ، في حين أن الدول الكبرى الأخرى تتعامل مع مصر كما لو أن معاهدة أوتاوا تشترط انضمام الدول إلى المعاهدة من أجل الحصول على المساعدات في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد .

وكان من الضروري التفكير بجدية في خيار الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد . ولهذا الخيار العديد من المحفزات ، أبرزها أن مصر كانت على الدوام واحدة من أكثر الدول التزامًا وتقديرًا للمسئولية على الصعيد الدولي ، كما أن مصر ربما كانت واحدة من دول قليلة تتبنى سياسة خارجية قائمة على المبادئ والقيم الإنسانية . وأن الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد متسقا مع هذه القيم التى تعتبر مشكلة إنسانية قبل أي شيء آخر . وحتى الدول الكبرى التي عارضت هذه المعاهدة ، فإنها حرصت على تأكيد موافقتها المبدئية على المقاصد والغايات الإنسانية لهذه المعاهدة ، وتفادت أن تبدو كما لو أنها تتجاهل المعاناة الإنسانية التي تسببها مشكلة الألغام ، والتزمت تلك الدول بتحديد توقيتات معينة للانضمام إلى المعاهدة ، أي أن لمصر مصلحة أن تكون ضمن الإجماع والتوافق الدوليين بشأن حظر الألغام . ومن ناحية أخرى ، فإنه بموجب المعاهدة سوف يسحب من الدول المتقدمة الحجة التي تتذرع بها لعدم التجاوب مع الضغوط والمطالب المصرية بشأن الحصول

على مساعدات مالية وفنية وتكنولوجية في مجال إزالة الألغام ، مما يعني أن انضمامنا للمعاهدة يضع مصر في موقف أقوى لدى مطالبتها بالحصول على مساعدات دولية لإزالة الألغام الموجودة في أراضيها . وفى الوقت نفسه ، فإنه يجب على مصر الحرص على إظهار جديتها في التعامل مع مشكلة الألغام ، من خلال تنشيط الجهود الوطنية في هذا المجال ، والمتصور أنه إذا أظهرت مصر جدية ملموسة في التعامل مع مشكلة الألغام في أراضيها ، فإن ذلك ربما يمثل عامل تحفيز للدول المسئولة على المشاركة في عملية إزالة الألغام في الأراضي المصرية .

وفى الوقت نفسه ، تعتبر رعاية مصابي الألغام ، صحيا ونفسيا واجتماعيا ، ضرورة حتمية في السياسة المصرية لمكافحة الألغام ، فمعالجة مشكلة الألغام لا ينبغي أن تقتصر فقط على إزالة الألغام ، ولكنها يجب أيضا أن تركز على مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم ، باعتبار أن الخسائر الإنسانية هي الأكثر خطورة لمشكلة الألغام ، وأن الإنسان هو الهدف والوسيلة لأي مشروع للتنمية والنهضة في مصر ، ، بل إن من المؤكد أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور ما لم يحرص على صحة وسلامة أبنائه ، باعتبار أنه لا يمكن لأي إنسان أن يشارك في النهوض ببلده ، ما لم يكن أولا مطمئنا على سلامته وصحته وحقوقه في هذا البلد ، ومدركا لحقيقة أنه المستفيد الأول من هذه التنمية . ومن ثم ، فإن مستوى الرعاية الصحية في أي بلد بات معيارا للحكم على مدى تطور وارتقاء هذا البلد ، ومقياسا لتحديد مدى تقدير هذا البلد لقيمة الحياة الإنسانية ذاتها . وفي مجال مكافحة خطر الألغام يجب التوسع في إنشاء مراكز للعلاج والتأهيل الطبي لضحايا الألغام بالقرب من مناطق الألغام ، وتطوير نظام التأمين الاجتماعي للمصابين ، والاهتمام بالتأهيل النفسي والاجتماعي لهم ، وتوفير فرص العمل أمامهم .

على الرغم من ضخامة مشكلة الألغام في مصر ، فإن المتغيرات القائمة على المستويين الوطني والدولي في بداية القرن الحادي والعشرين توفر مناخًا مواتيًا إلى حد كبير للسير بقوة على طريق إزالة الألغام الأرضية ، في ظل ازدياد الاتجاه العالمي

المناهض للألغام ، وبالمثل فإن الساحة الداخلية في مصر توفر فرصًا أكبر لدفع وتنشيط عملية إزالة الألغام ، سواء بسبب الزيادة النسبية في الاهتمام بمشكلة الألغام أو بسبب اتساع حركة التنمية والتوسع العمراني ، وامتدادها إلى العديد من المناطق المصابة بالألغام ، مما يجعل إزالة الألغام شرطًا ضروريًا من أجل دفع جهود التنمية والتوسع العمراني . ورغم أنه يجب على الحكومة المصرية أن تواصل الاتصال بمختلف الوسائل مع الدول المسئولة عن مشكلة الألغام في أراضيها ، من أجل تحمل مسئولياتها في مواجهة المشكلة التي صنعتها في الأراضي المصرية ، فإنه يجب في الوقت نفسه حشد وتكثيف الجهود الوطنية من أجل دفع عملية إزالة الألغام ، بما يضمن حسن الاستفادة من عامل الوقت ، وبما يوقف الخسائر البشرية الناجمة عن هذه المشكلة، وبما لا يعطل بدء العمل في المشروعات التنموية العملاقة التي تقوم مصر بتنفيذها في المناطق المتضررة من مشكلة الألغام ، وأيضًا لا يجعل الإرادة المصرية في مجال إزالة الألغام الأرضية مرهونة بمواقف ورغبات الدول الأخرى.

مساعدة ضحايا الألغام

إنه لمن الضروري تطوير عملية مساعدة ضحايا الألغام في مصر من عدة نواحي :

١- إنشاء مراكز للعلاج والتأهيل الطبي والاجتماعي لضحايا الألغام بالقرب من مناطق الحقول ، أي في المناطق القريبة من حقول الألغام في مدن سيناء والقناة ومرسى مطروح والسلوم وسيوة .. وغيرها ، وإنشاء أقسام لعلاج مصابي الألغام في المستشفيات القريبة من المناطق المتضررة .

٢- تطوير نظام التأمين الاجتماعي ، من خلال استصدار تشريعات جديدة للتعامل مع حالات الإصابة بالألغام تحديدًا ، مع زيادة مقدار التعويضات المالية التي يتم صرفها للمتضررين ، وذلك لأن الإصابة بالألغام تؤدي إلى احتياج المصاب لفترة علاج وتأهيل طويلة ومكلفة ، بالإضافة إلى عجز المصاب عن

العمل أو صعوبة حصوله على العمل ، وعدم قدرة المصاب على التكيف مع بيئته المحلية وتحوله إلى عبء على المجتمع .

٣- زيادة دور المجتمع في توفير فرص العمل لمصابي الألغام من خلال العديد من الطرق ، أبرزها تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية في المجتمع عموما ، ولدى أرباب العمل خصوصا ، وفى المناطق المتضررة من مشكلة الألغام بصورة أخص ، بحيث ينشأ نوع من التضامن والتعاطف الاجتماعي مع مصابي الألغام .

٤- نشر الوعي بمشكلة الألغام في المجتمع المصري ، من خلال مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والتواصل الاجتماعي (الإعلام الجديد).

٥- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مساعدة مصابي الألغام ، حيث أصبحت المنظمات غير الحكومية تلعب أدوارًا متزايدة في مختلف المجتمعات في الفترة الحالية والمقبلة ، بل إن بعض المجتمعات المتقدمة باتت تنظر إلى دور المنظمات غير الحكومية على أنه دور يزيد ويفوق دور الحكومات ذاتها .

الاحتفال السنوي بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية في العلمين :

إقترح أن يشمل الاحتفال ما يلي :

١- أن يكون ضمن الاحتفال السنوي بضحايا الحرب العالمية الثانية في معركة العلمين أهالى المواطنين المصريين الذين راحوا ضحية للحرب والألغام فهم الأولى والأهم .

٢- تذكير المتسبب عن مسئوليته لإزالة ما زرعه من ألغام بأنواعها بمعداته وخرائطه وخبرائه.

٣- المطالبة بصرف تعويضات لمن أصيبوا من المصريين بسبب هذه الألغام فحالات الموت أو البتر أو الإعاقة يجب حصرها بملفات بالبيانات والصور.

٤- السعي للمطالبة بتعويضات عن وقف الزراعة أو استخدام هذه الأراضي في مختلف الأغراض للبحث عن البترول والغاز والمعادن بالإضافة للنشاط السياحي بالأرقام والدراسات العلمية .

٥- المشاركة المجتمعية لمؤسسات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الإنسان من الخارج والداخل للتعاون في إزالة الألغام وما يترتب عليها من آثار .

٦- في ذكرى إقامة الاحتفال السنوي بذكرى معركة العلمين وفي حضور ممثلى دول الحلفاء والمحور ومنظمات دولية ومحلية ومجموعة من أسر ضحايا الحرب يمكن الإعداد لمؤتمر يعقد بمكتبة الإسكندرية وهي على بعد ١٠٠كم فقط من العلمين ، بأن توجه الدعوة لـ :

- ممثلي دول الحلفاء والمحور .
- السفراء والملحقين العسكريين المصريين الذين عملوا بتلك الدول ولهم علاقات وثيقة بمراكز صنع القرار .
- علماء وأساتذة الجامعات المصريين داخل وخارج الوطن المتخصصين في بحوث إزالة الألغام بأحدث الوسائل فالأبحاث النووية والتكنولوجية يمكنها بوسائل بسيطة الحصول على نتائج سريعة ومؤكدة.
- خبراء وعلماء عسكريين سابقين وحاليون متخصصين في المجال .
- خبراء اقتصاديون ومتخصصون في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية والثروة المعدنية والبترول والسياحة ولديهم دراسات حول المناطق المتضررة من استمرار وجود الألغام وحجم الخسائر وأولها البشرية.
- أطباء متخصصين في ضحايا الحروب خاصة بالألغام .

- مؤسسات المجتمع المدني محليًّا وعالميًّا في حقوق الإنسان / الأخلاقيات / القانون الإنساني .... الخ .
- منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية .... إلخ .
- كل الهيئات المصرية التي لديها ملفات ووثائق ومستندات ومطبوعات بوسائل حديثة سواء القوات المسلحة أو التعاون الدولي أو الزراعة أو المحافظات أو أراضي الدولة أو السياحة أو الصناعة .... الخ .
- اللجنة القومية لإزالة الألغام وتنمية الساحل الشمالي الغربي والظهير الصحراوي .

وأخيرًا أقترح وزارة جديدة لاستصلاح الأراضي وإزالة الألغام :

يعيش المواطنون المصريون في الوادي والدلتا وبعض أجزاء من الصحاري الغربية والشرقية وسيناء ، ووفقا لتقديرات أغلب المسئولين والمتخصصين والجهات المهتمة بالمعلومات فإن المساحة المشغولة رسميًّا من أرض مصر في حدود ١٠% وهي نسبة غير دقيقة لأنه من المفترض أن تضم داخلها الأراضي الزراعية المستصلحة وكذلك المستغلة في أغراض الصناعة والسياحة وباقي الأنشطة .

وتبقى النسبة الأكبر من أرض مصر يتنازع على سيادتها وأسلوب إدارتها ووسائل تنميتها وحتى كنوزها (مياه – ثروة معدنية – أرض قابلة للزراعة – بترول وغاز – رخام وأحجار ورمال ... إلخ) جهات متعددة يصل عددها لخمسين جهة :

وتتوالى السنون وتصدر قرارات عن مجلس الوزراء خاصة بسياسات إزالة الألغام أو طرح أراضى بغرض الاستصلاح والزراعة يرتبط تنفيذها بحجم المياه وهو أمر بات غير مفهوم إذ كيف يكون لدينا نهر النيل وبحيرات عذبة ومياه صرف زراعي وصحي وصناعي يمكن معالجتها وفرعى دمياط (يمكن تحويل مصبه إلى ترعة

السلام) ، ورشيد (يمكن تحويل مصبه إلى منخفض القطارة) ، ومياه جوفية تنتشر في الصحراء الغربية بكثافة بينما تقل في سيناء والمنطقة الشرقية وأمطار وسيول لم يستفد منها بشكل سليم حتى الآن ، ثم مشروعات تحلية المياه وفي النهاية نتحدث عن ارتباط خطط الاستصلاح بمقننات المياه ، ولدينا هذا العدد الكبير من خبراء الري والموارد المائية ، ولدينا أبحاث ودراسات أغلبها لم تستخدم ، وتاريخ طويل سجل فيه المصريون إنجازات سبقت العالم كله .

وأمام هذا المشهد المؤلم وأحيانـًا غير المبرر ومع تعدد الأزمات وضعف القدرة على توفير الغذاء المناسب سعرًا ونوعية يصبح من الضروري الحاجة إلى :

١- فصل وزارة الزراعة عن استصلاح الأراضي وإنشاء وزارة جديدة تحت مسمى وزارة استصلاح الأراضي وإزالة الألغام في كل مصر وليس الساحل الشمالي الغربي فقط .

٢- تحقيق الإرتباط الحقيقي بين كل الجهات العلمية (مراكز بحوث وجامعات) وبين وزارة استصلاح الأراضي وإزالة الألغام .

٣- الإعداد لمؤتمرات متخصصة في :

- إزالة الألغام والتخلص منها بالوسائل الحديثة.
- استصلاح الأراضي .
- مصادر المياه .
- المحاصيل الزراعية المستحدثة التي تم التوصل لها في المعامل والمختبرات بالجامعات ومراكز البحوث لزراعتها في صحراء مصر خصوصاً المحاصيل الرئيسية (الأرز – الذرة – القمح – الشعير – بنجر السكر – والأشجار الزيتية) والتي تتحمل الجفاف والحرارة ونوعيات مختلفة من المياه حتى التي تعلو درجة ملوحتها .

- مصادر الطاقة من الرياح والشمس ومن منخفض القطارة ... إلخ .
- مد الطرق وتحسين المقام منها في الصحاري الغربية والشرقية والجنوبية وسيناء وخطوط السكك الحديد مهما كانت تكلفتها فهي المحرك وإحدى المقومات الأساسية لإقامة خدمات للسكان وتنمية شاملة .
- إقامة مناطق اقتصادية متكاملة تجارية وصناعية متخصصة وخدمات ومجتمعات زراعية على الحدود الغربية والجنوبية والشرقية.
- استغلال الثروة المعدنية والبترول والغاز والصخور والرخام والرمال وخامات الأسمدة والأسمنت والحديد وغيرها في إقامة صناعات (مناطق متخصصة) لسد الحاجة المحلية والتصدير .
- التعاون مع الشركات المتخصصة التي أقامتها الدولة للريف المصري وغيرها وبنوك التسليف الزراعي "البنك الزراعي" .

الفصل الثاني

الواحات والمنخفضات والمحميات الطبيعية

تنتظركم فهل من مجيب ؟!!!

قالوا عنها أن :

الواحات فى الصحراء الغربية (ستة)

(البحرية – الخارجة – الداخلة – سيوة – الفرافرة – باريس)

والمنخفضات فى الصحراء الغربية (تسعة)

(توشكى – الخارجة – الداخلة – الريان – البحرية – الفرافرة – النطرون – القطارة – سيوة)

والمحميات الطبيعية فى مصر (واحد وثلاثون)

والجزر بالبحر الأحمر : (واحد وثمانون)

بينما الجزر فى نهر النيل(مائة وخمسون)

فإلى مسئولي الدولة المصرية عن الآثار والسياحة والتنمية المحلية والاستثمار والتجارة والصناعة وإلى محافظ الوادي الجديد، هذه البقاع فى انتظاركم إنها تحكي كل شيء عن تاريخ أجدادنا قدماء المصريين وصراعهم من أجل البقاء مع الغزاة والطامعين وتعايشهم مع الفاتحين ، إنها بحق بقاع تستحق جهود مخلصة لإقامة حضارة فيها وفي سيناء والصحراءالشرقية تعيد لنا مشاعل النور من جديد لتصبح مصر منارة العلم والمعرفة .

لقد بدأت جهود التعمير فى الصحراء الغربية بمشروعات محدودة فى بداية الستينيات من القرن العشرين : حيث وقعت الحكومة عقداً مع إحدى الشركات لاستغلال منخفض القطارة فى توليد الكهرباء من قناة تأخذ مياه البحر المتوسط (المالحة) وتفرغها فى المنخفض .

ثم أوقف تنفيذ المشروع بعد دراسات مكثفة أفادت بخطورة المياه المالحة التى تغمر المنخفض على آبار المياه العذبة فى واحات سيوه والبحرية والفرافرة .

واستمرت جهود التعمير فى الصحراء لغربية بحفر آبار مياه ارتوازية فى الوادي الجديد (واحتى الخارجة والداخلة) واستزراع المساحات الصالحة للزراعة هناك ورغم تناقص كميات المياه الجوفية العميقة فلا تزال الجهود المبذولة تؤتى ثمارها هناك أما المشروعات العملاقة التى بدأت باستصلاح واستزراع مناطق شاسعة شرقي العوينات على مياه الآبار ، ثم استصلاح واستزراع مناطق فى توشكى على مياه النيل .

وفي صيف عام ١٩٩٨ زاد منسوب مياه فيضان النيل عن طاقة التخزين فى بحيرة السد العالي وعن احتياجات الري فى الوادي والدلتا ، وتم تخزين ١٢ مليارمتر مكعب من مياه الفيضان لأول مرة فى منخفض توشكى ، الذى يستطيع أن يستوعب ١٢٠ مليار متر مكعب من المياه وما زاد عن طاقة التخزية والاستغلال من مياه الفيضان تم إهداره فى البحر المتوسط دون استثمار أو تخزين .

وتتجلى عبقرية المنخفضات فى الصحراء الغربية ليس فى اتساعها وعمقها وانتشارها فى شبكة مترابطة كما يراها الدكتور جمال حمدان فحسب ؛ بل فى كونها فارغة إلى الآن جاهزة لاستيعاب ما يفيض من مياه النيل لتعيد تصريفه فى المناطق المحيطة بها الصالحة للزراعة فهي باعثة للحياة فيما حولها جاذبة للسكان .

ومن مزايا المنخفضات فى الصحراء الغربية – أولها توشكى – أنها أوعية فارغة تستطيع أن تحتفظ بما نودعه فيها من ثروة مائية وأن تصريفها لبث الحياة على جنباتها حتى تنضب ثم تتلقى غيرها كل فيضان بإذن الله ، وهي بهذه الكثرة تحقق التنوع والانتشار لمخزوننا من المياه بدلاً من تكدسه فى بحيرة ناصر وفي مجرى النيل وريَّحاته ودلتاه فإذا تم توصيل الماء إلى منخفضات الصحراء الغربية فسوف تنمو فيها الموارد وتزيد الكثافة السكانية ومن مزايا المنخفضات التى تخزن فيها الموارد المائية الزائدة عن الاحتياج أنها تجعلنا نعمل بالقول المأثور: " لا تضع البيض فى سلة واحدة " فبحيرة ناصر هى سلة البيض الوحيدة فى هذا المجال فإذا تعرض السد العالي – لا

قدر الله – لأى أذى طبيعي أو عدواني فستكون هناك احتياطيات مائية وزراعية منتشره فى ربوع الصحراء الغربية لا تتأثر بالهزات الأرضية ولا بالضربات الجوية أو الصاروخية أو النووية : إذ نحن حافظنا على الفائض من ثروتنا المائية بالتخزين فى المنخفضات ولم نهدرها كما كان يحدث من قبل وما زال يحدث حتى الآن .

والأرض فى الصحراء الغربية تنقسم لثلاثة أقسام بها تسع منخفضات تتدرج من الأعلى فى الجنوب إلى الأدني فى الشمال حتى منسوب سطح البحر ... لهذا التدرج تنحدر مياه النيل من الجنوب إلى الشمال .

١) الهضبة الجنوبية

وتشمل منخفضات توشكى والخارجة والداخلة.

٢) الهضبة الوسطى

وتشمل منخفضات الريان والبحرية والفرافرة.

٣) الهضبة الشمالية

وتشمل منخفضات النطرون والقطارة وسيوه.

وفيما يلي عدد من نماذج المنخفضات :

منخفض القطارة :

ويقع غرب القاهرة بقرابة ٢٠٥ كيلو مترات : جنوب البحر المتوسط بقرابة ٥٦ كيلو مترا وطوله ٣٠٠ كيلو متر وعرضه ١٥٠ كيلو مترًا ومساحته ٢٠.٠٠٠ كيلو متر مربع. ومتوسط منسوب قاعه ٦٠ متراً تحت مستوى سطح البحر ، وأعمق نقطه فيه ١٣٤ مترًا تحت مستوى سطح البحر فى أقصى جنوبه الغربي وتتوسطه المناقع المالحة والسبخات بنحو ٢٦.٣% من جملة مساحته وتعرف المنطقة المحصورة بين منخفض القطارة جنوبًا والبحر المتوسط شمالا بهضبة مرمريكا (مراقيًا) .

وتوجد بهذه المنطقة حقول ألغام أنشأتها قوات المحور (ألمانيا وإيطاليا) وقوات الحلفاء (بريطانيا وكندا ونيوزيلندا والهند وجنوب إفريقيا) وتقع على الساحل الشمالي منتجعات سياحية.

يستعرض الأستاذ الدكتور خالد عودة العقبات ثم يفندها واحدة واحدة كما يلى باختصار شديد :

١. انتشار الألغام والقنابل والقذائف المخلفة عن الحرب العالمية الثانية فى منطقة الساحل الشمالي والتى يقدر عددها بنحو ١٦.٧ مليون .

٢. وجود دراسة قامت بها وزارة الري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر انتهت إلى أن ملء المنخفض بمياه البحر سيؤدي إلى كارثة فى المياه الجوفية التى ستزداد ملوحتها والخوف من تسرب المياه المالحة إلى وسط الدلتا .

٣. صعوبة شق القناة الموصلة بين البحر والمنخفض والاختلاف على وسيلة حفرها بين تقليدية وذرية محدودة .

٤. التخوف من حدوث نشاط زلزالي بالمنخفض بعد امتلائه بالماء بسبب وجود شقوق في أرضية المنخفض.

يفند الدكتور خالد عودة هذه العقبات كما يلي :

- كل هذه العقبات إما ثانوية أو غير صحيحة ما عدا وجود الألغام فهو العقبة الحقيقية .
- يبعد المنخفض عن وادي النيل بنحو ٣٠٠ كيلو متر بينما يبعد البحر نفسه عن الدلتا بين ١٠ و ٣٠ كيلو مترًا فقط ومع ذلك لم تتسرب ملوحة البحر للدلتا كما أن الأراضي الزراعية على الساحل الشمالي أقرب للبحر من المنخفض فضلا عن وجود مرتفعات وهضاب عالية تفصل المنخفض عن غرب وادي النيل والدلتا والساحل ومن ثم فغير صحيح تأثر الأراضي الزراعية بمياه المنخفض .
- عقبة شق القناة مبالغ فيها لسهولة تكسير الصخور الجيرية باستخدام المتفجرات التقليدية فإذا كان الفراعنة استخرجوا الصخور من جبل المقطم وبنوا الأهرامات وحفروا الصخور من البر الغربي وبنوا مقابرهم ومعابدهم فى الأقصر وأبي سنبل فكيف يعجز

المصريون المعاصرون عن حفر قناة فى الصخور ذاتها ؟ هذا ولا يجب استخدام الذرة فى حفر القناة لانتشار الغبار الذري لسنين طويلة .

- ملء المنخفض بالماء سوف يسهل عمليات استكشاف البترول فى باطنه لأنها ستعتمد فى هذه الحالة على الطرق البحرية فى الكشف وهي أسهل بكثير من عمليات الكشف البري نظراً لطبيعة أرضية المنخفض الخطرة .
- غير صحيح أن ملء المنخفض بالمياه سيتسبب فى حدوث زلازل لأن منخفض القطارة بصفة خاصة بعيد كل البعد عن الأحزمة الزلزالية والصخور تحته ثابتة جيولوجياً منذ ملايين السنين كما أن المنخفض تكوَّن بأكمله من نشاط الرياح منذ انحسرت عنه المياه من نحو ١٦ مليون سنة وليست هناك شروخ تحت المنخفض إطلاقاً وضغط المياه المالحة على أرضية المنخفض ليس جديداً لأن المنخفض كان ممتلئاً بالفعل بالمياه من قبل أن تنحسر عنه تدريجياً عبر ملايين السنين وامتلاء المنخفض بالمياه لن يحدث دفعة واحدة بل سيستغرق ما لايقل عن ٦٠ عاماً .
- أما عن الجدوى الاقتصادية للمشروع فلا يجب النظر إليها من زاوية توليد الكهرباء فقط لأن تكاليف المشروع لا تتناسب بالطبع مع كمية الكهرباء المولدة منه ولكن التعامل مع الجدوى الاقتصادية من منظور قومي بعيد المدى متعدد الفوائد يجعل من هذا المشروع ضرورة واجبة .
- يكفى سبب واحد للجدوى الاقتصادية وهو إنقاذ شمال الدلتا من الغرق فتصريف المياه الناتجة من ارتفاع منسوب سطح البحر المتوسط الحتمي سيخفف من ضغطها على سواحل الدلتا وغرق الدلتا يعنيى خسائر يمكن تقديرها بمئات المليارات من الجنيهات فضلا عن نقل السكان من مواطنهم الأصلية وتوفير فرص عمل جديدة لهم .. إلخ ، تلافي كل هذه الخسائر يجعل للمشروع أكبر جدوى اقتصادية فى العالم علماً بأن ساحل الدلتا من أضعف السواحل وأكثرها انخفاضاً واكتظاظاً بالسكان وأوفرها زراعة ليس فى حوض البحر المتوسط فقط بل فى العالم كله فى الوقت الذى تقدر فيه كمية المياه

الزائدة فى البحر المتوسط خلال القرن الواحد والعشرين بنحو ٢.٥ تريليون متر مكعب !! يستطيع منخفض القطارة استيعاب نصفها .

- وفى الجدوى الاقتصادية أيضاً أنه يمكن توليد الكهرباء من المنخفض من بدء تساقط شلالات المياه فيه وفي غضون عام ونصف العام من بدء ضخ المياه بمعدل لا يقل عن ٩٠ مليون متر مكعب يومياً سوف تتكون بحيرة داخل المنخفض تزيد مساحتها بأكبر من ثلاثة أضعاف مساحة كل البحيرات الشمالية للدلتا أي يمكن استغلال المنخفض فى إنتاج الأسماك بما يفوق ما تنتجه البحيرات الحالية وفي غضون ٢٥ عاماً من بدء صخ المياه يمكن استغلال شواطئ المنخفض في النشاط السياحي وبانتهاء امتلاء المنخفض بالمياه سوف تتعادل كمية الفاقد من المياه مع كمية المياه الواردة له.
- إذن منخفض القطارة سيوفر مئات المليارات من الجنيهات المتوقع خسارتها حال زيادة منسوب سطح البحر علاوة على ما يثمره من مئات المليارات الأخرى من النشاط السياحي والصيد وإنتاج الكهرباء بما لايقل عن ٢٤٠٠ ميجاوات / ساعة وقد حسب الأستاذ الدكتور خالد عودة مصروفات وإيرادات المشروع فوصل إلى أن إجمالي مصروفاته كلها بما فيها إزالة الألغام والحفر حوالي ٥٥ مليار جنيه مصري بينما و صل حساب إيراداته المباشرة بأكثر من تريليون جنيه مصرى !! هذا غير موضوع إنقاذ الدلتا !!.
- عرضت هنا معلومات ورؤية وأفكار وتقديرات أحد أهم علماء مصر المتخصصين فى مشروع منخفض القطارة وكلها مهمة في موضوع قومي شديد الأهمية لذا يجب أن تقرر الدولة فوراً بحث ومناقشة ما توصل إليه الدكتور خالد عودة فإن كان محقاً علينا البدء حالاً فى خطوات التنفيذ فمثل هذه المشروعات لا تتحمل أسلوبنا المعهود .

منخفض الريان

ويقع في الجنوب الغربي من بحيرة قارون غربي خط طول٣٠/ شرقاً وجنوبي خط عرض ٢٩ وهو من الوديان غير المأهولة وتبلغ مساحته ٧٠٠ كيلو متر مربع وعمقه ٦٤ متراً تحت منسوب سطح البحر.

منخفض النطرون

ويقع غربي طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي ، ويمتد بمحاذاته من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي وتبلغ مساحته ٥٠٠ كيلو متر مربع ، وعمقه ٢٤ مترًا تحت مستوى سطح البحر ويسير وداى الفارغ بمحاذاته وإلى الغرب منه.

منخفض سيوة

ويقع غربي الطرف الجنوبي الغربي لمنخفض القطارة شرقي خط الطول ٢٥ شرقاً وجنوبي خط العرض ٣٠ شمالاً ، غطت المزروعات غرب الدلتا فى مساحة كبيرة خلال الفترة الماضية .

إن مشروع توصيل مياه النيل الفائضة إلى منخفض الريان ثم إلى منخفض القطارة يجب أن يُطرح للدراسة ويناقش فى ندوة عالمية تعقد على أرض الواقع وتخصص للدارسين رحلات استطلاعية بالنظر وبالصور الجوية لتدعم الأفكار المتنوعة التى تؤيد الفكرة أو تناقضها ، خصوصًا وأن هناك افكاراً ورؤى أخرى لتوصيل مياه البحر المتوسط لمنخفض القطارة.

ويجب أن نضع فى الاعتبار أن بعض البحوث ربما تكون خبيثة ، الغرض منها تشتيت الفكرة وحرمان مصر من هذه المكاسب حتى تظل خاضعة لسطوة قوى باغية إقليمية وعالمية .

وتعد الرمال الناعمة على كثرتها وخطورتها صالحة للزراعة بالرش والتنقيط فإذا توافرت المياه فى شبكة المنخفضات أمكن زراعتها وتجنب مخاطرها . وأخطر هذه الفرود الرملية المتحركة تقع غربي منخفض القطارة وجنوبه وغربي منخفض الريان .

كما أن المنخفضات الفارغة – مثل :توشكى وكركر ودنقل والريان والقطارة وغيرها – تسمح بتخزين مياه النيل الفائضة عن احتياجات الأراضي الزراعية بدلاً من إهدارها فى البحر دون الاستفادة منها .

ويمكن تنظيم شبكة تخزين للمياه واستثمار الصحراء الغربية بأكملها عند توصيل المنخفضات المنتشرة بانتظام بشبكة من القنوات التى تحمل إليها المياه من نهر

النيل ، والقنوات التى تحمل منها المياه على مناطق الزراعة والصناعة والإسكان والمرافق .

ونتيجة لذلك تصبح الصحراء الغربية منطقة جذب سكاني ومنطقة استثمار لمصادر الثروة فيها سواء أكانت معدنية (مثل الحديد والألومنيوم والبترول والغاز الطبيعي) أو طبيعية (مثل الشمس والرياح) أو زراعية أو سمكية أو كهربائية أو غيرها.

وأقرب المنخفضات إلى توشكى وأشدها تقارباً فى طبيعة الأرض المحيطة به منخفض الخارجة الذى يشكل معه حرف L بالإنجليزية حيث تقع الخارجة فى طرفه العلوي ويقع توشكى فى طرفه السفلي وعن طريق هذا الامتداد يمكن توصيل مياه توشكى إلى الخارجة حيث تميل الأرض إلى الانحدار من الجنوب إلى الشمال .

ويمكن توصيل مياه النيل إلى المنخفضات الأخرى بمثل هذا النظام الذى اتبع فى توشكى فمنخفض الريان يمكن تخزين مياه النيل فيه من بحر يوسف (منخفض الريان مشروع القرن ٢١) وعندما يمتلئ يمكن توصيله بقناة إلى الحد الجنوبي لمنخفض القطارة ، ذلك المنخفض الذى لا تشبعه قناة واحدة بل تلزمه عدة قنوات لملئه ، فقناة تمتد من بداية الرياح الناصري غرباً عبر وادي الفارغ يمكن أن تزوده بالكثير من ماء النيل الفائض عند القناطر الخيرية وقناة أخرى يمكن حفرها من ترعة النوبارية تصل إلى الحافة الشمالية الشرقية للمنخفض الهائل .

وبالمثل يمكن ملء بقية المنخفضات الأخرى حتى نصون مواردنا المائية ونحقق اقصى استفادة منها ومن شأن هذه المنخفضات حينما تمتلئ بالماء أن تبعث الحياة من حولها سواء أكان ذلك على سطح الأرض أم في جوف الأرض بل فى الجو كذلك فعلى سطح الأرض يرتوي الإنسان والحيوان والنبات ، وفي جوف الأرض تتغذى الآبار الجوفية المتجددة التى توشك أن تفقد رصيدها من الماء ، وفي الجو تتلطف الحرارة ويتشبع الجو بالبخار والرطوبة صيفاً والاعتدال شتاء ، وهذه هى عناصر أخرى تضاف إلى عبقرية المنخفضات فى تحقيق الأمن المائي .

وفى حالة اتمام مشروع ربط نهر الكنغو بحوض نهر النيل فإن الاستفادة بكميات المياه المتوقعة من ان تجد طريقها للمنخفضات كافة عبر قنوات يتم اعدادها بوسائل وتقنيات حديثة مع إعادة استخدام مجرى النيل القديم (وهذا المشروع يحقق رؤية بدأت مع مطلع القرن العشرين ، واحياها الرئيس الراحل انور السادات وانتهت بوفاته عام ١٩٨٣).

الواحات

أولاً : واحة سيوة

إنها واحة وراحة للعيون حين تنتهى رحلة السفر من أقرب المدن المصرية مرسى مطروح على ساحل البحر المتوسط في الشمال الغربي لمصر ، وبعد ٣٠٠ كيلو متر لا ترى خلالها شيئاً سوى الرمال وبعض إشارات تنبيه أن هنا أو هناك إما حقلاً للبترول أو منطقة عسكرية .

تعتبر سيوة أبعد الواحات المصرية عن وادي النيل حيث تبعد حوالي ٤٥٠ كم تقريباً إلى الغرب من وادي النيل ، وهي تقع إلى أقصى الغرب على الحدود المصرية الليبية وإلى الجنوب الغربي من مدينة مطروح.

أما عن الشكل الجغرافي للواحة ، فهي تشكل منخفضاً طبيعياً تكون في العصور القديمة بسبب عوامل التعرية الطبيعية وهي تنخفض عن مستوى سطح البحر ١٨ متراً تقريباً ومساحة المنخفض الإجمالية ١٠٠٠ كم٢ تقريباً تشكل الكثبان الرملية النسبة الأكبر من تكوينه والباقي يخص المنخفضات التى شكلت بعض البحيرات بسبب تسرب المياه الجوفية من العيون الكثيرة المتدفقة ما بين كبريتية وعذبه، أما عن وجود البحيرات المالحة فذلك بسبب الطبيعة الملحية للصخور والمنخفضات التى تكونت فيها تلك البحيرات وذلك أيضاً لأن المنطقة كلها كانت قاعاً لبحر عظيم .

وسيوة تتكون الآن من إحدى عشرة قبيلة بينها فقط قبيلة واحدة من أصول عربية كانت حتى وقت قريب القبيلة الوحيدة الناطقة بالعربية أما الآن فالكل يتحدث العربية لكنهم مازالوا فيما بينهم يتحدثون اللغة الخاصة بهم وهي إحدى لهجات اللغة

الأمازيغية الموجودة الآن فى المغرب والجزائر ؛ لكنهم يستخدمون الجانب الشفهي فقط دون الكتابة مع إدخال المفردات الجديدة المستخدمة بسبب احتكاكهم الآن مع المدن القريبة أو بسبب النشاط التجاري والسياحي المتزايد منذ وقت بعيد فقد زارها كثير من الحكام والمسئولين وتركوا بها آثاراً مثل منطقة جبل بلاد الروم أو جبل الموتى ، أو معابد شيدت مثل معبد أم عبيدة أو معبد الوحي .

ويقودنا هذا إلى أهم المزارات بها :

١- معبد الوحي :

وهو المعبد ذائع الصيت لآمون والذي يقع أعلى قلعة أغورمي شيده أحمس الثاني (أمازيس) ٥٧٠-٥٢٦ ق.م وهو أول فرعون يعتلى عرش مصر من أصول صحراوية ويعتبر أول من بنى بها المعابد .

٢- معبد أم عبيدة :

قريب جداً من معبد الوحي على بعد أمتار من عين كليوباترا شيد فى عهد الملك نبت نبخ الثاني (الأسرة الثلاثون) وما زالت تُرى بعض النقوش الجميلة أحدها يمثل (ون آمون) الذى يحمل لقب الرئيس العظيم للصحراء راكعاً أمام الإله آمون فى مقصورته .

٣- جبل الموتى :

ملاصق للمنطقة السكنية ، فقد لجأ إليه سكان الواحة إبان الحرب العالمية الثانية ؛ وعليه اكتُشفت مجموعة من المقابر المنقوشة في الصخر ربما أصابها الضرر بسبب جهل السكان الذين احتموا بها ويرجع أقدمها للأسرة ٢٦ ، ثم مجموعة من العصر البطلمي ولا ننسى مقابرها :

أ) مقبرة سي آمون. ب) مقبرة تي بربا تحوتي ج) مقبرة التمساح.

د) : مقبرة مسو إيزيس

٤- جبل بلاد الروم

يوجد به عدد كبير جداً من المقابر المنقورة فى الصخر

٥- جبل الدكرور

يقع إلى الجنوب من سيوة وهو الآن متاخم للمنطقة السكنية ويقام أسفله أكبر الاحتفالات فى الواحة ويضم مجموعة من المقابر المنقورة أيضاً فى الصخر يحمل سقف بعضها أعمدة تخلو من أية نقوش .

٦- القرية الرومانية

لا تزال أطلال تلك القرية قائمة للعيان على بعد مسافة صغيرة من عين أبو شروف إلى اليمين من الطريق إلى الواحات البحرية .

٧- المسجد القديم

هو بناء متداخل فى قلعة أغورمي مسقوف بجذوع أشجار النخيل وهو ملائم للبيئة المحيطة .

٨- البيت السيوي

أنشئ في التسعينيات لإعطاء صورة تقريبية للحياة داخل البيت السيوي ، وهو يتكون من طابقين موجود به بعض الحلى وأدوات الزينة وبعض الملابس التى كان وما زال بعضها يلبس حتى الآن .

٩- شالي وأغورمي

هما قلعتان كانتا حتى وقت قريب السكن الرئيسي لسكان الواحة الغربيين والشرقيين ، وكان يوجد بكل منهما تقريباً نفس التنظيم : المسجد القديم والبئر ومخزن الغلال والبوابة التى كانت تقفل ليلاً فى أوقات هجمات العُربان عليهم وكان يتناوب الحراسة عليها الأهالي على حسب دور كل قبيلة .

١٠- عين كليوباترا

أقرب العيون لمعبد أم عبيدة وكانت حتى وقت قريب المكان المفضل لنساء أغورمي وسيوة للاستحمام وذكرها هيرودوت وغيره من المؤرخين وتتميز بالتدفق الطبيعي المستمر للمياه وإلى جانبها هناك استراحة جميلة بين أشجار النخيل كباقي العيون المنتشرة فى الواحة .

١١- عين فطناس

هي الأخرى تقع خارج النطاق السكني للواحة وتعتبر الآن أشهر العيون ويقصدها الجميع لمتابعة مشهد الغروب الرائع على ضفاف البحيرة المجاورة للعين أو للاستحمام بمياهها الطبيعية .

١٢- عين أبو شروف

تقع خارج المحيط السكني وتتميز باتساع قطرها وتدفقها المائي الكبير وتقريباً كل أطفال سيوة يتعلمون العوم فيها ، والآن كل زوارها من المصريين والأجانب يقضون فيها دقائق ممتعة بقفزة جريئة فى مياهها كما تتميز بعذوبة مياهها ، وهي مقصد رجال الواحة أيضاً للاستحمام.

١٣- هناك عيون أخرى كثيرة ، مثل عين خميسة ، عين تجزرت ، عين الدكرور ، عين الحمام ، عن طاموسة ، عين الجربة ، عين الشفاء ، عين العرايس ، وكلها عيون ذات تدفق طبيعي.

وهناك تفاوت كبير بين هذه العيون من حيث درجة الحرارة فبعضها ساخنة ومعظمها باردة وبضعها تتدفق المياه فيه بغزارة والبعض أقل تدفقاً وهناك منها أيضاً العيون الكبريتية التى تُتخذ كمقصد للسياحة العلاجية في سيوة .

أما البحيرات :

أهم البحيرات : هي بحيرة الزيتون وسيوة وخميسة وبحيرة المراقي ، وكلها تجاور الواحة وكلها تسبب مشكلات للواحة بسبب الصرف الزراعي الذى تعاني منه الواحة

ككل ويجب الاستفادة من هذه المياه فى استصلاح مناطق أخرى أو تكوين بحيرة أخرى مثل بحيرة وادي الريان فى الفيوم.

١- بحيرة شياطة

المالحة جداً تبعد ٤٥ كم إلى الغرب وهي تُعتبر من أجمل البحيرات التى من الممكن أن تراها فى الصحارى المصرية وتستطيع أيضاً أن ترى فيها أنواعاً من الطيور الجميلة المهاجرة والمتوطنة مثل البط.

٢- بحيرة بير واحد

هذه البحيرة تكونت بفضل تسرب المياه عبر الرمال من بير واحد ذي المياه الكبريتية والرمال عملت كمُنقٍّ طبيعي لتلك المياه فوصلت عذبة وكونت بيئة صالحة للحياة السمكية التى ملأت البحيرة الآن ويُتخذ إلى جوارها استراحة ينعم فيها زوار المكان بالهدوء وتناول الغذاء على شاطئ البحيرة .

ثانياً : الواحة البحرية :

تُعتبر أصغر واحات الصحراء الغربية وكانت تسمى بالواحة الصغرى وهي تقع إلى الغرب من وادي النيل ١٨٠ كم غرب محافظة المنيا والشكل العام للواحة يختلف عن باقي واحات الصحراء الغربية كون المنخفض الذى يقع فيه محاطاً من جميع الجهات بمرتفعات صخرية تشكل حاجزاً طبيعيًّا فى مواجهة الغرود الرملية ، حيث تعتبر أقل الواحات والمناطق التى تهاجم من قبل الغرود الرملية .

المساحة الكلية للمنخفض ١٨٠٠ كم مربع يشكل المنخفض جُلَّ المساحة التى تستخدم فى الزراعة، أما سكان الواحة البحرية فسكنوا منطقة مرتفعة عن مستوى سطح البحر بحوالي ١٢٠ متراً تمثلت في الباويطي والقصر كمركز للواحات البحرية .

وهي تختلف كثيراً عما كانت عليه فى العصور القديمة ، ففي القدم كان بها الكثير من البحيرات أما الآن فجفت غالبيتها ولا يوجد غير بحيرة وحيدة وعيونها ما

زالت منتشرة وفي ازدياد بسبب حفر الآبار المتزايد لاستصلاح أراض جديدة فى محيط الواحة البحرية .

سكان الواحة :

سكان الواحة كانوا حتى وقت قريب عبارة عن خليط من ثلاث مجموعات : السكان الأصليون للواحة وسكان الصحراء الغربية بوجه عام الذين توافدوا على الواحة وسكنوها والمجموعة الثالثة هي مجموعة القادمين من وادي النيل (المنيا أقرب المحافظات) لكن الوضع الحالي يكاد يختلف قليلا نظرًا للهجرة الحديثة من مناطق مصر السفلى والعليا وتوطين عائلات جديدة فى محيط الواحة بغرض الاستصلاح الزراعي والعمل السياحي .

آثار ومزارات الواحة :

يوجد بها الكثير من الآثار والمواقع الأثرية لكنها ما زالت تحتاج إلى رعاية وعناية كبيرة :

١. **مقبرة (جد – آمون – أوف – غنخ)**
٢. **مقبرة باننتيو**
٣. **المُتحف (مخزن الآثار)**
٤. **معبد المفتلة**
٥. **معبد الإسكندر الأكبر**

يمثل أهم آثار الواحة البحرية ويُعد المعبد الوحيد له فى الصحراء الغربية والذي يحمل اسمه وصورته ويقع فى منطقة قصر المصباح .

٦. **المساكن القديمة بالباويطي**
٧. **الكنيسة** : تعتبر الكنيسة الوحيدة فى تلك المنطقة من الصحراء الغربية التى بقيت بحالة جيدة .

٨. قصر مسعودة

٩. وادي المومياوات الذهبية

الاكتشاف الكبير لمقبرة المومياوات الذهبية حيث كُشف عن مجموعة مقابر تضم عدداً كبيراً من المومياوات مطلية بالذهب بعضها معروض فى المتحف المؤقت (مخزن الآثار) .

١٠. جبل الإنجليز

لا يبعد كثيراً إلى الشمال من منطقة الباويطي وكان يستعمله الإنجليز كنقطة مراقبة للواحات البحرية ومنه تستطيع مراقبة مداخل ومخارج البحرية جيداً.

١١. الصحراء السوداء

هي منطقة تقع فى الطريق إلى منطقة الحيز ، وهي تتميز بكثرة التلال المائلة إلى اللون الأسود بسبب كثرة الأحجار السوداء فيها .

١٢. البحيرات والعيون

كل العيون التى صنعت تاريخ الواحات البحرية لم يتبق منها غير القليل وحتى هذه العيون لم تعد ذات تدفق طبيعي كسابق عهدها ؛ وعليه انتشرت الميكنة لرفع المياه من الآبار القديمة أو حفر آبار جديدة .

ثالثاً : واحة الفرافرة

فبين الواحات الخمس الكبرى بالصحراء الغربية يأتى ترتيبها الثالث إن بدأت من الشمال أو الجنوب على حد سواء وهى تُعد أكبر منخفضات الصحراء الغربية إلا أنها الأفقر بسبب محدودية مصادر المياه . وهي تبعد عن مدينة أسيوط أقرب مدن وادي النيل بحوالي ٣٠٠ كيلو متر غرباً و ١٧٠ كيلو مترًا جنوب البحرية و ١١٥ كيلو متراً شمال أول قرى الواحات الداخلة وسكانها خليط من أبناء الصحراء والعربان مطعمين بسكان وداي النيل القريب .

مزارات الواحة :

١. **قصر الفرافرة**
٢. **بير بشوي**
٣. **بير ستة**
٤. **متحف بدر**
٥. **محمية الصحراء البيضاء**

تقع على بعد حوالي ثلاثين كيلومتراً إلى الشمال من واحة الفرافرة وهي تشغل الآن مساحة قدرها ٣٩٨١كيلو متر مربعاً (حسب إحصار هيئة المحميات الطبيعية) وهي من أندر وأشهر مناطق الصحراء الكبرى على الإطلاق وتكثر بها التكوينات الجيرية (الطباشيرية) التى أكسبتها اللون الأبيض.

٦. **كهف جارا**

يقع إلى الشرق من الصحراء البيضاء ولا يوجد طريق يؤدى إليه إنما مدق يعرفه بعض السائقين ويبعد حوالي ٤٥كم وهو بحق مظهر طبيعي نادر للتكوينات الكلسية المتكونة على مر القرون .

٧. **وادي حنس**
٨. **عين الدالة**

رابعاً : الواحة الداخلة

كانت الواحة الداخلة تُسمى كنمت وعاصمتها دس – دس أي (اقطع – اقطع) . بمعنى قطع الأرض وشقها لزراعتها تقع إلى الغرب من الواحة الخارجة بنحو ١٢٠ كيلو متراً ومن النيل بحوالي ٣٠٠ كيلو متر وعلى نفس دائرة عرض مدينة الأقصر ، اختلف النسيج السكاني عما كان عليه قبل خمسين عاماً . الهجرات الكثيرة من شمال مصر وجنوبها وطبيعة الواحة الداخلة التى استوعبت كل هذا الكم من السكان الجدد جعلها أقرب إلى وادي النيل وسكانها أكثر من أي مكان آخر في الصحراء الغربية .

المزارات :

١- قرية القصر الإسلامية :

تقع على بعد ٢٢ كم شمال مدينة موط ، وهي أول الأماكن التى استقبلت القبائل الإسلامية عند وصولها الواحة سنة ٥٠ هجرية تقريباً . وبها بقايا مسجد من القرن الأول الهجري وازدهرت فى العصر الأيوبي وبها قصر الحاكم ومئذنة مكونة من ثلاثة طوابق بارتفاع ٢١ متراً وازدهرت فى العصر المملوكي والتركي .

٢- معبد دير الحجر

يبعد عن القصر بحوالي ٢٠ كم وعلى بعد ٤٧ كم من مدينة موط ويرجع إلى عصر الأباطرة الرومان (الإمبراطور نيون) .

٣- مقابر المزوقة

تقع على مسافة ١٠ كم من القصر وعلى بعد ٣٧كم من مدينة (موط) الداخلة ولها طريق ممهد، وهي عبارة عن جبانة ترجع إلى العصر الروماني وتضم مقابر منحوته فى الصخر وعليها نقوش زاهية تمثل خيرات الواحات .

٤- البشندي

قرية صغيرة بُنيت مساكنها على الطراز الفرعوني بالطوب اللبن وبها معبد قديم مدفون فى الرمال يُرجح أن يكون من الأسرة ١٩ الفرعونية ثم أعيد ترميمه فى عهد رمسيس التاسع وتوجد أيضاً المقبرة الرومانية (مقبرة كتيانوس) منذ القرن الأول الميلادي ومنقوش على جدرانها صورة قديمة تحكي عملية التحنيط ومحاكمة الميت فى محكمة أوزيريس .

٥- قرية موط القديمة

٦- مقابر بلاط الفرعونية

٧- أسمنت الخراب

٨- بحيرة القلمون

بحيرة تكونت من مياه الصرف الزراعي ومياهها صافية تأتى إليها الطيور من كل أرجاء الواحة ويقام على ضفافها مخيم سياحي للاستفادة السياحية .

٩- البير الضاحك

أو كما يسميه رجال السياحة هناك ماجيك سبرينت ودرجة حرارته ثابتة صيف شتاء ٣٤ درجة تقريباً وأقيمت إلى جواره أيضاً استراحة سياحية وفندق .

١٠- بير ٣

هو بئر كبير يتوسط الآن ساحة فندق سوليمار مياهه كبريتية يستخدم فى العلاج، وهو محاط بعناية غير كل الآبار الموجودة في الصحراء .

١١- أشجار السنط

لا يمكن أن تكون فى الواحات الداخلة دون أن تلاحظ هذا الكم من أشجار السنط التى تشكل مظهراً طبيعياً جميلاً تزداد كلما اتجهت جنوباً .

خامساً : الواحة الخارجة :

الواحة الخارجة سميت هكذا لقربها من وادي النيل وبعدها عن باقي واحات الصحراء ، فهي كانت ملجأ لكل من ضاقت عليه حياته فى وادي النيل وفيها أحسوا بالأمان وارتضوها موطناً ، تركوا لنا فيها علامة من حياتهم فما أكثر المعابد والمقابر والقلاع ، والآن أصبحت من جديد مهجراً للأحفاد الذين ضاق بهم الوادي الخصيب فوجدوا بها واديًّا آخر خصيباً.

الخارجة الآن أصبحت تعج بالحياة كسابق عهدها ، ومن بين الواحات الخمس تجد بها جامعة هي جامعة الوادي الجديد ، وتجد أيضاً بها متحفاً فيه كل تاريخ مصر ما بين فرعوني وروماني وقبطي وإسلامي لن تراه ولن ترى مقتنياته إلا هناك ، فى أرض الأجداد والأحفاد .

سكان الواحة الخارجة تغيروا أيضاً بتغير التاريخ وأصبحوا خليطاً من سكان الواحات الأصليين مع المهاجرين من وادي النيل القادمين من شمال مصر وجنوبها ، زادوا أيضاً بالطلبة المغتربين الدارسين فى جامعة الوادي الجديد .

المزارات :

١- جبانة البجوات (القبوات)

بعد فرار المسيحيين من الاضطهاد الروماني إلى الواحات ، تم إنشاء منطقة البجوات (القبوات) بما ترتب عليه من انتشار للدين المسيحي بين السكان الأصليين وتقع جبانة البجوات على بعد ٣ كم شمال مدينة الخارجة خلف معبد هيبس .

٢- مزار الخروج

من أقدم المزارات في جبانة البجوات وهو يرجع إلى النصف الأول من القرن الرابع الميلادي ويعطى صورة واضحة عن المقبرة المسيحية فى تلك الفترة ، كما تضم رسومه ذات الطابع القُطري مناظر تحكي قصصاً من الكتاب المقدس وموضوعات عن الدين المسيحي وصلباناً وعلامة عنخ : رمز الحياة عند المصريين القدماء .

٣- مزار السلام

هو أجمل المزارات وأشهرها ويرجع تاريخه للقرن الخامس أو السادس الميلادي وزخارفة تضم موضوعات من الكتاب المقدس مثل آدم وحواء وإبراهيم وابنه، وفيه صور للنبي يعقوب والسيدة العذراء والقديسيين بولا وتكلا

٤- معبد هيبس

يقع معبد هيبس على بعد حوالي كيلو متر واحد شمال مدينة الخارجة ولهذا المعبد أهمية خاصة ، حيث يمثل العصور التاريخية المختلفة الفرعونية والبطلمية والرومانية فتاريخه يرجع إلى العصر الفرعوني – الأسرة ٢٦ .

٥- معبد الفاضورة

٦- معبد الغويطة

سادساً : واحة باريس

تقع جنوب الخارجة بحوالي ٩٠كم وبها قرية للمهندس حسن فتحي مبانيها نموذج حي للبناء الملائم للطبيعة على طريقة القباب وتقع على طريق درب الأربعين .

المزارات

١- معبد الزيان

يقع فى قرية الزيان الواقعة على بعد ٢٥كم جنوب مدينة الخارجة وشيد المعبد لعبادة الإله (أمون هيبت).

٢- معبد دوش :

يقع جنوب الخارجة بحوالي ١١٣كم وعلى بعد ٣٢ كم من واحة باريس ، وفي ملتقى درب الأربعين مع درب إسنا وبنى هذا المعبد لعبادة الإله سيرابيس .

٣- متحف الوادي الجديد

يعتبر من أفضل المتاحف المصرية حيث يضم مجموعة متنوعة من أفضل القطع الأثرية على مر العصور ، وبه آثار فرعونية ويونانية ورومانية وقبطية وإسلامية ومجموعة من العصر الحديث .

٤- آبار بولاق

التى تصل درجة حرارتها إلى ٣٩ درجة وبها استراحة مجهزة بالخدمات .

٥- آبار ناصر

تقع جنوب الخارجة ، وبها مخيم بئر وجناح مخصص للعمل السياحي ، وجميع هذه الآبار صالحة للاستشفاء من الأمراض الروماتيزمية .

نشرت المصري اليوم فى عددها رقم ٣٧٢٦ الصادر يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٧ تحقيقاً صحفياً تحت عنوان (محميات مصر – كنوز فى مقبرة الإهمال):

٣١ محمية طبيعية تمثل ١٥ ٪ من مساحة مصر

١. **محمية البرلس** : تعد مكاناً طبيعاً لما يقرب من ١٣٥ نوعاً نباتياً بعضها نادر ، إضافة إلى كونها مهيأة لاستقبال الطيور البرية المهاجرة .
٢. **الدبابية** : مساحتها حوال ١ كيلو متر مربع ، يظهر فيها التتابع الجيولوجي بين عصري الباليوسين والإيوسين وهو ما يرجع إلى ما بين ٥٠ و ٥٥ مليون سنة .
٣. **جبل علبة** : مساحتها ٣٥ ألفاً و ٦٠٠ كيلو متر مربع .
٤. **أشتوم الجميل** : أعلنت محمية طبيعية فى ١٩٩٨ ، تعتبر محطة رئيسية للطيور المهاجرة خلال فصلي الخريف والربيع .
٥. **الغابة المتحجرة** : مساحتها حوالي ٧ كيلومترات ، أعلنتها وزارة البيئة محمية طبيعية فى عام ١٩٩٩.
٦. **الزرانيق** : تضم منطقة الزرانيق أمثلة فريدة لبيئات حوض البحر المتوسط .
٧. **الواحات البحرية** : وتضم مجموعات كبيرة من الحيوانات والأعشاب النادرة .
٨. **العميد الطبيعية** : من أهم مناطق التنوع البيئي النباتي والحيواني والجيولوجي .
٩. **الجزر الشمالية** : أعلنت محمية سنة ٢٠٠٦ ومساحتها ١٩٩١ كيلو متر مربعاً.
١٠. **الجلف الكبير** : مساحتها ٧٧٧٠ كيلو متراً مربعاً وتحتوي المنطقة على حقول النيازك التى تفاعلت مع الأرض مكونة أكبر حقل نيازك في العالم .
١١. **الأحراش** : مساحتها حوالي ٦كم مربع من مناطق الكثبان الرملية التى يصل ارتفاعها لحوالي ٦٠ متراً عن سطح البحر .
١٢. **رأس محمد** : تقع فى جنوب سيناء ، وتضم مجموعة من الأعشاب البحرية والبيئية المائية النادرة والمتنوعة .
١٣. **نبق** : أعلنت محمية طبيعية فى سنة ١٩٩٢ ، مساحتها ٦٠٠ كيلو متر مربع.

١٤. **نيزك جبل كامل** : اكتشف الموقع فى عام ٢٠١٠ حيث عثر على أكبر فوهة فى الأرض تنبئ عن ارتطام نيزك عملاق بالأرض فى هذه المنطقة منذ آلاف السنين.

١٥. **قبة الحسن** : أعلنت محمية طبيعية فى سنة ١٩٨٩، تقع المحمية بمنطقة أبو رواش فى نهاية وادي الحسنة ، وتبلغ مساحتها حوالي كيلو متر مربع .

١٦. **قارون** : تقع فى محافظة الفيوم وتصل مساحتها إلى ١٣٨٥ كم مربعًا أعلنتها وزارة البيئة محمية طبيعية فى عام ١٩٨٩.

١٧. **وادي العلاقي** : تقع فى محافظة أسوان وهي محمية صحاري وتعد من أكبر الأودية الجافة فى الصحراء الشرقية .

١٨. **جزر نهر النيل**: عدد الجزر فى المجرى الرئيسي ١٥ جزيرة (كبرى) من أسوان حتى القناطر الخيرية فى الشمال بمساحة ٣٢ ألفاً و ٥٠٠ فدان .

١٩. **السلوم** : أعلنت محمية طبيعية فى سنة ٢٠١٠ ومساحتها ٣٨٣ كيلو مترًا مربع .

٢٠. **سيوة :** تقع على بعد ٥٦٠ كم من القاهرة ويفصل بينها وبين الحدود الليبية حوالي ٥٠ كيلو متراً مربعاً .

٢١. **كهف سنور** : يقع على بعد ٢٠٠ كيلو متر عن القاهرة أعلنته وزارة البيئة محمية طبيعية فى سنة ١٩٩٢.

٢٢. **الصحراء البيضاء** : تقع فى الصحراء الغربية ، وأعلنت محمية طبيعية فى سنة ٢٠٠٢ ومساحتها ٣٠١٠ كيلو مترات مربعة .

٢٣. **طابا** : تعتبر واحدة من أنقى المناطق التى لم تمتد لها يد البشر ، وتضم ينابيع المياه العذبة ومقابر النواميس ، أقدم مباني مسقوفة بالأحجار فى العالم .

٢٤. **وادي الأسيوطي** : توجد بالمحمية إمكانات تربية وإكثار الغزال المصري والماعز الجبلي والكبش الأروى والنعام والحمار الوحشي .

٢٥. **وادي الجمال** : هي محمية صحارى تقع فى جنوب محافظة البحر الأحمر فى مصر بمساحة ٧٤٥٠كيلو مترًا مربعًا .

٢٦. **سالوجا وغزال** : وهي محمية أراضي رطبة وكلمة سالوجا معناها الشلال باللغة النوبية .

٢٧. **سانت كاترين** : تقع فى سيناء نسبة إلى دير سانت كاترين أقدم الأديرة على مستوى العالم .

٢٨. **وادي دجلة** : تقع شرق المعادي بالصحراء الشرقية بمحافظة القاهرة وتمتد من الشرق للغرب بطول حوالي ٣٠ كيلو متراً .

٢٩. **وادي الحيتان** : تقع فى صحراء مصر الغربية بمحافظة الفيوم وفي عام ٢٠٠٥ ضمت المحمية إلى مواقع التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو .

٣٠. **دهشور** : فى عام ١٩٧٩ أصبحت المحمية أحد أهم مواقع التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو .

٣١. **وادي الريان :** تقع فى الجزء الجنوبي الغربي لمحافظة الفيوم .

الفصل الثالث

المخلفات والقمامة

ثروة مهدرة لم نستغلها اقتصاديًا

تجميع القمامة والمخلفات والنفايات :ـ

تواجه أجهزة الدولة المسئولة في مصر صعوبات في جمع القمامة والمخلفات والنفايات من المنازل والشوارع والميادين والمنشآت لتعدد الجهات المسئولة عنها ما بين حكومية وقطاع خاص وأجنبي فكل منهم يلقي بالمسئولية على الجهات الأخرى.

والآن بعد أن انتهت فترة سريان العقود مع الشركات الأجنبية في القاهرة والإسكندرية خلال عام ٢٠١٧ فهل تستطيع أجهزة الدولة تنفيذية وتشريعية إقامة منظومة متكاملة علي شكل شركة قابضه تضم بداخلها هيئات النظافة والادارات والأقسام بكل امكنياتها المادية والبشرية بالمحافظات والمدن وتجمع في هياكلها القطاع الخاص بما لديه من خبرات طويلة بمعداته وأدواته ورجاله السابقين والحاليين.

ثم تأتي مرحلة توزيع المسئوليات والمهام على مستوى الجمهورية بورديات ثلاث علي مدار ٢٤ ساعه لإتمام إجراءات التجميع والرفع والنقل حتى مرحلة الفرز وإعادة التدوير.

أما عن مصادر التمويل فإنه يكفي توريد الحكومة للشركة القابضة للنظافة ما تم ويتم تحصيله من المواطنين والهيئات والشركات بمعرفة الجهات التابعة لوزارة الكهرباء على فواتير استهلاك الكهرباء مقابل النظافة، وهو يمثل موردًا ثابتًا يمكن أن يسهم في عمليات الصيانه الدورية للمعدات والاحلال والتجديد لها ولباقي الادوات وشراء الملابس الخاصة برجال النظافة وسداد رواتب كل العاملين بالشركة القابضة

وفروعها والجهات التابعة لها بالإضافه لرصد مبلغ إضافي من الموازنه العامة للدولة لهذا الغرض .

إعادة التدوير :

هي إعادة استعمال النفايات والمخلفات والقمامة في إنتاج خامات ومواد بناء وأعلاف وطاقة ومصنوعات متنوعة تسهم في سد حاجة السوق المحلي ، وتقلل من الاستيراد وتمتص أيدي عاملة لخفض أعدادها المتزايدة .

فوائد إعادة التدوير :

١- تقليص النفايات والمخلفات والقمامة .

٢- الحفاظ على البيئة .

٣- حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف .

٤- خلق فرص عمل جديدة لكثير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل .

٥- قلة الاعتماد على المواد الأولية التي تستخرج من الطبيعة من أجل إنتاج المنتجات الجديدة ، مما ينتج عن ذلك تخفيف التكاليف على المنتجين لأن أسعار المواد المنتجة من إعادة التدوير تكون أقل بكثير من أسعار المواد الأولية المستخرجة من الطبيعة .

٦- تقليل التلوث .

٧- الحفاظ على الاقتصاد القومي باستغلال القمامة والمخلفات التي تتجمع في كل مكان وبما يزيد عن حاجة المواطنين ، ليتم معالجتها وإعادة تدويرها عبر تصنيعها وتعود مرة أخرى في صورة منتجات لصالح المواطن واقتصاد الوطن .

سلبيات إعادة التدوير :

١- تكلفة الأيدي العاملة ، إذ إن تحويل المخلفات يحتاج فرزها لعدد كبير حسب نوعية التحويل مثل : مواد زجاجية كالقوارير الزجاجية ، ومواد سيلولوزية كالكرتون والورق ، والمواد المعدنية كالملاعق والأواني ، والمواد البلاستيكية كالأكياس والعلب ، وبالتالي فإن هذه العمليات تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة.

٢- تفاقم كمية المخلفات بالرغم من أن إعادة تدويرها تخفف عمليات الحرق والدفن.

٣- نوعية المواد المنتجة من خلال استخدام مواد تحويل المخلفات ، حيث تضم بعض المنتجات المراد تحويلها مادة أولية رديئة ، إذ يتم تحليلها من خلال عملية الاسترجاع.

أهم مخلفات إعادة التدوير :

١- الكرتون والورق من الصحف والمجلات لصناعة كرتون وورق جديد .

٢- الفولاز إلى أدوات وبعض مكونات السيارات .

٣- القوارير المعدنية والزجاجية لصناعات أخرى جديدة .

٤- الألبسة والمواد النسيجية .

٥- مواد الألومنيوم إلى بعض قطع غيار السيارات ، ورق ألومنيوم للتغليف .

٦- مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي إلى مياه صالحة للاستخدام بواسطة تنقيتها تطهيرها .

٧- إطارات السيارات غير القابلة للاستخدام لتحويلها إلى صناعات مطاطية أخرى .

٨- المواد البلاستيكية إلى بعض أنواع الملابس ومواد تعليب ومواد منزلية وثريات ولمبات وأكياس وألعاب .

أسباب انتشار النفايات والمخلفات والقمامة :-

١- سرعة التقدم الصناعي والتي لم يواكبها بنفس الدرجة عدم تطوير طرق التخلص من النفايات الصناعية .

٢- نقص المسئولية لدى أصحاب الصناعات مما يؤدي بهم إلى التخلص من النفايات بطرق غير سليمة .

٣- إلقاء المواطنين المخلفات والقمامة في الشوارع .

أنواع المخلفات :

١- نفايات حميدة وهي مجموعة المواد التي لا يصاحب وجودها مشكلات بيئية خطيرة ، ويسهل في الوقت ذاته التخلص منها بطريقة آمنة بيئيًّا وهي نفايات المصانع غير الخطرة .

٢- نفايات سامة : وهي التي تشتمل مكوناتها على مركبات معدنية ثقيلة أو إشعاعية أو اسبستوس أو مركبات فسفورية عضوية أو الفينول أو إشعاعية وتنقسم حسب الحالة إلى نفايات صناعية سائلة أو صلبة أو غازية .

مصادر النفايات الصناعية :

١- مواد صلبة وسائلة من مصانع تكرير البترول ، مصانع النسيج والكيماويات ومواد عضوية من مصانع المعلبات ومدابغ الجلود والغزل والنسيج .

٢- كيماويات سامة مثل المعادن الثقيلة : الزئبق والرصاص والطلاء بالمعادن .

٣- مواد مسببة للرغوة من مصانع الصابون والأصباغ .

٤- غازات سامة مثل الميثان من مصانع تكرير البترول والأسمنت .

أخطار وأضرار المخلفات والقمامة والنفايات :

١- يعد خطر التلوث البيئي الناتج عن حرقها وما يترتب عليه من انبعاثات لغازات سامة تهدد البيئة وحياة المواطنين .

٢- تركها في الشوارع والطرقات مما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة ، وكثرة الحشرات والميكروبات والجراثيم التي تسبب كثيرًا من الأمراض .

٣- إنها عرضة لاشتعال النيران والحرائق ، إذ يجب التعاون بين الأجهزة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة تلك القضية حرصًا على الصحة العامة .

٤- تحلل النفايات يؤدي إلى تسرب ما تحتويه من سموم إلى مصادر المياه سواء كانت جوفية أو سطحية وتلوث التربة بصورة تؤثر على دورة الطعام .

٥- تلوث مياه الشرب وبالتالي تمثل أخطارًا على سلامة المواطنين .

٦- كما أن المخلفات تبعث غازات ملوثة للجو تؤدي إلى مخاطر كثيرة على المواطنين والنباتات والمخلوقات الحية إذ تؤثر على التنفس .

٧- إنها تؤذى النظر بما تسببه أكوام القمامة من طغيان على المناظر الطبيعية وتشويه للقيمة الجمالية التي يحرص المواطن عليها .

مصانع تدوير النفايات و القمامة والمخلفات :

تقوم المصانع المتخصصة في تدوير النفايات والمخلفات أو المواد المجموعة من القمامة حسب نوعها وقيمتها بواسطة عدة عمليات : في البداية تبدأ عمليات معالجة وهي مجموعة من الخطوات يتم بها معالجة المادة الخام التالفة لتصبح مادة خام أصلية يمكن للمصنع إعادة تدويرها لصناعة شيء جديد ونظيف . والخطوة الثانية تكون بإدماج هذه المادة الخام في صناعة منتج حسب نوع المادة ، فإذا كانت المادة الخام بلاستيك صلب مثلا فمن الممكن استخدامها في صناعة زجاجات بلاستيك ، أو أطباق

وأدوات مطبخ وغسيل من البلاستيك وغيرها من الأدوات البسيطة ، أو من الممكن استخدامها كقطع في صناعات أكبر يقوم المصنع الأول بتجهيزها وبيعها لمصانع أكبر متخصصة في صناعات مختلفة تستخدم البلاستيك ، وتكون الخطوة الأخيرة هي طرح المنتج بعد إعادة تدويره وصناعته .

تدوير بقايا الإزالة :

بمعنى الاستفادة من بقايا الهدم وإعادة تصنيعها كما يحدث في دول متقدمة مما يخفف الأعباء على كل الأطراف ، ويشكل في حد ذاته استثمارًا جديدا غير مكلف ويمكن الاستعانة بالخبرات المحلية في تصنيع الأدوات وعملية الإزالة غالبًا ما تتم بشكل عشوائي قد تؤثر على المباني والمرافق المجاورة مما يتطلب الاستعانة بالمتفجرات والتي تتم وفقًا لقياسات كمبيوترية دقيقة إذا كان المبنى المخالف في منطقة ذات كثافة سكنية ، أما في المناطق الريفية فإن الهدم أيضًا يتم وفقًا لقياسات هندسية حتى لا تسبب عمليات التخلص من المبنى المخالف إلى خسائر بشرية أو مادية ، وفي كل الأحوال فإن مسألة المخلفات هي التي تبقى وتنتظر الحل ، وغالبًا تظل مهملة لا توضع في الاعتبار مما يتسبب في أضرار اقتصادية وبيئية لأنها تمنع الانتفاع من الأرض ، ومع استمرارها تضر بالبيئة وتلوث الهواء.

إن هذا المشروع يساعد في الاستفادة من مخلفات تشكل عقبة أمام عمليات البناء ، وهو لا يكلف أكثر من ماكينة فقط يمكن تصنيعها محليًّا حيث تقوم بفرز المخلفات وتصنيفها وفصل مكوناتها وهي الرمال والأسمنت والطوب ، والقيشاني "السيراميك" ليعاد استخدامها مرة أخرى ، أما عمليات فرز الحديد المسلح فيتم فصله عن مواد البناء يدويًّا قبل الفرز والاستعانة بالماكينة .

توجد بالجامعات المصرية عشرات الأبحاث حول تدوير مخلفات المباني ولم يتم الاستفادة بأي منها ، نحن نعاني من ظاهرة التخلص من بقايا البناء بشكل عشوائي ، ولا يمر يومًا دون أن تقوم الأحياء بتحرير عشرات المخالفات يوميًّا للمخالفين من

المواطنين الذين يتخلصون من بقايا المبانى ، وخاصًا عند عمل تجديدات في الشقق وأهمها الحمامات والمطابخ وتعد المخلفات عبئًا على أصحابها وعلى المسئولين في المدن والمحافظات ، فهي تكلف أصحابها مبالغ مالية عن الهدم والنقل والتخلص منها عن طريق بعض المقاولين ، وتظل مشكلة للأحياء باعتبارها تحتل مساحات كبيرة من الأرض التي يمكن توظيفها واستثمارها ، فضلا عن أنها تسبب حالة من التلوث البيئي والصحي ، وخصوصًا مع مرور الوقت.

اقتصاديات البناء بقش الأرز :

إن مشكلة التخلص من المخلفات الزراعية (قش الأرز) يترتب عليها العديد من المشكلات في ظل غياب خطط واعية للتخلص الآمن من تلك المخلفات ، أوجد المواطنون الحل بأنفسهم عن طريق حرق القش وما ترتب على ذلك من زيادة تلوث الهواء وزيادة الاحتباس الحراري .

وقد تعرضت أبحاث عدة للاستفادة من قش الأرز في إنتاج مواد بناء صديقة للبيئة في كل من الغرب الأمريكي والهند وباكستان والفلبين والصين .

وكان هناك اتفاق منذ عدة سنوات بين جهاز شئون البيئة في مصر وجمهورية الصين على استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تم تطبيقها فعليًا في الصين وبموجبها تقام مصانع لإنتاج مواد البناء من قش الأرز .

كما أن جامعة عين شمس تقدمت بأبحاثها لمركز بحوث البناء والإسكان منذ عشرات السنوات وتركزت على فكرة عمل بلوكات من قش الأرز صالحة للبناء الآمن في الإسكان الريفي تحت مسمى "سرسانا" .

قش الأرز علف حيواني :

تمكن المركز القومي للبحوث من تحويل قش الأرز لعلف حيواني يمكن توفير نحو ٣٠% من العلائق المركزة وتقليل الاعتماد على الذرة الصفراء كعلف حيواني .

بعض الجهات في الفيوم تعاقدت مع المركز القومي للبحوث والمحاولات مستمرة مع الإصلاح الزراعي لكن الإجراءات الروتينية بوزارة الزراعة تقف عائقًا وتعرقل خطوات التنفيذ .

يخضع قش الأرز لعملية فرم وإضافة الخمائر والإنزيمات له وبعد أسبوع يتحول هذا القش لعلف نسبة البروتين فيه ١٤% ويوفر هذا العلف من ٣٠% إلى ٥٠% من العلائق التقليدية .

وإذا فكرنا في هذا المشروع فسنجد أن أوجه الاستفادة عديدة و مهمة منها أننا تخلصنا من القش الذي يعد من أكبر المخلفات وعدم اللجوء إلى حرقه يعني المساهمة في تقليل تلوث البيئة والضرر الذي يصيب سكان القاهرة والمحافظات ويؤثر على حالتهم الصحية وتوفير تكاليف الرعاية الصحية ، والتوسع في تصنيع الأعلاف الحيوانية باستخدام القش يعني دعم المشروع القومي لإنتاج اللحوم وتوفيرها بسعر معقول للناس والاستفادة من طاقة الشباب مما يعني علاج مشكلة البطالة .

أبحاث هيئة الطاقة الذرية لتصنيع أخشاب الـ MDF والخشب الحبيبي من قش الأرز وتبن القمح والشعير والفول وحطب القطن والذرة وعباد الشمس وسعف النخيل .

أبحاث صناعة لب الورق ولب الخشب (خامة أساسية لكثير من الصناعات) من قش الأرز ومخلفات نباتية أخرى .

ومن هنا فإن قش الأرز وحطب القطن وتبن القمح مورد اقتصادي ضخم فقبل سنوات قليلة ، لم تكن المخلفات الزراعية تمثل مشكلة من أي نوع للمواطن المصري في الريف ومدن الأقاليم والعاصمة ، كما هو الحال الآن . فقد كان الفلاح في الوادي

والـدلتا ، يسـتخدم حطـب القطـن والـذرة والتـرمس وقـش الأرز وعـرش الفـول والخضراوات وناتج تهذيب وتقليم الأشجار ، كحطب وقود في مواقد الطبخ وأفران الخبيز الطينية طيلة شهور السنة ، وفى الدلتا تحديدًا كان الفلاحون يستهلكون آلاف الأطنان من المخلفات الزراعية في حرق قمائن الطوب ، التي كانت مصدرًا مهمًّا للدخل يعوض تراجع إنتاجية الأراضي ، وضعف أسعار المحاصيل .

والحاصل – الذي لم نلتفت إليه جيدًا – أن تراكم الناتج الثانوي الزراعي ، بوصفه قمامة مزعجة ، يعالجها الفلاحون بالحرق ، كان نتيجة طبيعية للتطور التكنولوجي المشوه الذي غطى الريف بشكل تدريجي خلال العقدين الأخيرين . فقد حل البوتاجاز محل مواقد الطبخ الطينية – أو الحجرية – وطردت أفران الخبيز المعدنية الموصولة بالغاز الأفران التقليدية من كل البيوت تقريبًا ، وتوقف الفلاحون تمامًا في السنوات الأخيرة – بقوة القانون – عن صناعة الطوب "البلدي " ، لمصلحة القمائن الآلية ونصف الآلية ، وأسهمت الميكنة الزراعية بدورها ، بإضافة عامل آخر ، عندما راحت تحصد القمح وتضم الأرز في الحقول ، بدلا من الأجران التي بدأت تنقرض من الريف ، أمام ضغط الزيادة السكانية وتجريم الامتداد العمراني خارج الكتلة السكنية ، الأمر الذي أدى إلى شغل هذه الأجران ، بمبان إضافية خانقة . وهكذا لم يجد الفلاحون مكانًا لتكويم المخلفات الزراعية غير جسور حقولهم ، وعاما بعد عام تحولت هذه الأكوام إلى مرتع لحشرات وزواحف وقوارض دأبت على الخروج ليلا ونهارا من مكامنها ، لتهاجم الحقول والبيوت .

وفى ظل الغياب الكلي لخطة مدروسة تستوعب هذه المخلفات ، بادر الفلاحون إلى حرقها ، كما يحدث مع قش الأرز ، وكما سيحدث مع حطب القطن . وقد أدى حرق المخلفات الزراعية على امتداد سنوات متواصلة – وبكثافة مخيفة – إلى تغطية فضاءات القرى المصرية بملايين الأطنان من ملوثات البيئة الغازية – لم تزعجنا إلا عندما وصلت إلى العاصمة ! – وإصابة الملايين من سكان الريف بجملة أمراض تنفسية وباطنية وعصبية ، لا يكفي نصف عائد الإنتاج الزراعي لدفع فواتير علاجها !

إن إعادة تدوير الناتج الثانوي الزراعي ، هو أمر أبسط مما يتصور أي مسئول في هذا البلد ، من الناحية العلمية والعملية ، ويعفيها من استيراد أغذية وأدوية وأعلاق ومواد ، تكبد خزينة الدولة مليارات الدولارات سنويًّا ، فضلا عن أنه سيحمى مصر من كارثة بيئية وزراعية باتت على الأبواب في حالتي حرق المخلفات الزراعية أو عدم حرقها، ففي حالة الحرق يتسمم الهواء الذي تتنفسه كل الكائنات الحية بملايين الأطنان من الغازات شديدة الخطورة على الصحة ، وفى حالة كبس هذه المواد وتشوينها في الحقول ، نوجد بيئة خصبة لتربية أطوار مختلفة من الحشرات والأمراض النباتية التي ستخرج في العام التالي لتدمير المحاصيل الجديدة، كما أنها توفر البيئة اللازمة والغذاء المناسب لنمو وتكاثر الفئران بوتيرة رهيبة ستحتاج إلى حملة قومية على مستوى الجمهورية لمواجهتها قبل أن تقضي على الإنتاج الزراعي وتفتك بصحة البشر ، وفي حالة تلويث هذه النفايات لمصادر المياه سيتحول البعوض – الذي يتغذى على هذه المواد العضوية – إلى مشكلة لا قبل لأحد بمواجهتها !

إنتاج السماد العضوى يواجه تراجع الصادرات المصرية :

إن الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية في تراجع مستمر ، بسبب الاتجاه العالمي المتصاعد لاستهلاك الحاصلات التي تعتمد على التسميد العضوى ، وليس الكيميائي ، وهنا تحديدًا تتقدم المخلفات الزراعية بوصفها منجم مواد عضوية، كمنقذ لحاصلاتنا في هذا المجال بتحويلها إلى سماد عضوي عالى القيمة يكفي كل احتياجاتنا ، ويجنبنا استيراد آلاف الأطنان من الأسمدة الكيماوية، إن كلية زراعة مشتهر لديها مشروع يتيح إنتاج سماد عضوي من أي مخلفات زراعية خلال ١٨ ساعة فقط.

تحويل قش الأرز لعش غراب في إحدى قرى محافظة الغربية : المعروف أن هذا المنتج – المشروم – يحتوى على قيمة غذائية عالية تغني الإنسان تمامًا عن استهلاك اللحوم ، وهناك دول عديدة تحقق الآن مليارات الدولارات من إنتاج المشروم

من قش الأرز ، والمدهش أن الناتج الثانوي لهذه العملية تقوم عليه ثلاث صناعات أخرى هي : البيوجاز والسماد العضوي وعلف الماشية !

وقد نشرت الشروق في عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢٨م تحت عنوان "أغذية وأدوية من قشر الأرز" :

يتميز قشر الأرز باحتوائه على العديد من العناصر الغذائية ذات الفوائد الطبية والغذائية العالية ومن أهمها مادة "جاما أوريزانول" التي تساعد على خفض الضغط، ونسبة السكر والكوليسترول في الدم ، علاوة على كونها مادة مضادة للأكسدة بمعدلات أعلى من "فيتامين E" المشهور بهذه القدرة .

ويمكن أن يدخل قشر الأرز في صناعة الخبز ، والمكرونة ، والبسكويت والرقائق ، إضافة لدخوله في صناعة المكملات الغذائية ، والأدوية ومستحضرات التجميل في شكل كبسولات أو كريمات أو جل .

إن الفكرة الأساسية التي قام عليها المشروع هي الاستفادة من القيمة الغذائية العالية لقشر الأرز في الوجبات المدرسية المقدمة لتلاميذ المدارس الحكومية ، خاصة في المحافظات ، لتجنب إصابتهم بأمراض سوء التغذية في الصغر "التي ما إن تصيب الشخص حتى تستمر معه طول حياته" .

تدوير إطارات الكاوتش المستخدمة والتالفة :

تمثل الإطارات التالفة والمستخدمة خطرا على الإنسان والبيئة لقابليتها للاشتعال ولصعوبة تحللها في البيئة إلا بعد مئات السنين ، فإذا ما تعرضت لمادة صمغية تفرز معادن سامة تلوث المياه الجوفية ، كما أن حرقها يطلق مواد ملوثة للهواء ضارة بالإنسان والحيوان والنبات ، فضلا عن أن الاحتفاظ بها يساعد على تكوين تجمعات من الحشرات والكائنات الضارة .

وتتمثل أهم الصناعات التدويرية من الكاوتش في صناعة أدوات نقل البضائع أو الفاكهة ، وبلاط مطاطي خشن الملمس يحمي من الانزلاق وهو من بقايا وقصاصات مطاطية وكرات اللعب والأحذية الرياضية ، وهو قابل للالتصاق بأي سطح ويمكن طلاؤه بكل البويات من كل الألوان ، كما يصلح للطباعة عليه ، كما يمكن أيضًا صناعة خراطيم الري بالتنقيط من المطاط المعاد تدويره .

ومن الصناعات التدويرية أيضًا تصنيع حواجز بحرية من المطاط المعاد تشكيله كما يمكن استخلاص المطاط الصناعي من المنتجات المعاد تدويرها وثبت أن الخامة التي يتم تدويرها تحتفظ بنحو ٨٦% من موادها الأساسية ، ويمكن نشر هذه الصناعة ضمن برامج الصندوق الاجتماعي لأن تصنيفها "مشروع صغير" ولا يحتاج لتكنولوجيا عالية ، والتشغيل نصف آلي ، ويمكن بيع الإنتاج إلى كبار المستخدمين أو التجار للجملة والتجزئة في شكل "بالات" وبألواح خشبية ، كما أن هناك إنتاجًا لبودرة المطاط الناتج من إعادة تدوير "الكاوتش" .

لم تعد قضية المخلفات من القضايا التي تحتمل التأجيل بعد أن أصبحت مصدرًا من مصادر الخطر البيئى الذى يحاصرنا من كل اتجاه ... من قمامة الشوارع إلى مخلفات المصانع مرورا بقش الأرز وبقايا المزارع ... حتى نفايات المستشفيات أصبحت قنابل موقوتة تنشر الخطر في كل اتجاه .. وجاءت السحابة السوداء القاتمة لتزعج الأصحاء والمرضى وتدق أجراس الخطر بكل قوة لكلى ننتبه إلى قضية المخلفات !!. والمشكلة أن حجم المخلفات يزيد عامًا بعد عام وقدرتنا على مواجهتها مازالت محدودة ، والأخطر أن ما يتم التخلص منه يتم بطريقة غير صحية أو اقتصادية .

كما أصبح من الضروري التوسع في مشروعات الاستفادة من مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي وتحويلها لمياه صالحه للاستخدام في الأغراض المتعددة بإعتبارها مورداً من موارد المياه .

إن المخلفات الزراعية والحيوانية متوافرة إلى حد التخمة .. والأبحاث العلمية والمشروعات التطبيقية لعلمائنا يجنى ثمرتها القاصي والداني .. والعاطلون يتحرقون شوقًا إلى العمل .. والبلد في حاجة ملحة إلى موارد إضافية موجودة فعلا .. والأموال متاحة وبوفرة إذا أردنا .. فما المطلوب أكثر من هذا كله لكي نبدأ الآن .

إن التخطيط لتدوير القمامة والمخلفات يتضمن عدة محاور أهمها :

١- العمل على التوسع في إقامة مصانع تدوير مخلفات القمامة بجميع المحافظات دون استثناء بما يتفق مع التعداد السكاني لكل محافظة وما ينتج عنها من مخلفات حيث تتبع هذه المصانع هيئة قومية مستقلة تحت إشراف وتعاون مع وزارتي البيئة والصناعة وتعمل طبقًا للمعايير الدولية لضمان سلامة المواد وتحديد مدى مطابقتها للمواصفات العالمية وصلاحيتها في تصنيع المنتجات بكل أنواعها بدلا من فرزها لأصناف وتصديرها لدول أخرى .

٢- توجيه الشباب نحو فكرة العمل الحر في هذا المجال والعمل على إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة ذات صلة بكيفية الاستفادة من مخلفات القمامة، وذلك بالتنسيق الجاد والواقعي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك وبيوت التمويل بكل أنواعها ، وتشمل هذه المشروعات تدوير البلاستيك والورق والمخلفات المعدنية وتصنيع السماد العضوي بواسطة عملية التخمير وإنتاج الوقود الحيوي بتحويل المكونات العضوية بالقمامة إلى غاز الميثان المستخدم كغاز حيوي ، وتعتبر تلك المشروعات نواة لمشروعات كبرى وواحدة من أهم أدوات التنمية الشاملة في ظل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويكون الهدف منها الإدارة السليمة للمخلفات وللقمامة وإيجاد خامات لتصنيع منتجات جديدة منها بأقل تكلفة وتوفير فرص عمل أكثر للشباب .

٣- الاستمرار في وضع صناديق قمامة بحجم كبير في جميع الأحياء بالمحافظات ومتابعة سلامتها لإصلاحها واستبدالها مع تفريغها أولا بأول باستخدام سيارات

مجهزة ومخصصة لهذا الغرض على أن تنقل القمامة إلى مناطق التجميع لتتم عملية الفرز وتوجيه الاصناف كل على حدة إلى المصانع المعنية للاستفادة منها .

٤- توعية المواطنين من خلال الإعلام المقروء والمرئي والمسموع والإعلام الجديد بأهمية القمامة والمخلفات اقتصاديًّا واجتماعيًّا وفوائدها من تحويل المادة المهملة إلى ثروة تفيد المجتمع بعد أن كانت عبئًا ثقيلا بلا فائدة .

فتصنيع القمامة يمثل ثروة حقيقية ، إضافة لملايين الأطنان من المواد الغذائية يمكن تحويلها إلى علف غير تقليدي أو أسمدة حسب تركيبها ومنها يمكن استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي مع منع انتشار الحشرات والأمراض ، حيث إن طن القمامة يقدم نحو ٤٠٠ كيلوجرام من السماد للإنتاج الزراعي والتوسعات بالأراضي الجديدة ويكفي أن القمامة تستطيع أن تقيم عشر صناعات متكاملة بموارد يومية مضمونة وثابتة مع دخل مادي عال جدًّا يجذب كثيرًا من الصناعات والأيدي العاملة.

إن العلماء المصريين في الجامعات ومراكز الابحاث راكموا خلال نصف قرن – وربما أكثر – مئات الأبحاث العلمية والتطبيقية القيمة ، التي تغطي أدق جوانب الاستفادة من الناتج الثانوي الزراعي ، إننا من الناحية العلمية مؤهلون لأن نبدأ فورًا في تطبيق نتائج هذه الأبحاث ، إن تقنيات استخدام المخلفات الزراعية كأسمدة عضوية وأعلاف ، مطبقة فعليا في المزارع المتطورة في مصر ، حيث لا يفرط أصحابها في عود قش أو حطب أو ورقة نباتية واحدة ، والأمر برمته شديد البساطة من كل النواحي ، ولا يحتاج تعميمه إلى أكثر من قرار سياسي ملزم لجميع الأطراف ، لكي نضع هذا المنجم الاقتصادى في مكانه اللائق به .

الفصل الرابع

الراكد والكهنة في مخازن أجهزة ومؤسسات الدولة والمحليات والقطاع العام

ظاهرة غير صحية للاقتصاد القومي

لا يستطيع أحد أن ينكر ، الثقة المفقودة بين الجهات الحكومية وبعضها البعض ، وبينها وبين وزارة المالية .

ولا نستطيع إنكار أن السبب المباشر لارتفاع معدات الراكد يرجع للإسراف الشديد في شراء قطع الغيار عند التعاقد لشراء معدات وآلات يتبعها بعد فترة قد تطول أو تقصر تكهين تلك المعدات والآلات لتصبح قطع الغيار السابق شراؤها غير مطلوبة للاستخدام ، كما أن هذه النوعية من المنتجات لم يعد عليها طلب في السوق لظهور ما هو أحدث منها .

والواجب على كل الجهات التخلص من هذه الأصناف الراكدة بالاضافة إلى الأراضي الفضاء والمباني غير المستعملة طالما ليس لها احتياج.

كما أن عليهم مستقبلا أن يكون المخزون السلعي معبرًا عن الاحتياجات الفعلية ، ولمدد محددة أكبرها باقي السنة المالية ، تحقيقًا للمصلحة العامة ، وتوفير أماكن التخزين ، وتقليل أعداد العاملين القائمين عليها وتكاليف أجورهم ، كما أن ذلك الإجراء سيقلل من الخسائر نتيجة الفقد أو التلف أو الحرائق أو السرقات بالإضافة إلى انتهاء الصلاحية مما يتسبب في خسائر متراكمة .

ولسوف نلاحظ أنه يومًا ما كان المخزون السلعي دليل قوة ، وكانت مؤسسات وأجهزة الدولة والمحليات تفتخر بحجم المخزون لديها والآن أصبح هذا المخزون دليل

ضعف وعدم قدرة على التسويق ، ومن المفارقات أن كثيرًا من المغضوب عليهم كان مصيرهم العمل في المخازن ، وبدا للكثيرين أن العمل في المخازن هو بمثابة عقوبة رغم أن هؤلاء المغضوب عليهم تحت أيديهم مليارات الجنيهات الراكدة، ونتيجة لأزمة الثقة بين الجهات الحكومية ووزارة المالية ، تعمد معظم الجهات الحكومية استنفاد بنود الاعتمادات قبل انتهاء السنة المالية لأنها لو أعادت جزءًا من هذه الاعتمادات المالية ، تقوم الوزارة في العام التالي بتخفيض هذا البند بمقدار ما تم اعادته ولهذا تعمد كثيرًا من الجهات الحكومية إلى استنفاذ كافة البنود بالشراء حتى لو لم تكن في احتياج إليه .

وتضع الهيئة العامة للخدمات الحكومية تعريفًا للمخزون السلعي الراكد في أنه الصنف الذي لا يتحرك مدة تزيد على ٣ سنوات ويترتب على تخزينه بعد تلك الفترة تعرضه للتلف ، ولا يمكن الاستفادة منه في المدى القريب أو البعيد أو ظهور صنف آخر بديل عنه أكثر تقدمًا ، ولا يؤثر إلغاؤه على عملية الإنتاج وهو كذلك الصنف الذي يتم تكهينه بسبب عدم تشغيله اقتصاديًّا وتزيد تكاليف تشغيله عن نصف قيمته .

مخزون قطع الغيار في شركات قطاع الأعمال في عام ٢٠٠٠ كان ٢.٦٣٥ مليار جنيه ، بينما كان في ٣٠ يونيو عام ٩٧ نحو ٣.٨٧٥ مليار جنيه ، وهذا الفرق نتيجة لخروج بعض الشركات من حظيرة قطاع الأعمال بالبيع بينما المخزون في الجهاز الإداري للدولة أكثر من ١٢ مليار جنيه ، وقد جرت محاولات لتحريك هذا المخزون الصالح للاستعمال بمنح الزائد عن الحاجة إلى جهات أخرى تحتاجه وذلك إما بنقل العهدة أو بيعه بالسعر الدفتري لتوفير المشتريات.

علماً بأن هناك ٦١٦ جهة رئيسية لديها مخازن ، بخلاف الجهات الفرعية من مديريات – وهيئات ووزارات ومصالح وإدارة محلية ، ومن المهم تدوير المخزون الحكومي على المستوى القومي لتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة في عمليات الشراء ، حيث إن الحصر كشف عن وجود ١٩ ألفًا و١٤٢ مخزنًا الصالح منها كمخزن نحو ٧٥% فقط.

كيف كانت تجرى عمليات الإنتاج في شركات ومصانع القطاع العام ؟

كانت المصانع تنتج كميات ولا تلتفت إلى الكيف أو جودة الإنتاج ولا تفكر في المستقبل ، واعتمدت لسنوات طويلة على نظام التصدير بالكوتة والحصص لدول الكتلة الشرقية قبل الانهيار ، ولإثبات أن الكل ينتج لمزيد من الحوافز ، وكانت السوق المحلية تقبل أي سلعة بعد أن ظل الإنتاج الوطني مدللا كالابن الوحيد لا أحد ينافسه ، وفجأة أصبح الإنتاج الوطني كالابن اليتيم بلا حماية في ظل منافسة شرسة أقل سعرًا وأرقى ذوقًا ، ولم يعد أمام الإنتاج الذي ظل في حضانة الدولة إلا المخازن وسنة وراء الأخرى تنتج المصانع ولا تطور نفسها ولا يجد الإنتاج إلا المخازن ولم ينتبه أحد إلى التراكم الذي يزداد سنة بعد الأخرى وبعد أن ظل كثير من مسئولي الإنتاج يثبتون في الدفاتر حجم الإنتاج وليس مهمًا أن كان قد وجد طريقة للأسواق أم المخازن والحصول على الحوافز والمكافآت وكئوس الإنتاج والتفوق ، والمهم أن تظل دورة الصناعة والربح على الورق ، ظل يحدث هذا لأكثر من ربع قرن مضى.

كبار الاقتصاديين في مصر لا يعرفون على وجه الدقة حجم المخزون السلعي الراكد وإن كان البعض يقدره بنحو ٤٠ مليار جنيه ، ويطالبون بضرورة بيعه على الفور حتى ولو بسعر التكلفة ، حتى لا يصبح المخزن كله ديونًا معدومة وطعامًا للفئران ، ويحذرون من بعض الأفكار التي قالت ببيع هذا المخزون لبعض الأسواق الفقيرة في إفريقيا ، حتى لا تؤثر على سمعة بقية السلع المصرية في المستقبل .

عدد من كبار رجال الأعمال وخصوصًا الذين يعملون في الصناعة يلقون باللائمة على عدد من البنوك التي مولت عمليات استيراد ضخمة (لآلاف السلع التي لها نظير محلي فأغرقت الأسواق وكادت تتسبب في إغلاق عدد كبير من المصانع لم تحصل على فرصتها بعد في السوق المصرية لكي تنتشر ويمكن تصديرها للأسواق المجاورة ، وهكذا أصبح الإنتاج المصري يمثل رأس مال متجمد إضافة لتكاليف التخزين .

إنتاج للحوافز والمخازن

مسئولو وزارة قطاع الأعمال يقولون إنه قبل إنشاء قطاع الأعمال كانت شركات وهيئات قطاع الأعمال تركز على عملية الإنتاج دون النظر للتسويق ، لأن الحوافز كانت مرتبطة بالإنتاج وتزايد الإنتاج بطاقة أكبر من حاجة السوق فتزايد المخزون واستمر السحب على المكشوف حتى أدرك قطاع الأعمال ، أن المهم هو التسويق وإنتاج ما يمكن بيعه وفق مواصفات السوق والمنافسين وأصبح على المصانع وضع خطة إنتاج صحيحة وبالتالي أصبحت الحوافز مرتبطة بالمبيعات التي يتم تحصيلها . هذه السياسة أدت لتحجيم المخزون ، غير أن قطاع الأعمال ورث مخزونا راكدًا منذ سنوات طويلة ، إضافة لوجود سلع مهربة بالأسواق أدت لإزاحة البضاعة المصرية مثل الملابس الجاهزة ، أما المخزون من قطع الغيار فهو موجود بكثرة ، لأنه متوافر منذ العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، حيث كان يتم توريد ١٠% من قيمة المصنع كقطع غيار ، ولم تستهلك قطع الغيار هذه خلال العمر الافتراضي للمعدة أو المصنع فأصبحت مخزونـًا راكداً نتيجة تكهين المعدَّة مع بقاء قطع الغيار الواردة لها ، وكانت المصانع تخشى التخلص منها خوفـًا على قيمة المخزون ، رغم أنها أصبحت تساوي صفرًا لعدم وجود الآلة أو المعدة بعد تكهينها ، ولا يمكن بيعها بمبلغ أقل من السعر الذي تم الشراء به لأن بيعها بسعر متدنٍ سيؤثر على قيمة المخزون المسجل بالدفاتر ، وبالتالي على الربحية التي تظهر في نهاية العام للشركة التي تكهنت معداتها ، جزء كبير من هذه المشكلة يصل إلى ٣٠% في قطاع الغزل والنسيج ، وهناك بعض الإنتاج تام الصنع مثل التليفزيونات بعد ظهور أجهزة أحدث وأرخص فأصبح الإنتاج قديمًا ولا قيمة له.

المخزون السلعي :

هو ذلك الجزء من المواد أو السلع التي تحتفظ بها الجهات الحكومية والمؤسسات أو المحليات لمواجهة متطلبات العمل طبقـًا لطبيعة نشاطها وفي الحدود

المسموح بها ، وإن هذا المخزون قد يكون بغرض الاستخدام أو بغرض إعادة البيع أو أنه مخزون نتج عن مخلفات الإنتاج أو مخزون راكد .

يتم بتحليل ودراسة أرصدة بنود المخزون وذلك بالاسترشاد بالإحصاءات والبيانات المختلفة التي تصدرها الإدارة المسئولة عن المخزون ومعرفة الأنماط المختلفة للاستهلاك ودراسة معدلاتها وتحديد مستوى الحد الأقصى وحد الطلب والحد الأدنى والوقوف على البنود سريعة الحركة وكذا البنود بطيئة الحركة والبنود الإستراتيجية لمعرفة نقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب لتحقيق المعدل الأمثل للمخزون .

المخزون الراكد :

هو المخزون الزائد عن حاجة الوحدة ولا يمكن استخدامه مثل :

١- مخزون سليم ولكنه أكبر من حاجة الوحدة .

٢- مخزون سليم من صنف لا تحتاجه الوحدة .

٣- مخزون معيب لسوء عملية التخزين .

٤- مخزون معيب لأخطاء في التصنيع .

٥- مخزون معيب لأخطاء في النقل .

٦- الصنف الذي لم يعد مستخدمًا لظهور صنف آخر بديلا عنه .

٧- قطع الغيار وأجزاء الآلات التي تم تكهين أصولها .

٨- أراضى ومباني غير مستخدمة .

أنواع الكهنة :

توجد في المخازن مجموعة كبيرة من العوادم ومخلفات الإنتاج من المخزون بطريقة روتينية حسب لوائح المخازن ومن الأهمية أن يبت في أمر هذه الأصناف حتى لا تتراكم بصورة تؤثر على كفاءة المخزون ومن هذه العوادم والمخلفات ما يلي:

١ـ المواد التالفة :

وهى المواد التي تتلف أو تنكسر نتيجة لإهمال في الشحن أو سوء التخزين وكذلك مخلفات الصيانة حيث تجمع هذه المواد حتى يتم تكوين كمية مناسبة ثم يتم التخلص منها .

٢ـ فضلات التشغيل :

وهي عبارة عن مخلفات التشغيل مثل بواقي الخامات وقصاصات المعادن والخراطة ونشارة الخشب وفضلات الأخشاب وبقايا المهملات الصناعية وغير ذلك من الفضلات التي ترد إلى المخزن يوميًّا لتخزينها حتى يتم التصرف فيها .

٣ـ المنتجات المعيبة :

وهي عبارة عن المنتجات التي لا تحقق مستوى الجودة المناسب وهي تمثل عادة نسبة تصل إلى ١٥% تقريبًا من حجم الإنتاج وترغب الوحدة في عدم بيع هذا المنتج المعيب حتى لا تضر بسمعتها التجارية في السوق ، وبالتالي يتم تجميعها في المخازن حتى يتم التخلص منها بأسعار خاصة .

٤ـ بقايا العبوات ومواد التغليف :

وهى الفوارغ من المواد والأغلفة التي تستخدم في تغليف وحفظ السلع من التلف ، فمن المعروف أن المواد والسلع التي ترد إلى المصنع تكون معبأة في عبوات أو مغلفة بوسيلة ما وبديهي أن تكاليف مواد التغليف تضاف إلى أسعار المواد التي تم شراؤها وتمثل جزءًا من الثمن الذي يسترد إذا جمعت هذه المواد والعبوات وبيعت بكميات مناسبة وبطريقة منظمة .

٥ـ مخلفات السيارات والماكينات والمعدات بالمشروع :

وتتمثل هذه المخلفات في قطع الغيار المستهلكة والإطارات البالية والماكينات والآلات الكهنة والأجزاء التي تستبدل وتشكل قيمتها إذا خزنت أو جمعت إيرادًا من المال يمكن أن يسهم في زيادة أرباح المشروع .

٦ـ مخلفات الأدوات الكتابية المستهلكة :

وتتمثل هذه المخلفات في الأدوات والمعدات وورق الكتابة المستهلك كالمسودات وخلافه ، حيث تجمع هذه المخلفات إلى أن تباع ومن الأهمية مراعاة أن لا تكون هذه المسودات تحتوى على أسرار تخص الشركة تضر بمنافستها في الأسواق ، ولمواجهة هذا التحذير يجب فرم هذه الأوراق ثم تباع على شكل مفروم .

٧ـ مخلفات العهد الشخصية الخاصة بالعاملين :

وتشمل هذه العهد الملابس والملابس الواقية والأقنعة ومعدات الأمن الصناعي المختلفة وهذه تسلم للمخازن بعد استهلاكها لاستبدالها بعهدة جديدة وتخزن، فيتم تخزين هذه العهد المستهلكة حتى يتم التخلص منها .

أسباب المخزون الراكد :

توجد عوامل كثيرة تسبب المخزون الراكد من أهمها :

١ـ عدم الشراء حسب الكميات الاقتصادية :

من المعروف أن تكاليف التخزين تنقسم إلى قسمين رئيسين وهما :

أ- تكاليف الحفظ بالمخازن وتشمل مصاريف صيانة المخازن وأجور العاملين بالمخازن وإهلاك مباني المخازن ومعدات التخزين .

ب- تكاليف الطلب وتشمل تكلفة أوامر الشراء والاتصال بالموردين ومتابعة أوامر التوريد .

وبالتالي فإن الشراء أكثر من الكميات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة التكاليف والمخزون الراكد .

٢ـ عدم مراجعة معدلات الاستهلاك وتصميمها دوريـًا :

أحيانـًا تتغير معدلات الاستهلاك فجائيا نتيجة لتغيير خطط ومعدلات الإنتاج أو تغيير حالة الماكينات بسبب نقص معدل الاستهلاك أو توقف استهلاك الصنف كلياً الأمر الذي ينتج عنه أن يصبح هذا الصنف راكدًا .

٣ـ أخطاء الدليل الرقمي للمخازن :

قد يحدث أن يرد الصنف إلى المخازن بعدة أسماء دون أن ينتبه الفنيون إلى هذه الأسماء أنها تمثل صنفا واحدًا ، وبذلك يقوم أمين المخازن بتخزينها في عدة أماكن تحت أكواد مختلفة وبذلك يتوقف السحب للكمية المخزنة تحت الاسم غير الشائع وتصبح هذه الكمية راكدة .

٤ـ عدم الاهتمام بأقسام المؤسسة المختلفة بمعرفة أنواع المخزون :

قد يحدث بعض الإهمال من أقسام المنشأة بسبب عدم اهتمامهم بمراعاة أنواع المخزون المختلفة وكمياتها قبل عمل المقايسات وأوامر التشغيل مما يجعل السحب مركزًا على مجموعة محددة من الأصناف وترك بعضها بدون طلب على الرغم من أن معرفة هذه الأصناف الراكدة يدفع المستفيدين إلى تعديل تصميماتهم أو عمل تغيرات طفيفة في خطة الإنتاج بحيث تسمح بسحب الأصناف الراكدة .

٥ـ عدم اتباع قواعد التخزين الصحيحة :

نتيجة الإهمال في التعليمات الخاصة بتخزين المواد وأساليب رصها وترتيبها بالمخازن يؤدى إلى حدوث جفاف بعض المواد أو كسرها أو تلفها أو تغير خواصها.. إلخ.

فإن عدم دراية ومعرفة العاملين بإدارة المخازن بأن بعض المواد المخزنية يلزمها بعض التهوية أو نسبة رطوبة وكذلك طريقة رصها ، بالإضافة إلى مدى قدرة

هذه المواد على التحمل ، ولذا فإن عدم اتباع تلك التعليمات تجعل المواد غير صالحة للاستخدام أو بها عيوب في المواصفات وبالتالي تصبح باقية في المخازن حتى يتم التصرف فيها .

٦ـ عدم ملائمة تخطيط مبنى المخازن لطبيعة ومواصفات المواد المخزنية ومعدلات استهلاكها:

وهذا قد يؤدي إلى صعوبة عمليات مناولة هذه المواد وتخزينها ويؤدى أيضا إلى تعرضها للكسر والتلف أثناء عمليات المناولة .

٧ـ عدم صرف المواد حسب قاعدة ما يرد أولا يصرف أولا :

وهى تنص على أن الكميات التي ترد من المواد أولا هي التي يتم صرفها في عمليات الإنتاج أولا ، وبالتالي إذا أهملت هذه القاعدة وتم التصرف بدونها فإنه سيبقى في المخزون جزءًا لا يتم صرفه قد ورد إلى المخزن في فترات سابقة مما قد يؤدي إلى تلفه أو تغيير في مواصفاته نتيجة للتقادم .

٨- عدم اتباع القواعد الاقتصادية بالاستفادة من الأراضي الفضاء والمباني غير المستخدمة .

وسائل خفض الراكد والكهنة :

وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن التي تسهم في تخفيض نسبة الأصناف الراكدة أو التالفة :

١- أن تقوم الجهة أو المؤسسة أو المحليات بعمل برامج تدريبية لأمناء المخازن تشرح لهم بالتفصيل طبيعة صفات المواد التي يتعاملون معها وكذلك خواصها الطبيعية والكيميائية ووسائل المحافظة عليها والتعامل معها وكيفية المحافظة على جودتها .

٢- في حالة المشروعات والتركيبات الهندسية وتصنيع بعض المعدات داخل الشركة يلزم أن يجرى المصمم اتصالا بالمخازن ليعرف الأصناف المتاحة والمتوفرة حتى يبنى تصميمه على ما يوجد فعلا بالمخازن حتى لا تنسى بعض الأصناف بدون سحب . ولأمناء المخازن دور فعال في هذا الأمر حيث يلزم أن يقوم بإصدار نشرة دورية تبين الأصناف الراكدة أو بطيئة الحركة ، وكذلك الأصناف التي على وشك التلف وذلك حتى يتسنى لمستخدمي هذه المواد في المشروع سرعة تداولها .

٣- أن يتم الصرف حسب قاعدة المخزون أولا يصرف أولا ما لم يكن هناك ضرورة أو فائدة من تخزين بعض المواد أو الأصناف لفترة أطول لتتحسن بعض خواصها مثل الأخشاب.

٤- العناية بترتيب وتخطيط المخازن ومراعاة الفراغات اللازمة بين الأرفف وفي الممرات واستخدام وسائل حديثة في المناولة ، وأن يتم تدريب العاملين بالمخازن على أحسن طرق التحميل والتفريغ والنقل .

٥- أن تؤدي مراقبة الاستهلاك دورها بكفاءة عالية بحيث تقوم بحساب معدلات الاستهلاك كلما حدث تغيير في خطط الإنتاج أو المشروعات بالشركة وتقوم تبعـًا لذلك بحساب كميات الحدود الدنيا والقصوى وحدود الطلب لجميع الأصناف التي تتأثر بهذه التغييرات .

٦- أن تراعى حدود الكمية الاقتصادية للطلب وألا تؤدي تقلبات الأسواق بإدارة المؤسسة أو الجهاز إلى إصدار قرارات بشراء أو تكديس الأصناف المعرضة للتلف أو البطيئة الحركة .

٧- أن تكون إدارة المشتريات يقظة لأية تغيرات قد تطرأ على الأسواق كأن يكون هناك احتمال ندرة صنف ما أو تأخيره خلال الفترة اللازمة للتوريد ، مع مراعاة الا يدفعها هذا إلى شراء كميات كبيرة.

٨- تصحيح دليل التكويد واستكمالة وتجديده اضافة أو حذفًا ، ومراجعته بدقة حتى لا يتسبب فى حدوث أخطاء فى التكويد تؤدى إلى خطأ فى الصرف أو تقادم او ركود بعض الأصناف.

أساليب التصرف في المخزون الراكد والكهنة :

توجد طرق عديدة للتصرف في البواقي ومخلفات الإنتاج والمخزون الراكد ، وكل طريقة لها عائدها ، وأن الهدف الرئيسي من التخلص من هذه الأصناف هو الحصول على أكبر عائد ومن أهم هذه الطرق هي :

١- استخدام الأصناف داخل المشروع في غرض غير الغرض الأصلي سواء بإصلاحها أو إعادة تصنيعها ، ويحقق ذلك أفضل استخدام اقتصادي لها . فهناك فرق بين سعر شراء الجديد وسعر بيعها كمخلفات .

٢- رد الأصناف للموردين فكثيرًا ما يقبل المورد ردها خصوصًا إذا كانت سليمة ليعيد استخدامها أو تصنيعها ، وكثيرًا ما تتضمن عقود التوريد مع الموردين على توريد المخلفات الخاصة بسلعته أيضًا ليعيد استخدامها .

٣- بيع هذه الأصناف لشركات في حاجة إليها لتستخدمها بحالتها أو بعد إجراء بعض التعديلات عليها . وهذا يحقق أسعارًا مجزية ولذلك يجب على إدارة المشتريات الاهتمام بهذه الطريقة قبل اللجوء لسوق المخلفات والخردة .

٤- البيع في سوق المخلفات لتجار الخردة أو الوسطاء حيث إن الوسيط هو الشخص المتخصص في بيع المخلفات فهو يجمعها ويفرزها ويصنفها وقد يقوم بمعالجتها أيضًا.

٥- يمكن أن تباع بعض أصناف البواقي للعاملين ، وذلك لدعم العلاقات معهم ويجب تحديد نظام البيع بما يكفل العدالة بين العامل وغيره من الراغبين في الشراء .

٦- التبرع بالبواقي من الأثاث والمعدات .. إلخ للجمعيات الخيرية ويتم ذلك عن طريق تشكيل لجنة توصى بذلك . وتتحمل الشركة تكاليف النقل للجهات التي يتم التبرع لها .

٧- إهداء المخلفات : ويتم ذلك بإهداء الآلات والأجهزة مثلا للمعاهد الفنية لاستخدامها في أغراض التعليم وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود مشتر لها أو أن سعر البيع غير مجزٍ أو خوفًا من استخدام المشتري لها في الإنتاج ومنافسة المنشأة .

الحاجة إلى دليل للتصنيف وترقيم أصناف المخزون :

عندما لاحظت الهيئة العامة للخدمات الحكومية – وزارة المالية – من خلال أعمال أدواتها الرقابية في مجال الشراء والتخزين التصاعد المتواصل في حجم المخزون السلعي وافتقار النظم المعمول بها لمقومات أحكام السيطرة عليه وإمكانية متابعته وما كشفت عنه المتابعة من استمرار ظاهرة الراكد واتساع دائرتها من وقت لآخر .

فقد قامت الهيئة بالاشتراك مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء بوضع نظام لحصر المخزون السلعي وتطوير نظم الرقابة والمتابعة عليه لإحكام السيطرة على حجم ذلك المخزون ، والمقصود بالمخزون السلعي هو جميع الأصناف التي تتعامل فيها وحدات الجهاز الإداري للدولة وسبق شراؤها خصمًا على اعتمادات الموازنة العامة للدولة أو صناديق التمويل الخاصة أو وردت كهبات أو منح سواء كانت أصنافًا مستديمة أو مستهلكة داخل المخازن أو خارجها .

وإزاء خلو التعليمات المنظمة لعمليات التخزين في الجهاز الإداري للدولة من وجود دليل لتصنيف وترقيم أصناف المخزون صالح للتطبيق ، بعدما أسفرت التجربة العملية عن عدم صلاحية دليل التنصيف العربي الموحد للاستخدام وبالتالي عدم إمكان تطبيقه رغم صدوره منذ مدة طويلة حيث إن بناءه تم على أساس نوعية المواد المصنعة

منهـا السلع وذلـك الأسـاس الـذي بنـى عليـه التصـنيف الـدولي لخدمـة التجـارة الدوليـة وأهدافها ، حيث كـان للقلم الرصـاص أكثر مـن تعريـف وفق صـناعته مـن الخشـب أو البلاستيك وليس وفق استخدامه.

ومن هنا برزت الحاجة إلى إيجاد دليل قومي صـالح للتطبيق لتصـنيف وترقيم أصناف المخزون السلعي في ظل الظـروف التـي بدأت تطفو فيهـا علـى السطح مشكلة الفاقد والضـائع من هذا المخزون والتي تكمن في أصناف ومهمات راكدة أصبحت تمثل نسـبة عاليـة مـن حجمـه فـي الجهـاز الإداري للدولـة والـذي تقـدر قيمتـه بالعديـد مـن المليارات، مما وضح معه أن الإجراءات المخزنية الحالية نتيجة التفتيت والتجزئة تفتقر إلى مقاييس رقابية حقيقية وفعالة ، ويؤكد بما لا يدع مكانا للشك أن ما تحتفظ به وحدات الجهاز الإداري للدولة من هذا المخزون لمواجهة خطط وبرامج أعمالها يتجاوز الحدود المسموح بها اقتصـادًيا وفنيًّا ويعد فـي الوقت ذاتـه مؤشـرًا لـه دلالتـه فـي انعدام الرقابـة الاقتصـادية وفقدان مقومـات السيطرة فـي إدارة هذا الكم مـن المخـزون ومتابعتـه وفقـًا للأصول الفنية والاقتصادية السليمة ، والأمر المؤكد أن وجود هذه النسبة العالية من المخزون الراكد ظاهرة غير صحية بالنسبة للاقتصاد القومي .

ويؤدي إستخدام دليل التصنيف الرقمي إلى مساعدة الأجهزة الحكومية المختلفة فـي الوقـوف علـى حجـم ونـوع وقيمـة المخـزون السـلعي لـديها والمسـاهمة فـي تخطـيط سياسات الشراء والتخزين ، مع تجنب الوصول بالمخزون السلعي إلى مستوى التخزين الحرج ، خصوصًا بالنسبة للمواد أو الأصـناف المهمـة والاسـتراتيجية ، والمسـاهمة فـي إعداد تقدير الاحتياجات من المستلزمات السلعية بالمقايسات السنوية بمعرفة الجهات المختلفة ومراجعتها بمعرفة الهيئة تمهيدًا لاخطـار قطـاع الموازنـة بـالوزارة بهـا وبذلك تـأتي الاعتمـادات المدرجـة بصـورة واقعيـة بعيـدا عـن المبالغـة والإسـراف ، ثـم سـهولة التعرف على الأصناف الزائدة على الحاجة أو الراكدة أو التالفة مما يساعد علـى سـرعة التصـرف فيهـا بتطويرهـا لإعادتهـا للاستخدام أو إصـلاحها أو نقلهـا إلـى جهـات أخـرى تكون في حاجة إليها – دون تحميل موازنة الدولة أي أعبـاء ماليـة إضـافية – أو بيعهـا .

واستبدال الألفاظ والمسميات بأرقام ، يوحد إمكانية معالجة بيانات أصناف المخزون معالجة آلية وبذلك يسهل من عملية فرز وتبويب وعرض البيانات المطلوبة منها بسرعة ودقة .

والأمر المؤكد أن وضع هذا الدليل موضع التنفيذ يعد المدخل السليم لعلاج الكثير من المشكلات وأوجه النقص أو القصور مما يشوب الإجراءات الحالية للمخازن والتخزين . كما أنه يعد الركيزة الأساسية لمقومات التطوير خصوصًا في أنظمة التخطيط والرقابة على المخزون السلعي ومتابعته ضمن منظومة التطوير الإداري.

١٣ استمارة للمخازن !

وفى روتين المخازن هناك ١٣ استمارة هي ١١١ ع . ح تسمى طلب إذن وصرف و١١٢ إذن إضافة و١١٤ يومية المخزن و١١٥ دفتر الشطب و١١٨ دفتر عهدة المخزن و١٢١ محضر جرد الأصناف و١٢٢ و ١٨٧ طلب ارتجاع أصناف و١٨٨ مستند خصم الأصناف التالفة و١٩٣ كشف عهدة و١٨٤ كشف الاحتياجات السنوية و١٩٤ مخازن حكومة و١٨٩ محضر بيع صنف ، وهذه بعض النماذج للروتين الصارم ، وكان لابد من تبسيط هذه الدفاتر والاستمارات والنماذج بما يتفق واستخدام الحسابات الآلية وبما يتفق مع تعديلات قانون المناقصات والمزايدات ، حيث كان هذا النظام يجعل الجرد السنوي صوريًا ولا تقوم لجان التفتيش بعملها وتكتفي بإثبات الرصيد من واقع الجرد على الورق دون إجراء جرد فعلى ، ويمكن النظام الجديد من أن يتم الجرد على الطبيعة دون معرفة الرصيد الدفتري ، ثم يتم استخراج رصيد الصنف من واقع الدفاتر المخزنية وبيان الفروق بالزيادة أو العجز إن وجدت ، وبذلك يمكن القضاء على صورية الجرد، ويؤدى الدليل الجديد إلى بعض النتائج المهمة مثل.

الحاجة إلى لائحة مخازن جديدة :

لقد اقتضت الحاجة والضرورة إلى تطوير لائحة المخازن الحكومية وتعديل أحكامها بما يتلاءم والمرحلة الحالية والمستقبلية وتضمينها ما تكشف من معالجة بعض

السلبيات في مراحل التطبيق السابقة وإدخال بعض الأبواب الجديدة عليها والتي لم تكن واردة بها من قبل مثل وحدات مراقبة المخزون السلعي الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٧) لسنة ١٩٧٨ – وتبسيط إجراءاتها وتطويرها على أن تكون أحكامها متسقة مع أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات وقانون المحاسبة الحكومية واللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات وتعديلاته وجميع ما صدر من منشورات وكتب دورية تتعلق بالمخازن الحكومية – بهدف إحكام السيطرة على المخزون والحد من الفاقد والتالف والراكد وحسن الاستخدام الأمثل للمخزون ، حفاظًا على المال العام .

كما أنه لابد من إجراء جرد فني لقطع الغيار عن طريق لجان يمثل بها الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية بحيث يتم تحديد قيمة قطع الغيار التي تخلصت الشركات من الآلات التي تستخدمها وكذلك قطع الغيار غير القابلة للاستخدام بفعل العوامل الجوية وسوء التخزين ، بحيث يؤدي ذلك للتخلص من قطع الغيار التي ليست هناك حاجة لها سواء ببيعها لجهات أخرى قد تكون في حاجة لها ، وفي حالة تعذر ذلك تباع في مزايدات علنية للتخلص منها .

الفصل الخامس

الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج

اقتراح مشروع بقانون الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج :

١ـ منذ عام ١٩٩٥م اقترح السفير الدكتور / مصطفى عبد العزيز مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية الأسبق إنشاء صندوق قومي لرعاية المصريين في الخارج ووافق رئيس مجلس الوزراء في حينه على الفكرة من حيث المبدأ ، وفيما يلي ملخص له :

أـ الغاية من إنشاء هذا الصندوق :

يهدف الصندوق إلى توفير مزيد من الرعاية للمواطنين بالخارج ، عن طريق التكافل الاجتماعي خصوصًا في الحالات التالية :

- تجهيز ونقل جثامين المتوفين إلى أرض الوطن ، وفي حالة الدفن محليًّا يتحمل الصندوق تكاليف ذلك ويتولى الصندوق استرداد التكاليف من الجهات التابع لها المتوفى في حالة وجود نظام خاص يغطي مثل هذه التكاليف .
- توفير الرعاية القانونية عند الضرورة بالنسبة للقضايا غير التجارية .
- مواجهة المتطلبات الأساسية والضرورية الناجمة عن الحوادث أو الكوارث المفاجئة التي يتعرض لها بعض المواطنين .
- توفير الإعاشة المؤقتة للمواطنين العائدين من الدولة التي يتواجدون بها في حالة عدم توفيرها .

- ما يقرره الصندوق من حالات إضافية مستقبلا .
- ليس هناك تعارض بين إقامة هذا الصندوق القومي الشامل وإقامة صناديق أو أنظمة أخرى تتم بجهود ذاتية لخدمة المصريين بالخارج في الدول المقيمين بها.

ب ـ موارد الصندوق :

يعتمد هذا الصندوق على موارد متعددة منها :

- اسهامات أولية من وزارات الدولة المعنية برعاية المصريين (التضامن الاجتماعي – الأوقاف – القوى العاملة – التعليم العالي والبحث العلمي – الخارجية – الأزهر – الداخلية – وزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج) .
- فرض رسم محدود (دولارين) على بعض المعاملات القنصلية الخاصة بالمصريين بالخارج تخصص حصيلته لحساب هذا الصندوق .
- النظر في إمكانية تخصيص نسبة مئوية من المتحصلات القنصلية لصالح هذا الصندوق .
- زيادة دولار واحد على كل تذكرة سفر تصدر للمواطنين بالخارج .
- فتح باب التبرعات في هذا الصندوق .
- حصيلة الحفلات والنشاطات الخيرية التي تقام لصالح المواطنين المصريين في الخارج .
- المساعدات والهبات من الهيئات والمنظمات الدولية أو الإقليمية .
- يمكن أن تؤول إلى هذا الصندوق أي أصول مخصصة في أوعية أخرى لرعاية المواطنين في الخارج .

- يتم إدارة أموال هذا الصندوق بأسلوب يمكن من تنمية موارده (ودائع بفوائد) .

ج ـ إدارة الصندوق :

- للصندوق كيان مستقل ، وسيكون له شخصية اعتبارية ومقره وزارة الخارجية (أو وزارة شئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج) مع التنسيق بينهما .
- بحث الصيغة المناسبة لمشاركة المصريين بالخارج ووزارات الدولة المعنية برعايتهم في إدارة نشاط الصندوق .

٢- في يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/٥/١٤م نشرت الأهرام في صدر صفحتها الأولى التأمين على العمالة المصرية في الخارج وتغطية أخطار الإصابة وتكلفة العودة إلى البلاد :

قررت اللجنة الوزارية الخاصة بتحسين أوضاع العمالة المصرية في الخارج في اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الوزراء أن تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع وزارات العمل بالدول المستقبلة للعمالة المصرية بتعميم نظام التأمين الذي يغطي أخطار الوفاة والإصابة والعجز ، وتأمين العودة إلى البلاد عن طريق شركات تأمين متخصصة .

كما قررت اللجنة التنسيق مع الدول المستقبلة للعمالة حول تحديد نوعيتها المطلوبة للسوق ، والتوسع في إعلام العمالة بظروف واحتياجات الأسواق الخارجية، وإتباع القواعد التي تكفل لها الاستمرار في النشاط .

٣- وفي ٢٠٠٢/٩/١٨م نشرت صحيفة الأهرام عن مشروع للتأمين على المصريين بالخارج :

انتهت وزارة القوى العاملة والهجرة من خلال اللجنة المصرية الخاصة بالتأمين على العاملين بالخارج فى حالات الحوادث والوفاة ونقل الجثمان والعودة

المفاجئة للمؤمن عليه عند إلغاء التعاقد والمساندة القضائية ، ويقترح المشروع صرف ٢٠ ألف جنيه كتأمين للوفاة الطبيعية عند حدوثها خارج أرض الوطن ، وبالنسبة للحوادث بالخارج فيصرف للمؤمن عليه أو لورثته ٢٠ ألفًا أو للمستفيدين من التغطية بشرط أن تكون الوفاة خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث ، وفي حالة العجز الكلي المستديم خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث ، يصرف للمؤمن عليه أيضا عشرون ألف جنيه ، أما في حالة العجز الجزئي المستديم الذي يحدث خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث ، فيصرف للمؤمن نسبة من مبلغ تأمين الوفاة والعجز الكلي المستديم وفقًا لنسبة العجز الجزئي الذي أصابه وتحدد نسبة العجز وفقًا لتقرير الجهات الطبية الحكومية في مصر أو في دولة العمل وبمراعاة ما هو معمول به في هذا الشأن من قوانين التأمينات الاجتماعية .

٤- وفي ٥ نوفمبر ٢٠٠٧م أفادت الأهرام عزم السيد وزير الخارجية التقدم بمشروع إنشاء الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج لمجلس الوزراء تمهيدًا لعرضه على مجلس الشعب ، ومن المنتظر أن تبدأ الهيئة عملها بشكل فعلي مع بداية العام المقبل ، وسوف تعني بتوفير التمويل اللازم لسد بعض الثغرات الموجودة في منظومة رعاية الدولة لأبنائها في الخارج ، مثل الرعاية القانونية ، والإعاشة لمن تستدعى ظروفه ذلك ، وتستهدف الهيئة وفقًا للمشروع الذي سيتم عرضه على مجلس الوزراء ، دعم الجهات التي تقدم خدمات اجتماعية وثقافية وقانونية للمصريين بالخارج ، وتشجيع إقامة صندوق تكافل اجتماعي وتأميني أو أي أنظمة أخرى بالتنسيق مع الجهات المصرية لتوعية المواطنين والمهاجرين بحقوقهم وواجباتهم ، وتأتي أهمية مشروع إنشاء الهيئة بالخارج ، ليس فقط لكونه يقدم خدمات لستة ملايين مصري بالخارج ، ولكن أيضًا لكونه سيؤثر بشكل غير مباشر على نحو ثلاثين مليون مصري داخل الوطن من أسر وأقارب المصريين بالخارج ، فضلا عن أن حجم تحويلاتهم المباشرة تقدرها بعض الدراسات بنحو تسعة مليارات دولار سنويًّا.

٥- وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٠٨/٦/٨م اجتمعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب لدراسة مشروع الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج المقدم من وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ، وفي هذا الإطار تم استعراض المشروع خلال الاجتماع المشار إليه عبر التركيز على المحاور التالية :

أ- الحاجة الشديدة والملحة لإنشاء آلية قادرة على تقديم الدعم اللازم للمواطن المصري بالخارج سواء المادي أو المعنوي أو القانوني ، وذلك في حالات الحوادث، أو مواجهة الاتهامات ، أو التعرض لمشكلات مع أصحاب العمل ، أو الإعسار المادي ، وغير ذلك من المشكلات التي لا قبل لوزارة الخارجية بالقيام بأعبائها في ضوء محدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها ، والتأكيد على أن أهم أهدافها يجب أن تتمثل في توفير الرعاية القانونية ، الإعاشة الكريمة ، التوعية ، دعم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية ، إقامة صناديق التكافل ، وكل الأنشطة الإضافية التي تضمن تحقيق أهداف الهيئة .

ب- استعراض الجهود المضنية التي تقوم بها وزارة الخارجية للإشراف على المصريين في الخارج وتوفير أقصى حماية ممكنة لهم ، وكذا أهم المشكلات والمعوقات التي تقابلها أثناء قيامها بهذه الجهود ، وأوجه القصور التي تستدعي إنشاء الهيئة المقترحة ، وعلى سبيل المثال :

- ضخامة عدد المواطنين المصريين بالخارج ، حيث إن الحصر المبدئي المتوافر لدى وزارة الخارجية حوالي سبعة ملايين مواطن ، علاوة على أن عددًا لا يستهان به يقيم في دول عديدة بصورة غير شرعية أو قانونية ، وبالتالي لا يمكن حصره لتقديم الرعاية له .
- عدم وجود آليات قادرة على رفع وعي وكفاءة المواطن المصري قبل سفره إلى أية دولة ، علاوة على ضمان حقوقه والتأكد من إعداده للعمل الذي يرغب في الالتحاق به .

- عدم توافر آلية "فعالة" للرقابة على عقود العمل ومكاتب إلحاق العمالة لضمان الحد الأدنى من حصول المواطن المصري على حقه ، وعدم تعرضه للمشكلات بعد سفره .

- محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة لوزارة الخارجية وبعثاتها بالخارج ، في الوقت نفسه الذي تطالب فيه يتحمل المسئولية كاملة عن مواطنيها في الخارج ، حيث أن جالياتنا في بعض الدول قد تصل أعدادها إلى حوالي مليون ونصف مليون مواطن (ليبيا والمملكة العربية السعودية) ، بينما لا يتعدى تمثيل بعثاتنا فيها بعثتين أو ثلاثة على الأكثر ، ولا يزيد عدد العاملين في هذه البعثات عن بضع عشرات ، إضافة إلى أنه في حالات الطوارئ التي تستلزم الانتقال إلى مدن أخرى بعيدة أو وقوع حادثة ما أو تعرض أي من المواطنين المصريين لأي مكروه أو قضية أو إيقاف راتبه مثلا لا تتوافر الموارد المطلوبة ، وفي الكثير من الأحيان يتحمل أعضاء البعثة النفقات على حسابهم الخاص ، إذ إن معالجة أي حالة طارئة مما ذكرته تستلزم استصدار قرار وزاري ، وهو ما لا تتأخر فيه الوزارة في حدود المتاح لها من إمكانيات وفي إطار الدور المنوط بها.

٦- وفي صحيفة الأهرام وبتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١م نشرت خبرا يفيد موافقة لجنتى القوى العاملة والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب ، على الاقتراح بمشروع القانون المقدم من النائب مصطفى قرشي بإنشاء الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج ، على أن تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة ، وتتبع وزارة الخارجية والقوى العاملة ، وقد وافقت وزيرة القوى العاملة على إنشاء صندوق لرعاية المصريين العاملين بالخارج على أن يمول تمويلا ذاتيًا ، ويتبع مناصفة القوى العاملة والخارجية .

والمقصود من هذه الهيئة الدعم المادي والتمويل لرفع كفاءة وأداء خدمات أفضل للمواطنين المصريين بالخارج ، ويشارك في مجلس إدارتها عدد من أعضاء

الهيئات والوزارات ، وجهات أخرى منها مجلس الدولة والرقابة المالية والمتمثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات ، وسيكون دور مجلس الدولة مراقبة وانضباط العمل بالهيئة من الناحية القانونية .

والهيئة ستقوم بتوفير التمويل الذي سيتم من خلاله التعاقد بشكل جماعي مع المكاتب القانونية ذات الخبرة القانونية بالدول العربية والأجنبية للدفاع عن حقوق المصريين بالخارج ، ومساعدتهم والوقوف بجانبهم في أي قضايا ، وذلك في ضوء القواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

تتضمن الموارد والتبرعات والهبات والوصايا والإسهامات المالية ، وحصيلة طابع الهيئة الذي سيصدر قرار بتحديده من مجلس الدولة ، وأيضًا عائد استثمارات أموال الهيئة ، فضلا عن موارد أخرى تقرر للهيئة طبقًا للقانون ، كما نص مشروع القانون على استقلالية موازنة الهيئة ويكون لها حساب خاص بالبنك المركزي ، أو في أحد البنوك الأخرى بموافقة وزير المالية تودع فيه حصيلة مواردها ، وتعتبر أموالها أموالا عامة ، كذلك يكون للهيئة مجلس إدارة مدته ثلاث سنوات ، وله السلطة العليا المهيمنة على شئونها ، ويختص بتصريف أمورها وتقرير السياسة العامة التي تسير عليها والخطة السنوية لمشروعاتها ، ويكون لديه القدوة على اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق رعاية المصريين في الخارج وإصدار اللوائح المتعلقة بشئونها الفنية والإدارية والمالية .

ولقد أصبح من الضروري الإسراع في استكمال الإجراءات القانونية لإقامة الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج ، بدلا من استمرار الخلاف بين الوزارات حول تبعية الصندوق وإدارة نشاطه ووسائل تمويله ، ويظل الخاسر الأول هو المواطن الذي ظل منتظرا عشرات السنوات ، وحتى يحقق الأهداف التي قام من أجلها يكون تبعيته لوزارة شئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج ، ويمثل في مجلس إدارته الوزارات والجهات ذات الصلة ومقره القاهرة ، مع اختيار عناصر لديها

الخبرة والكفاءة لممارسة نشاطه في الخارج على أن يؤول لها أصول وموجودات المكاتب العمالية التي تعمل بخبرات محدودة وجهود متواضعة ونتائج لا تتناسب مع طموحاتنا وعلى القوى العاملة التفرغ لمهامها الداخلية من تدريب وتشغيل وحل مشكلات العمالة وأصحاب الأعمال والنقابات العمالية الرسمية والمستقلة ، واقتصار دورها بالنسبة لراغبي الالتحاق بالعمل فى الخارج على مراجعة العقود وتلقي طلبات احتياج الجهات الخارجية للعمالة بأنواعها ومستوى تدريبها .

الفصل السادس

ثقافة الإحصاء واستطلاعات الرأي العام

(المواطن هو محور المعلومات والبيانات)

ثقافة الإحصاء:

تعيش الدول خارج العصر إذا فقدت أو ابتعدت عن ثقافة الإحصاء ، ولا تستطيع الدول كشف وقراءة الواقع ، ولا التخطيط للمستقبل بغير إحصاء دقيق يرصد الموجود والمتاح ، وفي العصر الحديث صارت الإحصائيات الصحيحة والدقيقة ضرورة لأزمة لا يستغنى عنها عاقل ، وصارت قراءة هذه الإحصائيات وفهمها وتحليلها أشد احتياجًا .

فبغير الصدق والسلامة والدقة ، تكون دلالات الإحصاء بعيدة عن الواقع ، أما التلاعب أو القصور وعدم الصدق في الإحصائيات ، يعنى تعتيم الرؤية وخطأ التقديرات أو القرارات المبنية على الإحصاء !!.

إن إحدى المشكلات الصعبة التي تقابل الإحصاء ، أنه مضطر للتعامل مع الظاهر ، ولا يستطيع في كل الأحوال أن يقرأ المخبوء وراءه ، كالبطالة المقنعة مثلا، والآثار النفسية وما يتصل بها من انطباعات أو ردود أفعال أو أساليب في التعامل والأداء ، إن هذه القوانين الإحصائية لا يحسب فيها حساب "فردية" المواطنين وما لدى كل منهم من روح وإرادة ، وما تتغذى به روحه ، وهذا الواقع الذي لا حيلة للإحصاء الصادق فيه ، مما يوجب المتابعة وإعادة الحصر والإحصاء الدقيق بين وقت وآخر لمتابعة المتغيرات التي حدثت أو في طريقها للحدوث .

لا يوجد مجال للنشاط البشرى إلا وهو بحاجة إلى الإحصاء ، غالبية القوانين – علمية كانت أو فنية – هي قوانين إحصائية في جوهرها ، حتى القوانين التشريعية،

تتحدد وترتسم خطوطها ونتائجها إيجابية أو سلبية تبعًا لنتائج الإحصاءات ؛ لذلك لا تستطيع دولة في الوقت الحاضر أن تقدم مشروعات قوانينها للسلطة التشريعية إلا مرفقا بها الإحصاءات الدقيقة لتعين السلطة التشريعية على قراءة الخطوط العامة التفصيلية للتشريع المطروح عليها .

إن ثقافة الإحصاء هي دليل الدول المتحضرة ، ودستور تخطيطها وآلياتها التنفيذية ، ومع ذلك ليس سهلا على المواطن في تعامله الشخصي أو أدائه المجتمعي أو الوظيفي ، أن يخلص إخلاصًا كاملا لثقافة الإحصاء .

والمؤكد أن ثقافة الإحصاء تعين الدولة على تجميع الرؤى المبعثرة ، تحقيقًا للأهداف المنشودة وبغير الصدق في الإحصاء ، فإن الأهداف تضيع في متاهات ولا سبيل لتحقيق المأمول الذي ننشده .

إن تضارب الأرقام التي تناولها ويتناولها المسؤولون في أحاديثهم أو في بياناتهم أو ردًا على استجوابات لهم في المجلس النيابي ، يعد دليلا على عدم الإخلاص لثقافة الإحصاء وضعف ثقة المواطن فيما يدلي به من معلومات لأجهزة الإحصاء ، وضعف ثقة من يقومون بالإحصاء على مختلف المستويات ، وعدم إدراكهم لأهمية ما يقومون به من أعمال تعتبر بداية التخطيط الصحيح لمستقبل أي أمة .

لقد أصبح من الطبيعي أن تجد في الوزارة الواحدة السيد الوزير يدلى أثناء لقاء تليفزيوني أو حديث صحفي أو أمام لجان مجلس النواب بأرقام ، بينما وكيل وزارته يقدم لإحدى اللجان المختصة بالمجلس النيابي ذاته بأرقام مغايرة والأدهى أن كبار موظفي نفس الوزارة يقدمون أرقامًا ثالثة لوزارة المالية أو التخطيط أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أو مركز دعم واتخاذ القرار أثناء الإعداد لمشروع الموازنة أو للرد على أي تساؤل أو لبحث أية مشكلة .

كما يحار المواطن أمام تعد الروايات وتناقض البيانات والإحصائيات حول :

- مساحة سيناء بالنسبة لمصر فالبعض يقول أنها ١٦/١ ، والآخرون يقولون إنها ٣/١ مساحة مصر ورأى ثالث يقول : إنها ١٠/١ من مساحة مصر .
- مساحة الوادي الجديد يقول البعض أنها تمثل ٤٤% ، وآخرون يقولون إنها ٢/١ مساحة مصر .
- ويقول البعض إن العمران في مصر يشغل ٥% من مساحتها ، بينما يقول رأي آخر أنها تصل إلى أكثر ١٠% ، وثالث يقول إنها تمثل ٢٥% .
- ويتردد داخل أروقة وزارة الرى أن مساحة الأرض المزروعة ١٠ ملايين فدان بينما رئيس مجلس البحوث الزراعية يراها ٨.٤ مليون .
- ويقول البعض أيضًا عن عدد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة : إنهم يمثلون ٤/١ سكان مصر وبما يعادل ٢٠ مليون نسمة ، ويقول آخرون : إنهم يقتربون من ٣٠ مليون نسمة ، وثالث يمثلون ٦٠% من عدد السكان .

كما يقول البعض عن خزان المياه الجوفية في جنوب المنطقة الغربية : إنه يكفى لزراعة مساحة أراضي تصل إلى ٦ ملايين فدان لمدة مائة عام في حالة ثباته ، وآخرون يقولون : إنه يكفي ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ عاما في حالة ثباته ، أما في حالة تجدد مياهه وهو الاحتمال الأرجح فإنه يكفي إلى ما لا نهاية .

وهكذا تجد وسائل الإعلام ويجد المواطنون أرقامًا متضاربة حول المياه والأراضي الزراعية والمستصلحة والتي تم التعدي عليها ، وأعداد الألغام في مصر والمبالغ المطلوبة لتحقيق التنمية في مجال معين ، وأعداد المواطنين المطلوب محو أميتهم أو تشغيلهم ، وأعداد المواطنين المهاجرين بالخارج والعاملين بالدول العربية والأجنبية ، وإجمالي الدين الداخلي والخارجي ومستحقاته السنوية ، والعجز في الموازنة وأموال المعاشات ، وضحايا أي حادث أو كارثة ، وحجم مشكلات المحافظات

الحقيقية خصوصًا العشوائيات والنجاح الذي تحقق في أي مشروع ، وحقيقة حجم الثروات البترولية والمعدنية والغاز في مصر ... إلخ .

العلم لم يتقدم إلا باحترام الرقم ، وتبجيل الإحصائية ، الرقم الصحيح مقدس والإحصائية المنضبطة هي الطريق الوحيد إلى جنة التقدم وفردوس الحضارة ، البلد الذي يحترم إعلان أرقامه وإحصائياته عن السكان والاقتصاد والتعليم والصحة .. إلخ، يرسل رسالة غير مباشرة إلى مواطنيه بأننا على الطريق الصحيح، قبل ثورة العلم الحديث كان من المسموح للعالم بأن يقول سخن وبارد وثقيل وخفيف، لكن بعدها يجب أن يقول درجة حرارته كذا ، أو لقد وصل إلى درجة الغليان ومقدارها ١٠٠ درجة ، سواء في أمريكا أو موزمبيق !!، أو وزنه كذا بالجرام .. سواء في الإسكيمو أو في الكونغو .. إلخ ، المعادلة رقم والإحصائية رقم ، ولغة المشاعر والأدب والبلاغة غالبًا لا تحترم الرقم ، ونحن ما زال لدينا كمصريين عداء وخصومة مع الرقم الواضح الصريح ، لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومثابرة ونحن بعافية حبتين مع هذه المصطلحات الثقيلة على قلوبنا .

لغط كثير دار وما زال يدور حول البيانات والإحصاءات المختلفة في مصر.. البعض يشكك في دقة البيانات ، والبعض الآخر يرى أن أساليب رصد تلك البيانات تحتاج إلى مراجعة ، وآخرون يحتارون بين كم البيانات المتداولة والصادرة عن وزارات وجهات حكومية مختلفة .

هي مبالغة المسئولين في استخدام الأرقام الكبيرة . فهذا يعلن تخصيص عدة مليارات من الجنيهات لذلك المشروع ، وذاك يؤكد أن وزارته بصدد وضع برنامج آخر وعدة مليارات أخرى من الجنيهات ، وهكذا . وقد أدى كل ذلك إلى فقدان الأرقام دلالتها ، ولم يعد القارئ يفرق بين المليون والمليار إزاء سيل التصريحات من المسئولين عن مئات أو حتى آلاف الملايين المخصصة لمختلف المشروعات . ومن هنا أشار الأستاذ الجبالي إلى ما أعلنته الحكومة من تقرير علاوة خاصة بنسبة ٥% من المرتب الأساسي

وأن هذه العلاوة سوف تترتب عليها تكلفة الخزانة العامة بما يقدر بنحو ٣.٧ مليار جنيه. وقد أوضح الأستاذ الجبالي أن الرقم الحقيقي لهذه التكلفة في ضوء ما ورد في مشروع الموازنة لا يمكن أن يتجاوز بأي حال ٩٠٠ مليون جنيه أو حتى المليار ، وهو رقم يمثل ربع ما أعلنته الوزارة عن تكلفته . ولست هنا بصدد مناقشة سلامة حسابات الأستاذ الجبالي ولكنه أشار إلى ظاهرة كادت تصبح عامة وهي مبالغة المسئولين في الحديث عن المليارات في كل مناسبة وأحيانًا بدون مناسبة، حتى كاد المواطن يفقد الثقة في كل ما يعلن من بيانات .

وهكذا يتضح أن التعامل مع البيانات الإحصائية يحتاج إلى مزيد من الرؤية والتمحيص ، فالبيانات الإحصائية ليست دائمًا حقائق مقدسة لا يأتيها الباطل ، فكثيرًا ما تحتاج إلى تفسير أو توضيح .

المواطن هو المحور الذي تتمركز وتدور حوله كل المعلومات والبيانات :

المواطن – لا الدولة – هو "محور الأشياء" الذي تتمركز حوله وتدور في فلكه كل البيانات والمعلومات ، وتطبيق هذه النظرة عمليا يفرض أن تكون هوية المواطن الممثلة في الرقم القومي قاسمًا مشتركًا ، ينتشر عرضيًّا في طول وعرض الجهاز الإداري للدولة ، عابرًا الوزارات والهيئات والمحليات والمؤسسات على مختلف تنويعاتها ومستوياتها ، الأمر الذي يضمن حد أدنى من البيانات القاعدية الموحدة التي جرى إنتاجها أو سيتم إنتاجها لمرة واحدة فقط ويستخدمها الجميع من زوايا مختلفة .

نحلم بأننا أمام سيناريو يطمح أو يحلم هو الآخر بالوصول إلى حكومة تعاونية تجاه مواطنيها وذات تفاعل عال معهم ، تركز على تحقيق الأهداف المتعلقة بأصحاب المصلحة من الجمهور بالإضافة لتحسين عملية تقديم الخدمات ، وحكومة "منصته" تعتبر المواطنين هم الأساس وتركز على إرضائهم ، من خلال بيانات قومية ذات تنظيم شبكي ، موضوعة بين أيدي جهاز إداري يقوم عمله على التعاون في العمل بين جميع وحداته.

نحن الآن أمام حالة من الجمود الإداري الثقيل يقابلها حالة من التغيير العميق البطيء الذي جاء بعد تاخير طويل ، فهل يستطيع التغيير البطيء مناطحة الجمود الثقيل؟

استطلاعات الرأي العام :

تحظى استطلاعات الرأي العام بأهمية كبيرة في الدول الديمقراطية باعتبارها تمثل أحد الآليات التي تسهم في رسم سياسات مبنية على براهين وهي وسيلة يتم الاعتماد عليها للتنبؤ بمعرفة أو اتجاهات أو سلوك الجمهور فيما يتعلق بقضية مثارة للنقاش . ومن منظور آخر تمثل الاستطلاعات المحلية أحد المصادر التي تعتمد عليها بعض الدول الخارجية لرسم سياستها تجاه دولة ما . فإذا جاءت النتائج مضللة قد تبنى عليها سياسات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تؤثر سلبًا على الدولة التي جرى فيها الاستطلاع .

وتقوم بها جهات عامة أو خاصة وقد تتم من خلال الصحف أو الإذاعة والتليفزيون أو عبر الإنترنت . وهناك ثلاثة أسباب تقود إلى نتائج مزيفة أو مضللة:-

أولا : التحيز في صياغة الأسئلة وصياغة عبارات تحمل دلالات بتوجيه المبحوثين لوجهات نظر معينة وعدم تجانس الاختيارات أو البدائل التي يختار المبحوث من بينها .

ثانيا : الاختيار المتحيز لعينة المبحوثين ، كأن يقرر المبحوثون أن يختاروا أنفسهم للمشاركة في الاستطلاع .

ثالثا : التحيز في طريقة عرض وتفسير النتائج . حيث إن معظم هذه الاستطلاعات غالبًا ما تكون قصيرة (سؤال واحد في بعض الأحيان) وبالتالي لا توفر معلومات عميقة ولا تكون هناك متغيرات سياسية أو ديموجرافية تسمح بتفسير النتائج . وعندئذ تصنف هذه الاستطلاعات تحت فئة الاستطلاعات القائدة إلى اتجاه معين أي التي تقود الجمهور إلى تبنى آراء معينة .

والمتابع للاستطلاعات التي تجري على الساحة الآن يستطيع أن يرصد العديد من أوجه القصور التي تجعلها جزئيًا أو كليًا نموذجًا للاستطلاعات الزائفة . فكيف تسأل الجمهور عن شيء لا يعرفه ولم يعلن رسميًا بعد ؟

وإذا كنا نرى أن استطلاعات الرأي العام هي آلية لترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال إتاحة فرص للجمهور العام للتعبير عن رأيه بشكل يقترب من ممارسات أو تطبيقات الديمقراطية المباشرة ، كما أنه آلية لتعليم الجمهور من خلال معرفته بآراء شركائه من المواطنين الآخرين ، وأيضًا استطلاعات الرأي وسيلة مفيدة لمساعدة الحكومات في الحصول على مؤشرات علمية حول اتجاهات المواطنين نحو السياسات العامة وتقييمهم للأداء الحكومي . فإن مجموعة من المبادئ الأخلاقية والمهنية يجب أن تلتزم بها مثل هذه الاستطلاعات منها :

١- أن تتصدى الاستطلاعات لقضية عامة تمثل أهمية للمواطنين تتعلق بظروفهم السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية . ويشترط في ذلك أن تكون هناك قضية مطروحة ولا يتم السؤال عن تخمينات أو تسريبات أو شائعات وأن يتوافر للمواطنين معلومات كافية عن القضية المطروحة بما يسمح لهم بتكوين اتجاهات نحوها .

٢- أن تقوم بها جهات محايدة حتى لو كانت لمصلحة مؤسسات سياسية أو إعلامية أو اقتصادية بما يوفر لها المصداقية .

٣- أن يتم تصميمها من قبل خبراء متخصصين للتأكد من عدم تحيز الأسئلة في الصياغة أو الترتيب أو في الفئات التي تغطيها وكذلك وهو الأهم في اختيار عينات المبحوثين بطرق علمية .

٤- إنه وإن كانت هناك ضرورة لاستمرار مثل هذه الاستطلاعات الزائفة فإن حماية المواطنين من التضليل ضرورة أيضًا .

الفصل السابع

مواطنون بلا مأوى

مواطنون بلا مأوى تجدهم فى الشوارع والميادين وتحت الكباري وساكني العشش والمقابر والمساجد فمنهم المتسولون والباعة الجائلون والمشردون وخريجو دور الأيتام ومجهولو النسب، تحتضنهم الأرصفة وتجمعهم الشوارع والميادين ويتخذون من أسفل الكباري سكناً ومن أجسادهم النحيلة غطاءً لهم في برد الشتاء ، لا يخضعون لقوانين ولا يرضخون للمبادئ والأنظمة ، ويعيشون في عالم آخر موازٍ له أسس وقواعد تختلف كثيرًا عن القوانين السائدة التى يجتمع عليها غيرهم من المصريين فالمال قد يكون هو هدفهم الأسمى والوحيد في هذه الحياة وقد يفعلون كل ما في استطاعتهم للحصول على القليل منه لأنه وسيلتهم وطريقهم الوحيد للبقاء على قيد الحياة فى ظل غياب من يعولهم ويوفر لهم الحد الأدنى للحياة الآدمية ، فلا يكون للقيم الأخلاقية وجود في مجتمعهم ولا للوعظ الديني أي تأثير ، ولا يشعرون بأي انتماء لهذا الوطن ولا يعرفون للمواطنة سبيلاً أو طريقاً ، ولأنه مجتمع ذو قواعد لا علاقة لها بقوانين الدولة من قريب أو بعيد ، فقد كانوا آداة في يد جماعة الإخوان خلال الأحداث المتعاقبة التى مرت بها البلاد حيث استخدم أعضاء الجماعة هؤلاء المواطنين لإحداث بلبلة وفوضى في أرجاء مصر مقابل القليل من المال ، كما يتم استغلالهم جنائياً فى كثير من الجرائم ، فضلاً عن تكوينهم عصابات إجرامية للتسول والسرقة والنشل بما يهدد أمن واستقرار باقي المواطنين ، ويشير كل ما سبق إلى أن مواطنين بلا مأوى ظاهرة خطرة على سلامة وأمان المجتمع ويمثلون قنبلة موقوته تهدد أمن مصر ، وهو ما يوجب ضرورة إيجاد سبل جديدة لرعايتهم والتعامل معهم بصورة صحيحة حتى لا يزداد خطرهم في ظل الزيادة المستمرة في أعدادهم وهذا ما أكدته إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي التى تؤكد زيادة الجنح المتصلة بمواطني الشوارع وتشدد على

دورهم في انتهاك القانون حيث ارتكبوا عدداً من الجرائم في مقدمتها السرقة التى وصلت نسبتها بينهم إلى ٥٦% بينما وصلت نسبة التسول بينهم إلى ١٣,٩ % والعنف ٥,٢% والجنوح بنسبة ٢,٩% وكلما ازداد عددهم ازداد حجم خطورة الظاهرة ووفقاً للإحصائيات الرسمية فقد وصل عدد الأطفال إلى نحو ١٦٠١٩طفلاً في عدد ٢٥٥٨ منطقة على مستوى مصر وذلك وفقاً لأكبر مسح قومي لأطفال الشوارع والذى أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي نتائجه في أوائل عام ٢٠١٧ ولكن اليونيسيف ذكرت في أحد تقاريرها أن عدد أطفال الشوارع في مصر يصل إلى ٢ مليون طفل ، ٦٠% منهم يتسمون بالعدوانية وعدم الانتماء للمجتمع وبالرغم من هذا الاختلاف الواضح بين أرقام الإحصائيات السابق ذكرها إلا أن الجميع يتفق على ضرورة التعامل مع هذه القنبلة الموقوتة بأساليب جديدة حتى لا يزداد خطرهم على الأمن القومي . وهذا ما دفع الرئيس مؤخراً إلى توجيه لجنة لوضع مبادرة لاحتواء أطفال بلا مأوى والحقيقة أنهم مواطنون بلا مأوى.

سكان العشوائيات والمقابر والعشش والمساجد:

قدرت دراسة حديثة بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عدد المناطق العشوائية بـ ١٢٢١ منطقة ، ٢٠ منها تقرر إزالتها " لأنها لا تقبل التطوير" ، و ١١٣٠ منطقة قابلة للتطوير ، منها ٧١ في السويس والإسماعيلية ومرسى مطروح وشمال سيناء وبور سعيد ، وتستأثر القاهرة الكبرى وحدها بـ ٧٦ منطقة عشوائية ، وتعمل الحكومة الحالية جاهدة لنقل سكان المناطق الخطرة لأماكن آمنة وتطوير باقي العشوائيات ببرنامج محدد بتوقيتات متفق عليها تتعاون فيه القوات المسلحة مع وزارة الإسكان .

ورغم أن الحكومات السابقة أعلنت الانتهاء من تطوير بعضها ، فإن سكانها لم يشعروا بهذا التطوير، لأنه في معظمه تطوير في الشكل وتهجير للسكان بدلاً من تنمية البشر وتطوير مساكنهم بالتشاور معهم .

وتواصل دراسة جهاز التعبئة والإحصاء : هناك ١٤ مليون مصري يعيشون بالمقابر والعشش والمساجد ، خصوصًا في مقابر البساتين والإمام الشافعي وباب الوزير والغفير والمجاورين والإمام الليثي وعين شمس ومدينة نصر ، بينما يرفع آخرون رقم سكانها إلى ١٥ مليوناً ، يعيش أكثر من نصفهم في القاهرة الكبرى ، اضطرتهم الظروف الاقتصادية إلى اللجوء إلى هذه المناطق ليسكنوا مساكن غير ملائمة للبشر ، ويعيشون معرضين لخطر الانهيارات الصخرية أو السيول أو الحرائق.

إن العشوائية ببساطة هي مظهر من مظاهر التخلف والتعامل معها يعني إعادة صياغة عقول وسلوك المواطنين وفقاً لثقافة جديدة ، اي منظومة جديدة من القيم والعادات وأنماط التفكير والسلوك تجسد روحاً جديداً وثابتة نحو التقدم .

وعلينا فتح المجال لمنظمات المجتمع المدني أن تمارس دورها تجاه سكان العشش ولا يقتصر ذلك على جهود بعض الجمعيات أو رجال الأعمال أو فنانين ، أننا نحتاج لجهود جماعية في هذا المجال لأن حجم المشكلة وانتشارها بكل المحافظات يحتاج إلى مئات الجمعيات ، ولعل الزيارات الميدانية من جانب المسئولين والرموز الوطنية والنخب السياسية ومجموعات الشباب وبعض المحافظين يمكن أن تعطي المشكلة حظها من الاهتمام الرسمي فمهما اطلعوا على تقارير عن تدهور أحوالها فإن المشاهدة على الطبيعة كفيلة بوضع المشكلة على طاولة البحث والدراسة وطرح الحلول الواقعية .

وإذا كان حدوث مرض وبائي يعقبه صدور بيانات رسمية حتى يتم القضاء عليه فهل نحلم بصدور بيانات رسمية متوالية تحدثنا عن مخطط اجتماعي لمحاصرة أخطار مناطق سكان العشش والقبور وإتاحة الخريطة الجغرافية لها لرجال الأعمال والمواطنين والجمعيات وفتح باب التبرع لإصلاح أحوالها خصوصًا أنه ما زال بيننا الكثيرون ممن لا يزال لديهم حس اجتماعي ويتألمون من نومهم تحت البطاطين

السميكة وهم يعرفون أن غيرهم ينامون على الكرتون ويلتحفون بقطع من الملابس القديمة .

لقد فتحت ثورة ٢٥ يناير لأول مرة للمواطنين فى الشارع وتحت الكباري وأمام المساجد وفي المقابر ودور الأيتام والمسنين الإحساس بالأمان والكرامة والحب ، عندما كانوا يبيتون في ميدان التحرير وسط المتظاهرين لا يخشون أن ينقض عليهم بلطجي في وسط الليل ليسرق منهم بضعة جنيهات أو أن تصرخ بطونهم من أنين الجوع أو يشتكون من عدم وجود من يضمد جراحهم .

إن ملايين المواطنين بلا مأوى في مصر وفقاً لتقديرات منظمات المجتمع المدني ، يبيتون ليلهم في الحدائق وتحت الكباري ووراء المنازل المهدمة ، وثقوا في حلم الثورة في التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية إلا أنهم صدموا بجملة من الانتهاكات والاعتداءات بعد الثورة ، فوجئوا بأنهم " الطرف الثالث " و " كبش الفداء " لكل الأحداث السياسية وأن عليهم أن يتحملوا أوزار مجتمع يلفظهم ويتاجر بأعضائهم ودمائهم ويحاكمهم في آخر الليل .

لا يطمعون أن توفر لهم أجهزة الدولة أكثر من مكان يأوون إليه ولقمة عيش نظيفة غير مغموسة بالذل وملابس نظيفة وتعليم مجاني ، والأهم مجتمع ينظر إليهم باحترام ويقدرهم .

إن الذين شاركوا منهم فى ثورتي ٢٥ يناير ، وموجتها الثانية في ٣٠ يونيو بأشكال مختلفة والهتاف مع المتظاهرين برغبتهم ، تعبيراً عن تمردهم على الحياة وتقليداً للآخرين والاستمتاع بالمغامرة ، وتعرض العديد منهم للمخاطر كان أبرزها الضرب من قبل رجال الأمن سواء بالعصى ، أو القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص الحي بينما ألقي القبض على عدد منهم .

إن وضعهم ازداد سوءاً بعد أحداث الثورة من مليونيات ووقفات احتجاجية بسبب صعوبة الحصول على الطعام وتغيير أماكنهم بسبب تواجد قوات الجيش وإجبار

بعض البلطجية لهم على ممارسة بعض أعمال العنف ، إنهم ضحايا مازالوا يحلمون بإنصاف الدولة والمجتمع .

فكل أنواع المخاطر والاستغلال لهم مباحة خصوصًا صغار السن ، بداية من السرقة والاعتداء البدني والجنسي على الأطفال ، أما في دور الرعاية فالوضع لا يختلف كثيراً ، حيث السباب والضرب والاعتداء الجنسي من الأطفال الأكبر سنًا وتجارة الدم والأعضاء.

المواطنون بلا مأوى بما فيهم الأطفال المعرضون للانحراف أو الإنحدار لحياة الشارع ، يشكلون أعداداً كبيرة يمكن استيعابهم عبر مشروع طموح بدلاً من تجاهلهم وتكون النتيجة تزايد حالات العنف والبلطجة ، وتكاثر المجموعات المنظمة خروجاً على القانون .

من هنا تأتي أهمية التعاون بين مركز البحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس المسئول عن الطفولة ومؤسسات المجتمع المدني ووزارة التضامن الاجتماعي والداخلية لحمايتهم وتأهيلهم وتحويلهم من مواطنين بلا مأوى مرفوضين من المجتمع إلى مواطنين قادرين على العمل ومواجهة الحياة ومشكلاتها بأخلاق أفضل وسلوك أحسن وأحلام يمكن تحقيقها.

أسباب تفاقم مشكلة مواطنين بلا مأوى

١. زيادة حدة المشكلة السكانية .
٢. زيادة حدة مشكلة الإسكان ، مما أسهم في زيادة عدد الأسر التى بدون مسكن.
٣. زيادة معدلات هجرة الأسر الفقيرة من الريف إلى المدن وعدم توافر فرص العمل المناسبة لأغلب هذه الأسر .
٤. الفقر .

٥. التفكك الأسري نتيجة عوامل عديدة قد تكون الانفصال ، الطلاق ، الفقر ، البطالة، غياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الهجرة الداخلية أو الخارجية أو دخول أحدهما السجن ، الإدمان .

٦. البطالة كأحد مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي بل والاجتماعي نظراً لعدم توازن قوة العمل الفعلية وفرص العمل المتاحة في المجتمع وما يترتب على ذلك من مشكلات عديدة منها دفع بعض أولياء الأمور لأبنائهم للعمل فى سن مبكرة وجعلهم يتركون الدراسة فى المدارس .

٧. سوء استخدام ومعاملة الأطفال مثل : الإهمال ، الطرد من المنزل ، التعذيب ، الضرب ، تشغيل الأطفال من سن مبكرة ، تشغيل الأطفال فى أعمال غير مناسبة لأعمارهم وفي ظروف عمل غير صحية وبها مخاطر الاعتداء الجنسي على الأطفال .

تعريف أطفال بلا مأوى

هم الأطفال (ذكور أو أناث) الذين يقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، يعيشون وينمون وينامون ويأكلون ويلعبون في الشوارع ، منهم من لا يعمل والبعض الآخر يعمل " أي يعمل فى الشوارع " بشكل غير رسمي وغير مرخص به ، وعلاقتهم بأسرهم غالباً أما متقطعة أو مقطوعة .

ثقافة أطفال بلا مأوى

هذه الثقافة يلعب في تكوينها أفكار واتجاهات وعادات وتقاليد وأساليب حياة مجموعات أخرى يلعب الشارع أيضاً فى حياتهم دوراً رئيسياً مثل :

١- الأطفال العاملون .

٢- البائعون المتجولون فى الشوارع بدون رخصة (١٨ سنة فأكثر) .

٣- الأسر بدون مسكن .

٤- التائهون .

٥- المدمنون والسكارى .

٦- العاهرات .

٧- العصابات .

وتتأثر أيضاً هذا الثقافة الفرعية للأطفال بلا مأوى بالبيئة فقد تكون البيئة ذات طابع تجاري مزدحمة بالمواصلات أو ذات طابع إسكاني مزود بالحدائق أو تكون ذات طابع ترويحي تكثر به المقاهي ودور اللهو الرخيصة والسينما وما إلى ذلك وبالتالي قد تساعد طبيعة البيئة هذه على هروب الطفل من أسرته أو الحدث من المؤسسة ، أيضاً من قيم الثقافة الفرعية لأطفال الشوارع وللأحداث الهاربين من المؤسسات قيم الغش والخداع وعدم الثقة فى الآخرين وعدم الأمانة مع انخفاض قيمة العمل وقيمة التعليم.

مشكلات الأطفال بلا مأوى

إن الطفل المصري يواجه عدداً من المشكلات التى تؤثر سلباً على نموه وحياته وأسرته ونظراً لعديد من العوامل ظهرت لنا نوعية من الأطفال تخلت عنهم أسرهم أو تركتهم فى الطرقات أو دفعتهم إلى العمل فى الشوارع أو أن أسرهم واجهت ظروف صعبة ألغت كلمة الأسر لدى هؤلاء الأطفال (مثل موت الوالدين أو أحدهما ، دخول السجن ، دخول المستشفى لفترات طويلة ، إدمان شديد، ...) أو أن أحد رفاق السوء أو أحد تجار المخدرات يغوي الطفل حتى يترك أسرته ويصبح عضواً فى عصابة أو يقوم بالتسول أو توزيع المخدرات وهكذا نجد أن هؤلاء الأطفال فى ظل الظروف السابقة يعيشون بلا مأوى ينامون فوق الأرصفة وأماكن أخرى معرضين لكافة أنواع الانحراف والأمراض والاعتداءات وقد يصبح كل واحد منهم مشروعاً لمجرم خطير فى المستقبل .

وهكذا كانت بداية قصة معظم أطفال الشوارع تظهر لنا مشكلة من مشكلات الطفولة فى مصر والتى أخذت تطل برأسها علينا وبدأت تتفاقم نظراً لما يمر به المجتمع المصري من تغييرات اقتصادية واجتماعية عنيفة وبصورة سريعة .

ولا توجد في مصر أية إحصاءات أو أرقام دقيقة عن عدد المواطنين بلا مأوى وهذه إحدى المؤشرات التى توضح قلة اهتمام الدولة والجمعيات غير الحكومية بهذه المشكلة .

هذا ويمكن إضافة الأسباب التالية التى تقف وراء عدم القدرة على تحديد أرقام دقيقة لعدد المواطنين في الشوارع في مصر :

١. صعوبة حصر هذه الفئة .
٢. عدم اهتمام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بهذه الفئة في التعدادات التى يقوم بها وببعض البيانات المرتبطة بهذه المشكلة مثل : عدد الأسر التى ليس لديها مسكن .
٣. عدم اهتمام وزارات الدولة بهذه المشكلة ما عدا وزارة التضامن الاجتماعي التى تتناول المشكلة من جانب اهتمامها برعاية الأحداث المتسوليين والجانحين في مؤسسات خاصة.

<u>الفرق بين أطفال بلا مأوى والجانحين :</u>

يوجد اختلاف بين أطفال بلا مأوى والأطفال الجانحين والأحداث وقد ورد فى العديد من الدراسات توصيف الأطفال الجانحين بأنهم :

فئة من الأطفال الذين أدى حرمانهم من الرعاية الاجتماعية أو الأسرية إلى ارتكاب بعض التصرفات الخاطئة التى تعد وفقاً للقانون سلوكاً منحرفاً لما يترتب على هذه التصرفات من مشكلات قانونية وقضائية .

ولقد تعددت التعاريف التى تناولت أطفالا بلا مأوى نظرًا لانتشار هذه الظاهرة على مستوى العالم حيث يعد مصطلح أطفال بلا مأوى من المصطلحات الحديثة على المجتمع ومن هذه التعاريف ما يلي :

تعرف منظمة اليونسيف أطفال بلا مأوى " بأنهم هؤلاء الذين يعيشون في الشارع ، وفي المنازل المهجورة ، والأراضي القاحلة إلى آخره فلم تعد الأسرة هي

ملاذ الطفل الأمر الذي يفسر الموقف بأنه لا توجد حماية للطفل أو مراقبته أو توجيهه من قبل أفراد مسئولين .

وهناك من عرف أطفال بلا مأوى على أنهم " أي طفل قاصر أصبح الشارع له بأوسع معاني الكلمة بما في ذلك المساكن غير المأهولة والأراضي الخراب – محل إقامته المعتادة ولا يجد حماية كافية وأن الأولاد والبنات الذين أصبح الشارع بالنسبة لهم مكان إقامتهم ومصدراً لمعيشتهم ، وهؤلاء الأطفال ينقصهم الحماية والإشراف والتوجيه وغير ذلك من الأمور الكافية من قبل أشخاص كبار مسئولين" .

تصنيفات أطفال بلا مأوى

يمكن تصنيف أطفال بلا مأوى إلى ثلاثة تصنيفات حسبما رأى البعض كالتالي :

- **الأطفال في الشارع** : وهم الأطفال الذين لهم علاقة بأسرهم ولديهم منازل ويعودون في أغلب الأوقات إلى أسرهم للمبيت يومياً .
- أطفال الشارع : وهم الذين اختاروا الشارع كمنزل لهم واتصالهم بأسرهم ضعيف لأنهم يجدون في الشارع المأوى والمعيشة والصحبة ومع ذلك يحافظون على اتصالهم بأسرهم من حين لآخر .
- **أطفال تم التخلي عنهم :** وتمزقت كل روابطهم بأسرهم إما بفقدانهم بالموت أو بسبب الطلاق أو نتيجة لهجر أسرهم " ولا محل إقامة لهم ولا مأوى إلا الشوارع والجراجات والحدائق والأرصفة وأسفل الكباري أو عليها" .

وعن الأطفال مجهولي النسب " بعد قرار السيد رئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٥ بمعاملة الطفل مجهولي النسب كالطفل اليتيم لتعديل نظرة المجتمع القاسية وثقافته المتحجرة لهؤلاء الأطفال الذي جاءوا إلى الدنيا في الظلام وعاشوا في ظلام اقترح ما يلي:

١. ضرورة تطوير أداء المؤسسات الاجتماعية لا سيما الإيوائية لمواكبة متغيرات المجتمع بناء على معايير جودة الرعاية البديلة العالمية والاستفادة من الدعم الفني.

٢. توفير واعتماد برامج تهدف إلى تأهيل القائمين على الرعاية في هذه المؤسسات (الأم البديلة والأخصائي الاجتماعي والنفسي ، المدير والمتطوعين والكفلاء)

٣. نشر الوعي وإعادة صياغة خطاب يحقق نظرة إيمانية من المجتمع تجاه هؤلاء الأطفال مما يسهم فى دمجهم بالمجتمع .

وعن المشردين :

هؤلاء الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشارع (على سبيل المثال : المباني المهجروة ، تحت الكباري ، محطات السكك الحديدية ، محطات الأتوبيس ، المداخل ، الميادين العامة) لكنهم ما زالوا يحافظون على اتصالاتهم مع أسرهم في المناسبات التى قد تعيش فى نفس المدينة أو في مدينة أخرى أو فى مناطق نائية حيث يرى هؤلاء الأطفال الشارع كمنزلهم يقضون معظم حياتهم فيه ويمارسون مهن التسول وبيع البضائع المنزلية ، بيع الروبابكيا ، تلميع الأحذية ، مسح السيارات حتى يزيد دخلهم وبالتالي يزيد دخل أسرهم ، وعادة ما يرسل هؤلاء الأطفال المال لأسرهم .

العوامل التى أدت وتؤدى إلى انتشار ظاهرة مواطنين بلا مأوى :

١. العامل الاقتصادي :

إنه نتيجة انتشار الفقر بين العديد من الأسر كانت ظاهرة مواطنين بلا مأوى الذين عادة ما ينتمون إلى أسر ضعيفة الدخل وأن هذه الأسر تعيش عند خط الفقر أو دونه ، وهذا يجعل الوالدين يدفعون بالأبناء إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة في بعض السلع الهامشية .

ويتأكد العامل الاقتصادي وراء ظاهرة مواطنين بلا مأوى بما يخلف وراءه من فقر وافتقاد الغذاء والتعليم وتدهور الحالة الصحية بما يلقى بالمسئولية على عاتق المؤسسات المعنية إلى جانب دور الجمعيات الأهلية فى الحد من ظاهرة مواطنين بلا مأوى عبر توفير الرعاية بأنواعها والخدمات الصحية والتعليمية والمهنية لإعادة تأهيلهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى أسرهم .

٢. العامل المجتمعي والأسري :

من أهم هذه العوامل ما يلي :

- نمو وانتشار المجتمعات العشوائية :

تعتبر التجمعات العشوائية هي البؤرة الأولى والأساسية المعززة والمستقبلة لمواطنين بلا مأوى ، فغالبية هؤلاء الأفراد ينتشرون ويولدون ويعيشون في هذه التجمعات وتتميز هذه المناطق باختلاف خصائصها عن تلك الخصائص العامة المميزة لأي تجمع آخر ، فالمستوى الردئ لغالبية المساكن حيث إنها لا تخضع لأي نوع من الرقابة وتتميز غالبيتها بأنها تتكون من دور أو دورين ، ضيق الشوارع ، ومع تعرجها يصعب وجود وسائل للمواصلات ، ناهيك عن افتقار نسبة كبيرة من المساكن للمرافق والخدمات الأساسية كالمياه والمجاري والكهرباء وحرمان هذه المناطق من خدمات النظافة .

الأوضاع الأسرية :

تلعب الظروف الأسرية دوراً خطيراً وأساسياً فى مدى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع ، لأنه مع الظروف الاقتصادية المتدنية للأسرة ، حيث البطالة والفقر ، تفتقد الأسرة لمقومات الحياة الكريمة ، وتفتقر إلى توفير الملاذ الآمن لأطفالها ، وعدم إمكانية إشباع حاجاتهم الأساسية من مأوى وملبس ومأكل وتعليم وتوفير رعاية تربوية أو رعاية صحية بل وتحرمهم من توفير أي نوع من أنواع الرعاية .

ولهذا تلعب الظروف الأسرية القاسية دورها الفعال فى ظاهرة أطفال الشوارع وقد يتمثل ذلك فى غياب الوالدين أو أحدهما سواء بفعل الطلاق أو الهجر أو زواج الأب أو الأم من زوجة أو زوج آخر مما يؤثر سلباً على تماسك الأسرة ، ويبدد المعنى الوجداني للحياة الأسرية ، وكذلك ينعكس سلباً تدني دخل الأسرة على تماسكها نتيجة للبطالة أو قلة الدخل مع كثرة عدد الأبناء وحرمانهم حاجاتهم الأساسية، ناهيك عن الدور الذي تلعبه الأمية والجهل فى كيفية التعامل مع الأطفال فى عصرنا هذا فى مواجهة أصدقاء السوء وخصوصًا فى العشوائيات وما شابهها من مناطق فقيرة ، هذا

ولا يمكن تجاهل أن المجتمع المصري منذ بداية التسعينيات شهد تحولاً باقتصاديات السوق وهذا التحول ترتب عليه تدني المستويات المعيشية للطبقات الدنيا وازدياد حدة الفقر وبروز رأسمالية لا تهتم بالاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة مثل التعليم والمسكن والصحة والغذاء وقد أدى انخفاض المستوى التعليمي للوالدين وتفشى الأمية فى المناطق الشعبية والريفية والتزايد السكاني وتضخم حجم الأسرة فى هذه المناطق مع قصور الإمكانيات المادية إلى الدفع بالأطفال إلى العمل ليكونوا مصدرًا للرزق لهم ولأسرهم.

٣. العامل التعليمي :

ويعتبر من أهم المشكلات التى تساعد على هروب الأطفال من التعليم ما يلي :

- سوء العلاقة بين الطالب والمدرسة والإدارة التعليمية .
- عدم ملائمة المنهج الدراسي لاحتياجات الطفل
- قلة عدد المباني المدرسية وسوء حالتها وعدم الاهتمام بالطفل علمياً .
- ارتفاع تكاليف التعليم رغم ما يشاع عن مجانيته .
- ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس

التسرب من التعليم والعمل بالورش الحرفية ، أو ربما لم يلتحق به أساساً ، وذلك بتشجيع من الأسرة نتيجة الاحتياج المالي والناتج عن غياب الأب أو عدم قدرته على سد احتياجات الأسرة بسبب الحالة الصحية أو الإدمان أو الأعمال الهامشية ، وقد يتعرض الطفل – بجانب مخاطر العمل الصحية والدخل المنخفض والعمل لساعات طويلة – إلى سوء المعاملة والضرب من أصحاب الورش مما يجعل الطفل يهرب من الورشة إلى الشارع .

٤. عوامل شخصية :

ترجع هذه العوامل الشخصية إلى طفل الشارع نفسه حيث تكون نتيجة للفشل الدراسي ، أو مصاحبة أصدقاء السوء ، أو تقليد الكبار في بعض السلوكيات السيئة مثل: التدخين والسهر وممارسة الترفيه ، أو لعدم القدرة على التوافق مع الظروف

الأسرية غير الملائمة ، أو حب حياة الشارع بما فيه من عناصر جذب ومغريات ومغامرات والشعور بقدر كبير من الحرية فيه ، أو حب اللعب والحركة بشكل زائد على المستوى الطبيعي .

بعض الأوضاع الميعشية والأنشطة التى يقوم بها أطفال بلا مأوى :

- يقوم أولاد الشوارع ببعض الأعمال الهامشية التى تدر عليهم بعض الربح بأسلوب غير منتظم مثل تلميع الأحذية وغسل السيارات وحمل الأمتعة وبيع الزهور وغيرها من الأعمال التى غالباً ما تعرضهم للمخاطر والانحراف والتعرض للأمراض كما تعرضهم لاستغلال البالغين .
- الانضمام إلى العصابات الإجرامية التى تتولى النشل والسرقة وتوزيع المخدرات والبغاء .
- ممارسة التسول من المارة خاصة أمام الجوامع وفي الشوارع بشكل عام .
- جمع القمامة والمخلفات مثل جمع الورق المستعمل وقطع البلاستيك وقطع القماش الممزقة والزجاجات والعلب والقطع المعدنية وأكوام النفايات وحاويات القمامة وبيعها إلى التجار لإعادة استخدامها ويعرض هذا العمل الكثير منهم إلى المخاطر الصحية فهم يتعرضون للإصابة بأنواع عديدة من الأمراض الجلدية كالتقيحات والجرب .
- مسح زجاج السيارات في إشارات المرور أو داخل مواقف السيارات .
- العمل كبائعين متجولين في القطارات لحساب معلمين كبار ويتعاطون أجرًا رمزيًّا مقابل ذلك.
- حمل مبخرة والمرور على المحلات لتبخيرها وهو شكل من أشكال الشحاذة المقنعة .
- بيع المصاحف والكروت والمناديل في الأتوبيسات وعلى الأرصفة .
- جمع بقايا الخضراوات والفاكهة من الأسواق الكبيرة ثم إعادة بيعها ثانية لحسابهم.

- غسيل الأطباق داخل بعض المطاعم فى مقابل أكل الفضلات أو جمعها .

أما عن الأماكن التى ينتشر فيها أطفال بلا مأوى صباحاً غالباً ما ينتشرون في الأماكن التالية : مواقف الأتوبيسات ، وفي محطات السكة الحديد على أرصفة القطارات، بجوار الجوامع والمستشفيات ، في الشوارع الجانبية للفنادق يبيعون الفل للسيارات ويمارسون الشحاذة ، أمام المطاعم ليحصلوا على بقايا فضلات الطعام .

وأما عن بعض الأماكن التى يلجأون للنوم فيها فهى الحدائق (فهم يشتركون فى شراء بطانية مع بعضهم البعض وينامون ملتصقين مع بعضهم مما يساعد على انتشار الشذوذ الجنسي) ، مواقف الأتوبيسات وفوق الأرصفة، وداخل الجوامع أو بجوارها مغطين أنفسهم بحصر الجامع وفوق أكوام الرمال والزلط في بعض المناطق ، وفي الحارات الجانبية وداخل بعض الأماكن السكنية بالقاهرة ، وحول النافورات في الميادين العامة .

<u>الأنماط السلوكية لأطفال بلا مأوى فى المجتمع المصرى</u>

نتيجة لتعدد بيئات هؤلاء الأطفال وظروف كل منهم الأسرية وبيئته الاجتماعية تتعدد الأنماط السلوكية وأن هناك شعوراً قوياً بينهم بالإحساس بالدونية وأنهم أقل فئات المجتمع مرتبة وأكثرهم حرماناً من حقوقهم .

كذلك يتسم هؤلاء الأطفال بالشغب والغدر والميول العدوانية وذلك نتيجة لإحساسهم لفقدان الحب الأسري وقد يزداد هذا الميل العدواني نتيجة اندماجهم فى بيئة الشارع التى قد تشعرهم بكثرة العدوان عليهم انطلاقاً من مبدأ البقاء للأقوى الذى غالباً ما يفرض عليهم نتيجة تعرضهم للعنف أن يتعاملوا بأسلوب رد الفعل المضاد لأي اعتداء عليهم ، وهم فى الوقت نفسه يتعلمون بالخبرة أن العنف هو لغة الحياة فى الشارع ، كذلك يتسم هؤلاء الأطفال بالانفعال والغيرة الشديدة فالحياة في نظر هؤلاء الأطفال نوع من اللعب والأخذ والعطاء من الآخرين وهما شيئان حرم الطفل من الحصول عليهما لدى أسرته .

كذلك يميل هؤلاء الأطفال إلى حب اللعب الجماعي والتمثيل والكذب فهذان الأسلوبان يعتبران من أحد وسائلهم الدفاعية ضد أي أخطار يواجهونها أو حين يقبض عليهم ويستخدمون الكذب والتمثيل أيضاً للإضرار بالأطفال فيتهمونهم كذباً فى أشياء لم يفعلوها .

ويعتبر التشتت العاطفي من سمات هذه النوعية من الأطفال حيث إنهم متقلبون بشكل عام نفسياً واجتماعيًا وهذا يرجع لظروفهم غير السوية إضافة إلى المخاطر والظروف الصعبة التى يمرون بها .

<u>بعض الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة مواطنين بلا مأوى :</u>

١. تشجيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للتدخل لعلاج المشكلات الأسرية للأطفال المشردين فى الشوارع .
٢. التشدد فى تطبيق إلزامية التعليم وسد منافذ التسرب الدراسي وخفض نفقاته.
٣. دعوة رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني للإسهام في معالجة هذه الظاهرة وفي إجراء البحوث والدراسات وإنشاء المدارس والمؤسسات الداخلية للرعاية البديلة للأطفال بلا عائل من الأيتام ومجهولي النسب أو الأحداث الجانحين لضمان حصولهم على المأوى والرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية .
٤. فرض عقوبات صارمة على المؤسسات التجارية التى تدفع الأطفال إلى ترويج منتجاتها فى الشارع واعتبار تنظيم الأطفال المشردين في الشوارع في أعمال أو تدريبهم عليها أو التكسب من ورائهم أو فرض إتاوات عليهم مقابل الحماية أو الإيواء أو غيره جريمة ضد القانون يتعرض مرتكبوها لعقوبات مشددة .

فالأطفال مواطنون لهم الحق فى الحصول على طفولة آمنة ونمو سليم عن طريق حصولهم على جميع الفرص والحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتاحة فى المجتمع عن طريق :

١. النظر إلى المواطن فى الشارع باعتباره نتاجاً لظروف المجتمع المصري الاقتصادية والاجتماعية كضحية .
٢. الأخذ فى الاعتبار أن المواطن في الشارع لا يعيش فى فراغ وإنما في إطار شبكة من العلاقات الديناميكية التى يتكون منها مجتمع الشارع والتى يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد التدخلات .
٣. استخدام أسلوب المشاركة كأسلوب لتحقيق الأهداف .
٤. تحقيق المساواة بين الذكور والإناث من حيث تمكين الأطفال من الجنسين من الحصول على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
٥. إنشاء هيئات بحثية وجمعيات متخصصة لإجراء الدراسات الشاملة للكشف عن أسباب وحجم ظاهرة مواطن بلا مأوى وسبل التصدى لها وكيفية تلبية الاحتياجات الفعلية للذين يعانون منها .

الفصل الثامن

الكيانات الموازية

هي أنشطة ضارة ومخربة غير شرعية، تقوم لسد نقص أو فراغ في أداء الدولة، فمن المفترض أن تعطى الدولة تعليمًا جيدًا للطلاب سواء بالمدارس العامة أو الخاصة، لكن عندما يكون التعليم الذي يتلقاه الطالب في المدرسة غير كافٍ ويحتاج دروسًا خصوصية، إذًا نحن أمام نشاط غير قانونى، يضطر المواطن إلى الانخراط فيه مجتمعيًا للتعويض عن نقص أو لتحصيل منفعة مادية كما في حالة المعلم الذي يؤدى هذا العمل نظرًا لتدنى الرواتب.

كلما كانت الدولة يحكمها القانون وتعبر سياستها عن المجتمع بشكل فعلى وتضع آليات لإحكام الرقابة ليس بالمعنى الأمني فقط، كلما استطاعت أن تستأصل تلك الأعشاب الضارة التي تنبت من آنٍ لآخر، ولأن غياب الدولة عن وضع الضوابط والمعايير اللازمة لعمل الكيانات الموازية يكسر هيبة الدولة ويقوي شوكة تلك الكيانات ويبقى المواطن هو الخاسر الأول.

نماذج من الكيانات الموازية

١ـ شركات الحراسة الخاصة

انفلات أمني وعمليات سطو مسلح اجتاحت المناطق الصناعية والسكنية على السواء بعد «٢٥ يناير»، قبل أن تتطور هذه العمليات إلى إرهاب منظم بعد «٣٠ يونيو»، ما أدى إلى حدوث نشاط مكثف لشركات الحراسة والأمن الخاصة فى مصر، حيث تحولت لأحد أكبر المستفيدين من ضعف الحالة الأمنية فى البلاد، فكان الاستعانة

بشركات الحراسات الخاصة أو «الشرطة الموازية» على نحو موسع إحدى أبرز الظواهر التى شهدتها مصر على مدار الأعوام الماضية، فالأمر لم يعد قاصرًا على عمليات نقل الأموال أو تأمين المنشآت الخاصة أو المناطق الصناعية فحسب، بل امتد ليشمل منشآت حكومية وجامعات وأندية رياضية ومدارس ومستشفيات ومجمعات سكنية أيضاً. واستطاع «بيزنس» الأمن الخاص أن يحقق أرباحاً طائلة، فالشركات ارتفع عددها، والطلب على خدماتها زاد بنسب كبيرة، والخدمات ذاتها أصبحت متنوعة لحساب من يدفع. ومؤخراً أعلنت جامعة القاهرة عن استعانتها بشركة «فالكون» للأمن والحراسة لتأمين الجامعة مع بدء العام الدراسى، وهو الإجراء الذى كانت اتخذته من قبل جامعة الأزهر، إحدى أكثر الجامعات اشتعالاً بالمواجهات مع طلاب «الإخوان».

وما بين «بودى جارد» و«حراسة منشآت» و«زرع كاميرات مراقبة» و«تسليح خاص» تنوع نشاط شركات الحراسات الخاصة التى بدأت عملها فى مصر فى السبعينيات لتجذب آلاف الواقفين فى طابور البطالة، كما تطرح سؤالاً حول الحدود الفاصلة بين الشرطة «الرسمية» والشرطة «العرفية» والحدود الآمنة بين «الأمن العام» والأمن الخاص».

وارتبط وجود شركات الأمن العالمية ارتباطاً وثيقاً بعهد الانفتاح فى سبعينيات القرن الماضى، بعد دخول استثمارات أجنبية ضخمة كانت تحتاج بالتبعية لحراسات خاصة ليزداد الطلب على خدمات التأمين والحراسة وقتها، لتظهر «كير سيرفس» ، وتستحوذ على أكثر من ٥٠% من خدمات الأمن فى مصر، وتأسست عام ١٩٧٩ بشراكة بين اثنين من الأجانب ومثلهما من المصريين، ومع نجاح التجربة شهدت السوق تأسيس أكثر من شركة حتى وصل عددها اليوم لأكثر من ٢٠٠ شركة وفقاً لبيانات شعبة الأمن والحراسة بالغرف التجارية. وكثفت الشركات الأجنبية وجودها فى دول الشرق الأوسط خلال الـ١٥ عاماً الأخيرة، ومن بينها شركة«G4S» ، وهى شركة بريطانية دنماركية تأسست عام ١٩٠١ كشركة إنقاذ فى البداية، وصفها مراقبون

لسوق الحراسات الخاصة «G4S» بأنها أكبر «جيش خاص» فى العالم، ولديها ٦٣٥ ألف موظف فى ١٢٥ فرعاً وتوجد منذ أكثر من ١٢ عاماً بمصر، ولها فروع فى اليمن والأردن والسعودية والبحرين ولبنان والعراق وإسرائيل. وتأتى «كوين سيرفس» لخدمات الأمن فى المرتبة الثانية ضمن أكبر ١٠ شركات أمن تعمل بمصر، وهى إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابعة لوزارة الدفاع، وتعمل بمجالات عديدة منها أنظمة الأمن والحراسة والأعمال البحرية. وتتضمن قائمة العشرة الكبار لشركات الأمن الخاصة فى مصر «سيكيوريتس» السويدية التى تعمل فى ٥٢ دولة، ثم «سبيد سيرفس» التى يتركز نشاطها فى نقل الأموال، وتُعد واحدة من الشركات التى تقدم خدماتها للبنوك المصرية والفرنسية والأمريكية، تليها «سوبر سيرفس» وهى شركة محلية متخصصة فى نقل الأموال، بجانب مهام تأمين البعثات والهيئات الدبلوماسية وتقديم الاستشارات الأمنية. وتتخصص شركة «فالكون» التابعة لبنك «CIB»فى عمليات نقل الأموال، وهى الشركة التى أُسندت إليها مهمة تأمين المقر الانتخابى للرئيس عبدالفتاح السيسى بالتجمع الخامس، عندما كان مرشحاً لانتخابات الرئاسة، فيما يتذيل القائمة كل من «زد عبر البحار» و«الكنانة» وهى شركات محدودة النشاط.

وفي حديث مع اللواء عادل عمارة رئيس شعبة الأمن والحراسة بالغرفة التجارية بالقاهرة أجراه الأستاذ / جهاد الطويل الصحفي بصحيفة الوطن يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١٠/٧ " تناول ما يلي:

هل هناك علاقة بين زيادة الاستثمارات والطلب على شركات الحراسة؟

- نعم هناك علاقة قوية، فتاريخ وجود شركات الأمن والحراسات الخاصة فى مصر يرجع إلى سبعينات القرن الماضى، بعد دخول استثمارات أجنبية كانت تحتاج لحراسات، وبتدفق الاستثمارات الأجنبية فى مصر والمشروعات الممولة من قبَل صندوق النقد الدولى أنشأت الدول المانحة بنوكاً أجنبيه داخل البلاد، ما أدى إلى تزايد الطلب على خدمة الأمن الخاص التى امتدت لتشمل المنشآت الفندقية والسفارات

الأجنبية، ثم القرى السياحية والمطارات والمرافق الحيوية والسكك الحديدية، وصولاً إلى التجمعات السكانية كالأبراج والفيلات والعمارات، كان السبب وراء تحفيز بعض الأشخاص إلى تأسيس شركات للحراسة والأمن.

ما القوانين الحاكمة لبيزنس الحراسات الخاصة؟

للأسف تتداخل فى تنظيم عمل شركات الأمن والحراسة سبعة قوانين وقرارات جمهورية مختلفة، منها القرار الجمهورى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن وحدات الأمن، والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر، والقانون رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية، والقرار الجمهورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن الحراس الخصوصيين وغيرها، ويعد الخلط القانونى وعدم الموافقة على قانون موحد لشركات الأمن الخاصة كارثة، وفى منتصف التسعينيات رفض المقترح لتخوفات الشرطة من وجود شركات للأمن الخاص.

وكيف انعكس ذلك على قطاع الأمن الخاص؟

للأسف شركات الأمن الخاصة فى مصر يحكمها إطار تشريعى يمتاز بالفوضى، فالمواد الحاكمة موزعة بين قرارات ولوائح وقوانين عديدة، ولا يوجد قانون واحد شامل يحكم عملها، رغم تزايد أعدادها وتزايد قوة العمل الملتحقة بها، والاعتماد المتزايد عليها من قبَل الأفراد والشركات والبنوك والمؤسسات، ما يعطى الفرصة لبعض الشركات والأفراد العاملين بها لارتكاب تجاوزات قانونية وخروقات أمنية، بسبب غياب الإطار التشريعى المحكم الذى يوفر رقابة دائمة على عمل هؤلاء الأفراد والشركات، ويستدعى ضرورة إصدار قانون موحد يغطى أوجه عمل هذه الشركات والرقابة عليها. وأعتقد أن استمرار هذا الخلط القانونى، وعدم الموافقة على قانون موحد لشركات الأمن الخاصة أمر متعمد، لكون إقرار قانون موحد ستترتب عليه أعباء إضافية على جهاز الشرطة ووزارة الداخلية، التى سيكون منوطاً بها ممارسة هذا الدور الرقابى والتدريبى، وهو ما ترفضه وزارة الداخلية حالياً.

اذكر لنا بعض الأمثلة للضوابط التى ترى الشرطة أنها عبء عليها؟

أولاً عند اختيار أفراد الأمن، من المفروض أن تراجع الشرطة صحيفة أحوالهم الجنائية، أما برامج التدريب فالمفروض أن تكون تحت إشراف ورقابة وزارة الداخلية وإذا وجد سلاح لا بد من وجود سلاحليك وخزانة تغلق عليها ويتم تسليمه طبقاً للقواعد الموجودة بالقانون.

ماذا لو تم تفعيل قانون الحراسات الخاصة؟

لنتفق أننا كنا نواجه حالة أمنية ضعيفة تستفيد منها الجماعات الإرهابية والتشكيلات العصابية فى ارتكاب جرائم، ونحن كشركات أمن متخصصة نرى أن تفعيل القانون يدعم ملف الأمن ويقلل الخسائر.

هل يتم تسليح أفراد الأمن بالشركات الخاصة؟

حاولنا وضع ضوابط لنبتعد عن تسليح الأفراد قدر الإمكان ونكتفى بتسليح بعضهم، فسياستنا هى الابتعاد عن التصعيد، وفى مشروع القانون تحدد التسليح بحيث لا يزيد على ٣٠٪ من عدد أفراد الأمن العاملين بالشركة، وحصلت ٧ شركات على موافقة وزارة الداخلية لتسليح أفرادها ممن يتولون حراسة البنوك وعربات نقل الأموال ومواقع أخرى قبل الثورة.

وماذا عن توجه الجامعات المصرية مؤخراً للاستعانة بشركات الأمن الخاص بديلاً عن الحرس الجامعى؟

هناك شركة واحدة هى التى تحتكر هذا الأمر، إلا أن باقى الشركات لم يصلها حتى الآن أى طلب من الجامعات.

فيما صرح السيد / شريف خالد رئيس شركة فالكون لاكسترانيوز يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٤/١٠ : لدينا فى مصر ٩٠٠ شركة أمن بينها ٢٥ فقط تعمل بشكل قانوني.

٢ـ القطاع الطبي :

الكيان الموازي في القطاع الطبي، يتمثل في سيطرة المستشفيات الخاصة على ٧٠% من الإنفاق على الصحة، التي أصبحت تنافس وبقوة المستشفيات الحكومية.

كذلك سوق الدواء الموازية، أصبحت تمثل قوة لا يستهان بها، وتضم الأدوية المغشوشة والمهربة، بالإضافة إلى سيطرة شركات الدواء الخاصة على سوق الدواء والعمل على تدمير سوق الدواء الحكومية وشركات قطاع الأعمال.

أيضًا يتسبب الكيان الموازي للقطاع الطبي في انتشار الخرافات والنصب على المواطنين، باسم العلاج بالأعشاب ، وهو يسيطر على جزء كبير من عقول المصريين، وكذلك الأدوية غير الرسمية أو ممارسة غير المتخصصين لمهنة الطب.. كلها نماذج رسخت للكيان الموازي للصحة في مصر، وأسهم في ترسيخها وتضخمها المواطنون أنفسهم على مرأى ومسمع من المؤسسات الحكومية الرسمية دون رادع.

إن النظام الموازي للطب في مصر، المتمثل في الطب البديل والعلاج بالأعشاب، أو من ينتحل صفة طبيب ويدعي ممارسة مهنة الطب، لا يوجد لهم عقوبة رادعة، وتتمثل العقوبة في غرامة ٢٠٠ جنيه وفق قانون مزاولة المهنة. أصبح عدد كبير من المرضى يذهبون لغير المختصين والأطباء، والقطاع الموازي للطب منه الإعلانات المضللة الخاصة بالأدوية غير المسجلة والمهربة، وكذلك إعلانات الأطباء غير المختصين في الفضائيات بدون سلطة أو رقابة.

سوق الدواء في مصر جزء لا يتجزأ من منظومة الصحة في مصر، أصبحت تجارة رابحة توازي تجارة المخدرات، وتمثلت فيها بقوة الدولة الموازية التي تشعبت

واشتعلت المنافسة بينها وبين شركات قطاع الأعمال البالغ عددها ١١ شركة دواء حكومية، إلا أن إمكانيات وفكر شركات القطاع الخاص استطاعت تدمير الشركات الحكومية.

أن شركات القطاع الخاص أصبحت سوقا رسمية موازية لسوق الدواء الحكومية في مصر، بعد خروج شركات القطاع العام من المنافسة، وأصبحت نسبتها ضئيلة من حجم السوق، بسبب الإدارة الفاشلة وعدم وجود فكر تسويقي ناجح.

أن حجم مبيعات السوق الرسمية للدواء تصل لأكثر من ٤٠ مليار جنيه سنويا، تمثل السوق الموازية أكثر من نصفها ، وتعتمد الصيدليات الخاصة في أرباحها على السوق الموازية للدواء، التي تضم الأدوية المغشوشة والمهربة.

أن الصحة النفسية جزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية في مصر، وهي قطاع لا يستهان به، خاصة أننا لدينا ٥ ملايين مريض نفسي حسب إحصائيات أمانة الصحة النفسية في مصر، والعدد قابل للزيادة، وهم الذين لم يكتشفوا المرض، لأن النسب العالمية تؤكد وجود ١٢% من المصريين مصابون بأمراض نفسية، ومع ذلك ليس لدينا سوى ١٨ مستشفى حكومي فقط، تضم عدد أسرة قليلة مقارنة بأعداد المرضى، بالإضافة إلى وجود ٦٠ مستشفى خاصا مرخصة تقدم خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان.

ونشأ في هذا القطاع دولة موازية قوية، يمتلكها رموز الطب النفسي في مصر، ولطبيعة المرض النفسي يتم حجز المرضى داخل المستشفيات الخاصة فترات طويلة بأسعار باهظة ليس لها رادع ولا قانون ينظمها.

كما أن عدد الأسِرة الخاصة بعلاج الإدمان الحكومية لا يتخطى ٦٥٠ سريرًا لعلاج الإدمان، وهو لا يكفي، مقارنة بعدد المرضى المدمنين والمقدر عددهم بـ٣ ملايين مدمن أو أكثر، وكذلك عدد أسرة الصحة النفسية في ١٨ مستشفى بالجمهورية

٦٦٦٠ سريرًا، وعدد المرضى أكثر من ذلك مع قلة عدد الأطباء النفسيين ، نصفهم يعمل بالخارج ويحصلون على إجازات بدون راتب.

إن أسرة علاج الإدمان في القطاع الخاص ٤ آلاف سرير، ويستغلون حاجة المرضى، إضافة إلى جانب موازٍ آخر أكثر خطورة ولا يوجد حصر له، وهو مراكز علاج الإدمان المشرف على جانب منها مدمنون متعافون .

نحتاج على الأقل ٥٠ ألف سرير للصحة النفسية في مصر، لسد الاحتياجات، ونعاني من عجز رهيب في الأطباء ، وهو ما أتاح الفرصة للكيان الموازي للنمو والتضخم.

ويعد اقرار مشروع التأمين الصحى الشامل - فى هذا التوقيت ديسمبر ٢٠١٧ - على جميع المواطنين وعلى مراحل متتابعة خطوة مهمة كنا بحاجة اليها، لكن تطبيقه على ارض الواقع يحتاج الى تطوير البنية التحتية لتشمل المستشفيات العامة والجامعية والخاصة وزيادة فى اعداد الأطباء والتمريض واستحداث نظم تمويل مختلفة، والأهم هو دعم مستمر ومتباعة دائمة من القيادة السياسية فى مواجهة فئات ومجموعات غير راضية، ولم تكن تتمنى هذا النظام لتعارضه مع مصالحها الخاصة.

٣ـ التنمية الثقافية :

ليس من المفروض أن تكون الثقافة معلقة في رقبة الأجهزة التنفيذية فقط، وأتمنى أن يتضاعف عدد المؤسسات الخاصة المهتمة بالثقافة بشتى فروعها لأن المؤسسات الحكومية مكبلة بالبيروقراطية وكثرة العاملين بها ، ويجب مشاركة الجميع من كيانات ومؤسسات .

ومن أهم المؤسسات الثقافية الخاصة ساقية الصاوى التي أنشئت في ديسمبر٢٠٠١ بقرار شجاع من محافظ القاهرة وقتها عبدالرحيم شحاتة بتخصيص تلك القطعة التي كانت خرابة للنفايات فأصبحت منبرًا ثقافيًّا مهمًّا، وواحدة من المؤسسات

الثقافية الخاصة التي حققت نجاحًا كبيرًا في استقطاب شريحه كبيرة من الشباب من المثقفين والمبدعين بمختلف المجالات وجمهور كبير لمشاهدة حفلاتها ومعارضها .

وتقيم الساقية العديد من الندوات والأمسيات الثقافية للعديد من رواد االثقافة والأدب في مصر والوطن العربى كما تتيح الفرصة لشباب المثقفين في تقديم إبداعاتهم من ندوات وأمسيات شعرية وحفلات موسيقية.

إضافة للساقية هناك الكثير من المراكز الثقافية الخاصة التي تستضيف الكثير من الندوات والأحداث الثقافية والحفلات الموسيقية مثل الوكالة والربع وتعد تلك المؤسسات بمثابة منبر لكثير من شباب الأدباء والمثقفين والشعراء.

وتفتح مكتبة ديوان بابًا آخر للكثير من القراء والمهتمين بالشأن الثقافي، وأحدثت المكتبة رواجًا كبيرًا في توزيع الكتاب بشكل مختلف عن الفكرة السابقة للمكتبات، حيث اتاحت الفرصة للكثير من مشترى الكتب للجلوس بالمكتبة مع موسيقى هادئة وفتحت أبوابها لحفلات توقيع ومناقشة الكثير من الأعمال الأدبية .

وتأتى مؤسسة ساويرس للتنمية لتتصدر المشهد الثقافى بجائزة المؤسسة الثقافية التي تمنح في يناير من كل عام لتدعم الحركة الأدبية، حيث بدأت المؤسسة في تقديم جائزتها منذ عام ٢٠٠٥ لأفضل الأعمال الأدبية المتميزة لكبار وشباب الأدباء والمبدعين في مجالات الرواية والقصة والشعر وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الإبداع الفنى وأيضًا إلقاء الضوء على المواهب الجديدة الواعدة وتطورت المسابقة في خلال عشر سنوات لتشمل الكثير من الإبداعات .

السينما :

لقد بدأ الانهيار فى السينما في عصر الرئيس السادات بعدما قام بحل شركات القطاع العام، ولم يعد هناك مؤسسة ، مما أدى لانتشار أفلام المقاولات في تلك الفترة وخصوصًا في السبعينيات بعد حرب أكتوبر، وفى عهد مبارك حاولت الدولة السيطرة على السينما قليلاً بعيدًا عن مشاركتها في الإنتاج بمنع الأفلام التي قد تسبب غضبًا

مجتمعيًا، وتمثل ذلك في منع عدد من الأفلام التي تمس الدين أو الجنس، والأهم تلك التي تمس السياسة، مع ترك الحرية للمنتجين في إنتاج أي عمل في الحدود التي يقبل بها المجتمع، كما تراجع التليفزيون الحكومى على كل المستويات في السنوات الأخيرة ومع غياب الدولة تمامًا عن الفن وتخوف المنتجين من إنتاج أعمال جديدة سيطر السبكى على الساحة وأصبح هو المتحكم الأول فيها، مع ظهور بعض المنتجين بأفلام هادفة بين الحين والآخر، ولكن ظلت السيطرة الكاملة في النهاية له الذي قدم نموذجًا في تدمير ثقافة الشعوب من خلال مجموعة من الأفلام السوقية.

الدراما :

بدأ الإنتاج الدرامى في مصر عام ١٩٦٥، مع ظهور التليفزيون، ومنذ ظهور هذا النوع من الفن خضع لسيطرة الدولة بشكل كامل من خلال قطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون، الذي كان ينتج كل الأعمال التليفزيونية تقريبًا حتى نهاية التسعينيات ، والتي قدم خلالها ما يقرب من ١٤٠ عملا دراميًا منها علامات لن ينساها المشاهد المصرى، مثل "رأفت الهجان"، "ليالى الحلمية"، "ألف ليلة وليلة"، "المال والبنون"، "هوانم جاردن سيتى"، "لن أعيش في جلباب أبى"، وغيرها واستمر الأمر على هذا الحال حتى بداية الألفية الجديدة، وكانت مسلسلات قطاع الإنتاج تتميز بالقصة الجيدة المستمدة من الواقع المصرى والتي تتلاءم مع عادات وتقاليد المجتمع المصرى، وكان كل مسلسل يبعث برسالة اجتماعية واضحة.

ومع السنوات الأولى من الألفية الجديدة، وعدم قدرة قطاع الإنتاج على مجاراة التطور والسوق الحديث، دخل عدد من شركات الإنتاج في سوق الإنتاج الدرامى، ووصل عدد المسلسلات في بعض السنوات إلى أكثر من ٦٠ مسلسلا، لدرجة أن بعضها لم يكن لديه الفرصة للعرض، ومع هذا الانفتاح ضاعت هوية المسلسل المصرى، وأصبحت رسالة المسلسل هي الربح فقط، حتى إن تلك المسلسلات رسخت مبادئ ومفاهيم سيئة في الشارع المصرى، ومع عرض تلك المسلسلات على القنوات

الفضائية صدرت صورة سيئة عن مصر للعالم العربى، ولم يراع معظمها عادات وتقاليد المجتمع المصرى، والأسوأ من كل ذلك أن غياب قطاع الإنتاج عن أداء دوره أدى لحصر موسم الدراما في شهر رمضان من كل عام فقط، بعدما كان المشاهد المصرى معتادًا على مشاهدة مسلسل جديد كل شهر خلال السنة.

٤ـ النقابات المستقلة :

توجد في مصر ٢٥ نقابة مهنية وقد توالى بعد ذلك إنشاء باقى النقابات المهنية، حيث شهد المجتمع المصرى تزايدًا ملحوظًا من حيث العدد مع تبنى النظام السياسي المصرى للتعددية السياسية، والذي انعكس أيضًا على دورها، حيث تخطت بعض النقابات أدوارها التقليدية المتمثلة في حماية المهنة وتطويرها والتعبير عن مطالب الأعضاء إلى أدوار جديدة تلعب فيها دورًا أساسيًا مهمًا من خلال مشاركتها في الحياة السياسية في مصر، ومع هذا التغيير كان ولابد من إصدار تشريعات لترتيب أوضاع تلك النقابات، حيث صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم النقابات المهنية وسبقه القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وفى ظل الأحداث الأخيرة والاحتجاجات الفئوية ظهرت العشرات من النقابات المستقلة وانضم إليها ما يسمى "الائتلافات الثورية" للعمال وبالرغم من أنه حتى الآن لا يوجد قانون يسمح بإنشاء هذه النقابات، إلا أنها لا تزال قائمة وينضم إليها كل يوم العشرات من العاملين، معللين أن فكرة نشأة النقابات المستقلة جاءت بقرار إدارى من وزير القوى العاملة الأسبق الدكتور أحمد البرعي، والذي استند في ذلك إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ التي صادق عليها كثير من الدول ومنها مصر.

وتعددت الآراء حول تلك النقابات والكيانات المستقلة، فمنهم من يرى أن الهدف من إنشاء هذه النقابات هو تمزيق وحدة التنظيم النقابي، وبالتالى يصبح للعامل جهات متعددة تتبنى مشاكله ويصبح حقه في مهب الريح، وآخر يرى أنها كيانات عشوائية

يقودها قلة من العمال الذين يبحثون عن تحقيق أهداف شخصية ويتعمدون إثارة البلبلة والفوضى داخل مواقع العمل. ومع تزايد المشكلات والبلبلة حول تلك النقابات رفضت الحكومة مؤخرًا إنشاء أي كيانات موازية بما فيها المستقلة التي لا تستند إلى قانون ينظم نشاطها.

٥ـ العدالة والقضاء العرفي :

إن تحقيق العدالة الناجزة ، مفهوم أصبح غائباً عن جهات القضاء المصري فى السنوات الأخيرة بسبب تراكم مجموعة من العوامل والأسباب ، مما حدا بالكثيرين وخصوصًا من أبناء محافظات الدلتا والصعيد إلى إنهاء خصوماتهم أمام " المجالس العرفية " التى باتت بصورة لا شك فيها ، بديلاً لجأ إليه المتقاضون فيما يمكن أن نطلق عليه مصطلح " منظومة القضاء الموازية " ، وذلك بسبب تأخير البت فى الدعاوى القضائية المرفوعة أمام المحاكم .

غياب دور الدولة وعجزها عن تحقيق العدالة الناجزة، وفقدان الثقة لدى المتخاصمين في الاحتكام إلى منصات القضاء الرسمى، جعل العدالة مكبلة الأيدى، بالإضافة إلى قلة عدد القضاة وكثرة أعداد القضايا المنظورة أمامهم، إذ يبلغ عدد القضايا ما يقرب من ١٨ مليون قضية، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألف دعوى وطعن منظورة أمام محكمة القضاء الإدارى والإدارية العليا بمجلس الدولة، فيما لا يتجاوز عدد القضاة الـ١٨ ألف قاضٍ، مما يعد من أهم أسباب غياب العدالة الناجزة.

وبجانب نقص عدد القضاة، فإن تناقض التشريعات الموجودة حاليًا والتي تعد الإطار الذي يتمكن من خلاله القضاة من إصدار الأحكام، من الأسباب الرئيسية في عدم تحقيق العدالة الناجزة، فمن هذه التشريعات ما مضى على إصدارها ما يقارب المائة عام، مما يجعل فهمها وإصدار الأحكام بناءً عليها أمر شاق للقضاة الحاليين.

ومن أهم الأسباب التي تقف عائقًا أمام تحقيق العدالة الناجزة، المبانى المخصصة للمحاكم في محافظات مصر المختلفة، فالقضاة يشكون باستمرار من عدم صلاحية

القاعات للاستخدام بسبب قدمها فكثير من الأبنية كانت قصورًا مشيدة من العهد الملكى وحولت إلى محاكم في عهد ثورة ١٩٥٢، ورغم مرور كل هذه السنوات لم يتم تجديدها حتى الآن بسبب ضخامة المخصصات المالية التي يحتاجها ترميم المبنى الواحد بجانب قلة عدد المحاكم وعدم سعى الحكومة لإقامة أبنية جديدة وفقاً لخطة مدروسة تلبى الاحتياجات الفعلية.

وإذا تجاوز صاحب الحق كل هذه المعوقات التي تجعل قضيته المنظورة أمام المحاكم تطول لسنوات، ورأى حلم الحصول على حكم في دعواه يتحقق، يفاجأ بعقبة أخرى أشد عثرة من سابقاتها وهى عدم قدرته على تنفيذ الحكم النهائى الصادر بحقه بسبب الإجراءات الروتينية للتنفيذ والتي تتدخل فيها في كثير من الأحيان الوساطة والمحسوبية بجانب الأساليب الملتوية التي يلجأ إليها محامو الخصوم لعرقلة التنفيذ.

بالإضافة إلى تراخي الخبراء والأطباء الشرعيين عن القيام بدورهم الحيوي في مساعدة القضاة لسرعة إصدار الأحكام فطرفا النزاع بات راسخاً فى أذهانهم أن تحويل القضية إلى أحد الخبراء يعنى دفنها فى أدراج الروتين الحكومي، والسبب في ذلك القلة الشديدة والملفتة للنظر فى عدد الخبراء ، ونجد الشئ ذاته بالنسبة للأطباء الشرعيين الذين يعانون أيضاً من قلة فى عدد الأجهزة الحديثة والموارد البشرية .

كل هذه الأسباب وغيرها كبلت أيادي الدولة وجعلتها عاجزة عن تحقيق العدالة الناجزة ، ليبرز كيان المجالس العرفية ككيان مواز للقضاء الرسمي خصوصًا أنه يلاقي ترحاباً ورضاء شعبياً ، ليحل بذلك وبلا منازع بديلاً للدولة فى هذا الجانب.

القضاء العرفى يشبه هيئة المحكمة مكتملة الأركان، ففيه قاض يترأس الجلسة وهو الأكبر سنًا والأكثر علمًا وحكمة، ويعاونه آخرون يتم اختيارهم بعناية فائقة، ويسمح لكل من المتقاضين بإحضار من يدافع عنه أو أن يقوم بالدفاع عن نفسه وسرد حججه وأدلته، ثم بعد ذلك يستمع القاضى ومستشاروه إلى الشهود، حتى إذا ما أصدروا حكمهم يكونوا مطمئنين إلى استناده على حجج وأدلة قاطعة الثبوت.

إن تحاكم أبناء الصعيد إلى مجالس القضاء العرفى أمرًا ليس وليد اليوم، فهذا طابع ورثوه من أجدادهم ومرجعه حكم القبيلة والترابط الأسرى الذي تمتاز به قرى ومدن الصعيد، فمن المعروف أن لكل عائلة شخص يسمى الكبير، أو الشيخ، أو الزعيم، وهو المسئول عن الحفاظ على حقوق باقى أفراد العائلة، والتحدث باسمهم في كافة المحافل، وفى الوقت ذاته يقع على عاتقه تحمل أعباء ارتكاب البعض لأية أخطاء منافية لتقاليد المجتمع أو الإقدام على فعل جرائم يعاقب عليها الشرع والقانون، ولذلك ينظر أبناء الصعيد إلى اللجوء لساحات القضاء المدنى أنه من الأشياء المعيبة في حق هيبة المشايخ وكبار العائلات، لأن هذا يعنى عدم قدرتهم على القيام بدورهم في الاحتواء والفصل بين المتنازعين.

٦ـ الأزهر والأوقاف

عندما تخليا عن أداء دورهما فى تصويب الفكر الديني ، ظهر التشدد والتطرف وتمدد المتطرفون فى أرجاء البلاد .

إن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠، يعطى وزارة الأوقاف سلطة إدارة جميع المساجد في مصر، إلا أنه كان من الصعب تطبيق هذا القانون على أرض الواقع في تسعينيات القرن الماضي، خلال عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، حيث أعلنت وزارة الأوقاف عن خطط للإشراف على جميع المساجد في مصر، ومع ذلك فإن عملية إلحاق المساجد لإشراف الوزارة، نجحت في الشكل وليس في الواقع، فقد مارست الحركات الدينية المتشددة على رأسها جماعة الإخوان، والسلفيون الأنشطة الدعوية في عدد كبير من المساجد دون أن تسمح للأئمة المعتمدين من الوزارة باعتلاء المنابر.

والحكومة وقتها زعمت عدم امتلاكها الموارد المالية والبشرية اللازمة لإحكام قبضتها على ممارسات الإخوان والسلفيين وغيرهم في المساجد والزوايا وبشكل خاص في الأرياف، فأعلنت «الأوقاف» فقرها من الأئمة المسجّلين لملء مساجد مصر، فضلا

عن إعلان الوزارة انتقاص أموالها مما يقف عقبة أمام دفع رواتب العاملين في المساجد، من عمال ومؤذنين ومقيمى الشعائر والأئمة.

إن حكومات "مبارك" المتعاقبة فضلت عدم اتّخاذ إجراءات صارمة ضد التيارات الدينية المتشددة، ومنحتهم الحرية في الانتشار بالمساجد مقابل الالتزام بعدم انتقاد النظام الحاكم والحكومة وسياساتها، فكانت النتيجة مأساوية .

استغل نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي، وجماعة الإخوان ، سيطرتهم على زمام حكم البلاد، وتم تعيين أعضاء الجماعة في المناصب الرئاسية داخل «الأوقاف»، للسيطرة على المساجد في كافة أرجاء مصر، من أجل استخدام خطابهم الدينى المسموم لخدمة أهداف الجماعة ونزع الشرعيّة عن معارضيها، فضلاً عن فصل العشرات من الأئمة المعروفين بمواقفهم الناقدة لجماعة الإخوان عن العمل، مما أدى إلى نزول عدد من الأئمة إلى الشارع للاحتجاج على «أخونة الأوقاف»، بعد شعورهم بخيبة الأمل إزاء هذه السياسات التعسفية ضدهم.

فتصدت «الأوقاف» لتلك المحاولات من خلال تنفيذ حزمة من القوانين والقرارات، فأصدرت الوزارة القرار رقم ٦٤ الذي يرمى إلى إخضاع جميع المساجد والخطب في مصر إلى سيطرتها، فضلاً عن تفعيل القانون رقم ٥١ الذي ينظّم الخطب والدراسات الدينية في مساجد مصر، ويحظر القانون ذاته على الأشخاص إلقاء الخطب أو ممارسة النشاط الدعوى دون الحصول على تصريح رسمي، من وزير الأوقاف وشيخ الأزهر فهما وحدهما المخوّلان بمنح تصاريح النشاط الدعوي، وبناءً عليه تم حظر ١٢ ألفًا من الدعاة الذين لم يحصلوا على تعليم دينى في الأزهر من الخطابة في المساجد. فضلا عن عشرات المعاهد السلفية التي أغلقتها الأوقاف مؤخرًا لاستشعارها أنها تخرج أجيالاً من المتشددين.

نجحت الأوقاف حتى الآن في بسط سيطرتها إلى حد كبير على المساجد والدعاة في مصر، بالإضافة إلى اتّخاذ الوزارة خطوات للتغلّب على نقص الموارد المالية

والبشرية، فقد تمكّنت حتى الآن من حظر إقامة صلاة الجمعة في المصليات والمساجد الصغيرة وذلك للحدّ من عدد الدعاة المطلوبين، كما توسّعت الوزارة في تعيين خطباء المكافأة من خريجى الأزهر والدعاة الذين تلقوا تدريبهم في المعاهد التابعة لوزارة الأوقاف، وفى حين يصل عدد الأئمة الدائمين إلى ٥٨ ألفًا، فقد زادت الوزارة عدد خطباء المكافأة من ٢١ ألف إلى ٣٨ ألفًا، بحيث بلغ العدد الإجمالى نحو ٩٦ ألف إمام.

٧ـ التعليم

لم يعد كالماء والهواء ولكن أغلى من المخدرات ، فى ظل تزايد عدد المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة والاستثمارية وتراجع دور توسعات التعليم الحكومي.

لقد كان لإقامة الزعيم الوطنى محمد فريد المدارس الليلية بداية تطبيق هذه الفكرة في مصر، ثم تطورت فيما بعد لتظهر المدارس الخاصة، التي خضعت في بداية الأمر إلى رقابة حكومية كاملة، ولكنها بدأت تفك هذه القيود شيئًا فشيئًا إلى أن أصبحت كيانا مستقلا عن الحكومة، له مناهجه الخاصة في كل شيء، وانحصر دور معظمها في منح الشهادات العلمية دون علم حقيقى أو مردود إيجابى على المجتمع.

وبتطور هذه المنظومة وهذا الكيان وتفرعه، تحولت منظومة التعليم في مصر إلى منظومة معقدة ومتشابكة، حتى إن أحد خبراء التعليم الفنلندى الذي زار القاهرة مؤخرًا لتمثيل الاتحاد الأوروبى في مشروع الشراكة مع مصر في مجال جودة التعليم، أكد أنه لم يصادف كل هذا التعقيد في تركيب المدارس من قبل، فضلاً عن تفاوت المستويات التعليمية في كل نوعية من نوعيات المدارس، بل بين مدرسة وأخرى في النوع الواحد.

سبوبة المدارس

هذا التشابك والتعقيد جعل التعليم في مصر يتحول لـ"سبوبة"، وتحول التعليم من هذا المنطلق إلى مشروع تجارى في الأساس، ففيما يتعلق بسيطرة الملاك على العملية

التعليمية، يلجأ بعض أصحاب المدارس الخاصة إلى التعاقد مع عدد من المدرسين غير المؤهلين تربويًا، وعديمى الخبرة للتدريس للطلاب بمقابل مادى زهيد للغاية مقابل أن تترك إدارة المدرسة للمعلمين العاملين بها اليد في استغلال الطلاب لإعطاء دروس خصوصية.

وهنا ننتقل لكيان موازٍ للكيان الموازي؛ حيث إن مراكز الدروس الخصوصية تحولت لكيانات موازية للمدارس الخاصة، التي هي بالأساس كيان مواز للتعليم الحكومي.

ووفقًا للدراسات التي أعدها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية في هذا الشأن، تبلغ نسبة الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية ٦٦% من إجمالى الطلاب المصريين، أي ما يعادل ثلثى الطلاب.

ويعد الكتاب الخارجي سوقاً رائجة منافسة للكتاب المدرسي واستطاع بمعدية ومؤلفيه وناشريه تكوين عالم موازى أسهم فى نجاحه كل من المعلمين وأولياء الأمور والطلاب على حد سواء وأصبح الاعتقاد الراسخ لديهم جميعاً أنه الطريق للنجاح والتفوق بعيداً عن الكتاب المدرسي فحقق لأصحابه أرباحاً طائلة تحمل تكلفتها المواطن.

ورغم كل الجهود التى بذلت ومازالت لإصلاح منظومة التعليم بشكل كامل عبر حزمة من الاجراءات على مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى إلا أن الطريق يحتاج لصبر ومثابرة ومساندة مجتمعية للجهود الحكومية.

المراجع

أولاً : الكتب

١- أطفال بلا مأوى - دار المعارف – فاطمة على أبو الحديد .

٢- أطفال الشوارع - المكتبة الجامعية – د. محمد سيد فهمي .

٣- العشوائيات – مشكلات وحلول ، الأنجلو المصرية – عبد الرحيم قاسم قناوي

٤- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة أولاد الشوارع - جمعية تنمية المجتمع– إسكندرية – عزة على كريم.

٥- المصريون فى الخارج - مطابع الشروق ٢٠٠١ – د. مصطفى عبد العزيز موسى .

٦- المواطن في الغربة بين هموم الداخل وضغوط الخارج - مدبولي – سامى الزقم

٧- مهاجرون بلا أنصار – دفتر مظالم المصريين بالخارج - دار المعارف – سامى الزقم.

٨- الانفتاح وتغير القيم فى مصر العربية – أحمد أنور .

٩- واحات الفن والجمال (الواحات البحرية – دراسات أنثروبولجية) محمد أمين عبد الصمد - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٠- معالم الطريق لتنمية مصر الاقتصادية والاجتماعية سنة ٢٠٠٠ د. سعد الدين الحنفي – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١١- منخفضات الصحراء ومياه النيل – الهيئة المصرية العامة للكتاب – د. توفيق على منصور – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٢- رحلة فى زمان النوبة – دراسة للنوبة القديمة – د. محمد رياض – د. كوثر عبد الرسول – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣- سطوة المكان – قراءة تاريخية عبر مشهد أدبي. القناطر الخيرية نموذجاً – ربيع الصبروت – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٤- وادي الريان – المشبع بالماء – محمد التداوي – الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٥- الواحات المصرية – جنان مصر البعيدة – الهيئة المصرية العامة للكتاب – محمد التداوي .
١٦- دراسات فى جغرافية مصر – سلسلة الألف كتاب العدد ١٣٩ د. محمد صفي الدين أبو العز.
١٧- شخصية مصر " دراسة فى عبقرية المكان" عالم الكتب- د. جمال حمدان .
١٨- موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤ – ١٩٨٩ المجلد الأول – القاهرة – ١٩٨٩.
١٩- موسوعة الصحراء الغربية – أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا – معهد بحوث الصحراء – القاهرة ١٩٨٩ .
٢٠- سيوة – البحرية – الفرافرة – د. أحمد فخري – جامعة القاهرة.
٢١- معركة العلمين وقادتها – شوقي بدران – القاهرة ١٩٦٧.
٢٢- سنوات الإعداد وأيام النصر – لـ . طه المحجوب – يونيو ١٩٦٧ واكتوبر ٧٣ – مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٩.

ثانياً : القوانين والقرارات

١. القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الخطب والدراسات الدينية .
٢. القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن سلطة إدارة المساجد في مصر
٣. القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم النقابات العمالية .
٤. القانون رقم١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم النقابات المهنية .
٥. قرار وزير القوى العاملة بشأن إنشاء النقابات المستقلة .

ثالثاً : المقالات

١. إيناس نور " ٢٣ مليون لغم تهدد الحياة فى صحراء مصر الغربية " – الأهرام ١١ أكتوبر ١٩٩٢.

٢. صابر عبد الوهاب " تطهير الألغام مستمر فى شرق وغرب القناة " – الأهرام فى ١٩٩٥/١٠/٦ .

٣. جمال عفيفي " كارثة على أرض مصر اسمها الألغام " – الأهرام ٣١ إبريل ١٩٩٨ .

٤. أحمد إبراهيم محمود – "مشكلة الألغام الأرضية في مصر" – أحوال مصرية العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٨ .

٥. الألغام " المشكلة والحل " – د. علاء غنام - الأهرام في ١٩٩٨/١٠/٣٠ .

رابعاً : الصحف والتليفزيون :

١. الأهرام في يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/٥/١٤م.

٢. الأهرام فى ٢٠٠٠/٩/١٨م .

٣. الأهرام فى ٢٠٠٠/١٠/٢٨ .

٤. الأهرام فى ٢٠٠١/١/٢٧م .

٥. الأهرام فى ٢٠٠١/٢/١ م .

٦. الأهرام فى ٢٠٠٤/٨/١٢م.

٧. الأهرام فى ٢٠٠٧/١١/٥ م.

٨. الأهرام في ٢٠٠٧/١٢/٢٨م.

٩. الأهرام في ٢٠٠٨/٦/٨م .

١٠. الأهرام في ٢٠٠٨/٦/١٢م.

١١. الأهرام فى ٢٠٠٩/٦/٢م.

١٢. الجمهورية في ٢٠٠٩/٦/١٠م.

١٣. الأهرام فى ٢٠٠٩/٦/١٤م .

١٤. الأهرام فى ٢٠٠٩/١٠/٩م.
١٥. الأهرام في ٢٠٠٩/١٠/٢٥م.
١٦. الشروق في ٢٠٠٩/١١/٢٨م.
١٧. الأهرام في ٢٠١٠/٣/٣١م.
١٨. الأهرام في ٢٠١١/٨/٢٣م.
١٩. الأهرام في ٢٠١٢/٩/١٦م.
٢٠. المصري اليوم العدد ٣٧٢٦ يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/٨/٢٧م.
٢١. الوطن فى ٢٠١٤/١٠/٧م .
٢٢. اكسترانيوز فى ٢٠١٧/٤/١٠م.

الفهرس

م	الموضوع	رقم الصفحه
١	**إهداء**	٣
٢	**مقدمة**	٥
٣	**الفصل الأول : الألغام (حقول الشيطان)**	٧
	١. الألغام في الصحراء الغربية	
	٢. الألغام فى المنطقة الشرقية	
	٣. الخسائر الإنسانية	
	٤. الخسائر الأمنية والسياسية	
	٥. المحاولات المبكرة لإزالة الألغام	
	٦. عملية إزالة وتطهير الألغام في مصر	
	٧. مساعدة ضحايا الألغام	
	٨. العوائق التى تقف أمام التعاون فى المجتمع الدولي	
	٩. جهود العلماء والمجتمع المدني لإزالة الألغام .	
	١٠. الاحتفال السنوي بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية فى العلمين	
	١١. وأخيراً اقتراح وزارة جديدة لاستصلاح الأراضي وإزالة الألغام	
٤	**الفصل الثاني : الواحات والمنخفضات والمحميات الطبيعية تنتظركم فهل من مجيب ؟**	٢٧
	١. قالوا عنها	

٢. المنخفضات
٣. الواحات
٤. المحميات الطبيعية
٥ **الفصل الثالث: المخلفات والنفايات والقمامة** ٥١
١. تجميع القمامة والمخلفات والنفايات
٢. إعادة التدوير
٣. سلبيات إعادة التدوير
٤. أهم مخلفات إعادة التدوير
٥. أسباب انتشار النفايات والمخلفات والقمامة .
٦. أنواع المخلفات
٧. مصادر النفايات الصناعية
٨. أخطار وأضرار المخلفات والقمامة والنفايات
٩. مصانع تدوير القمامة
١٠. انتاج السماد العضوي يواجه تراجع الصادرات .
١١. التخطيط لتدوير القمامة والمخلفات .
٦ **الفصل الرابع : الراكد والكهنة في مخازن أجهزة ومؤسسات الدولة والمحليات والقطاع العام** ٦٥
١. كيف كانت تجري عمليات الانتاج في شركات ومصانع القطاع العام .
٢. انتاج للحوافز والمخازن.
٣. المخزون السلعي .

٤. المخزون الراكد.
٥. أنواع الكهنة.
٦. أسباب المخزون الراكد.
٧. وسائل خفض الراكد والكهنة.
٨. أساليب التصرف في المخزون الراكد والكهنة.
٩. الحاجة إلى دليل للتنصيف وترقيم أصناف المخزون .
١٠. استمارات المخازن .
١١. لائحة المخازن .

٧ **الفصل الخامس : مشروع للهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج** ٨١

- اقتراح مشروع بقانون للهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج.

٨ **الفصل السادس ثقافة الإحصاء واستطلاعات الرأي العام** ٨٩

١. ثقافة الاحصاء واستطلاعات الرأي .
٢. المواطن هو المحور الذي تتمركز وتدور حوله كل المعلومات والبيانات .
٣. استطلاعات الرأي العام .

٩ **الفصل السابع : مواطنون بلا مأوى** ٩٧

١. سكان العشوائيات والمقابر والعشش والمساجد .
٢. أسباب تفاقم مشكلة مواطنين بلا مأوى .
٣. تعريف أطفال بلا مأوى .

٤. ثقافة أطفال بلا مأوى .
٥. مشكلات الأطفال بلا مأوى .
٦. الفرق بين الأطفال بلا مأوى والجانحين .
٧. تصنيفات أطفال بلا مأوى .
٨. العوامل التى أدت إلى انتشار ظاهرة مواطنين بلا مأوى – عامل اقتصادي – عامل مجتمعي وأسري – عامل تعليمي – عوامل شخصية.
٩. بعض الأوضاع المعيشية والأنشطة التى يقوم بها أطفال بلا مأوى .
١٠. الأنماط السلوكية لأطفال بلا مأوى .
١١. بعض الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة مواطنين بلا مأوى .

١٠ الفصل الثامن : الكيانات الموازية : ١١٣

١. شركات الحراسة الخاصة
٢. القطاع الطبي
٣. التنمية الثقافية
٤. النقابات المستقلة
٥. العدالة والقضاء العرفي
٦. الأزهر والأوقاف
٧. التعليم

١١ المراجع ١٣١

رسالة ..

إلى كل إنسان على هذا الكوكب الافتراضى .. كن فى الحياة إنسان ..وصل رسالة طيبة للناس وانشر بينهما الخير والحب والسلام ..كن أنت فقط ولا تحاول أن تكون غيرك ..اصنع لنفسك عالم يليق بك .. إزرع داخلك الثقه والطموح والتفاؤل والرضا وحب الله والذات والوطن .

" الناشر "

للتواصل مع الدار :

www.facebook.com/dar.cleopatra

Gmail : dar.cleopatra@gmail.com

للاتصال:

01019983371/01125574129/0225244534